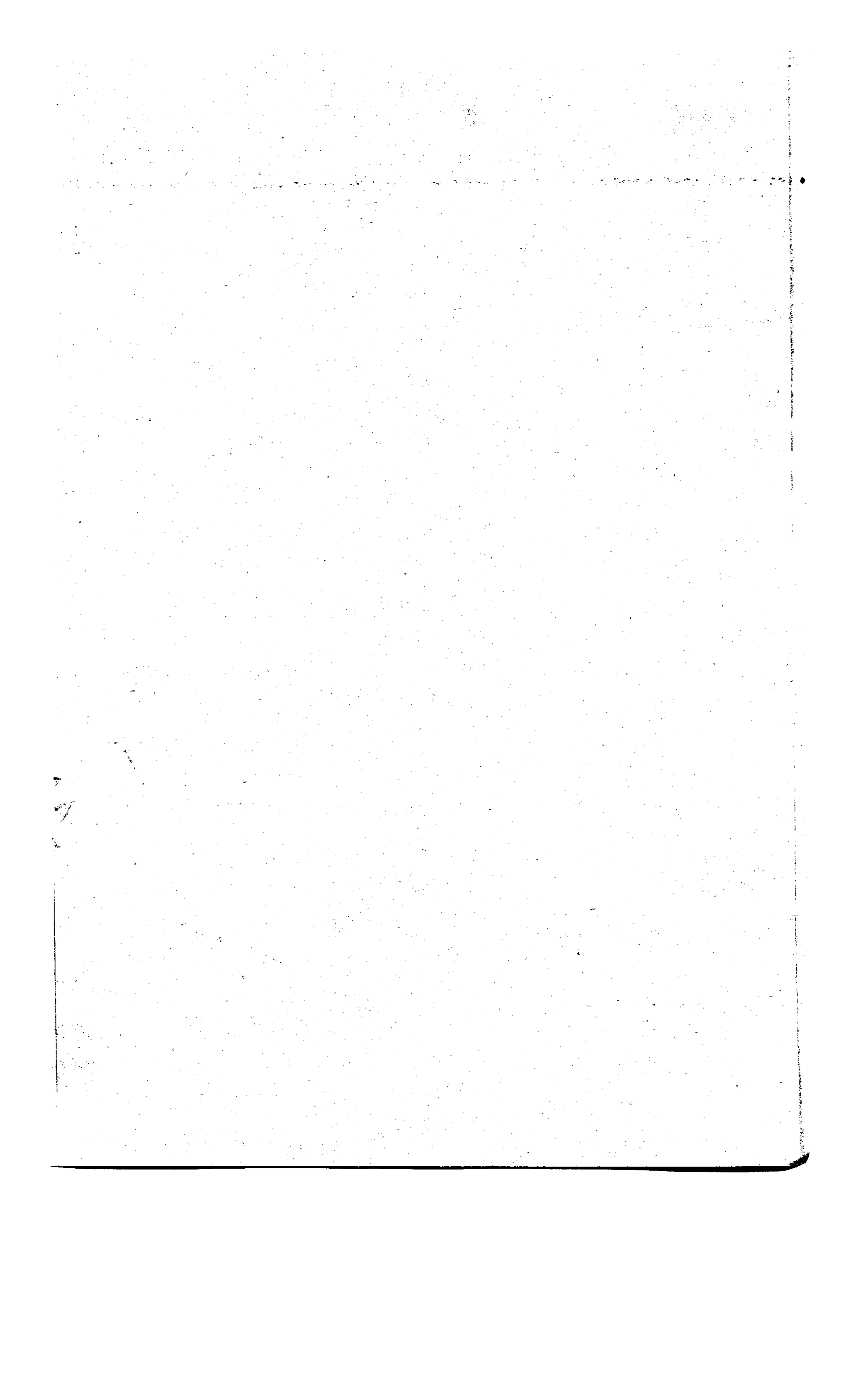
جامعة الأزهر
كلية البنات الإسلامية بأسيوط
شعبة التجارة

الموارد الاقتصادية

(برؤية إسلامية)

دكتور
صبرى عبد العزيز إبراهيم
أستاذ مساعد الاقتصاد



تمهيد

دراسة الموارد الاقتصادية تعد العامل المشترك الذي يدخل في نطاق عدد من العلوم الاجتماعية Social Scienes كعلوم الاقتصاد والاجتماع والقانون والجغرافيا ، بيد أن الباحث في الموارد الاقتصادية عادة ما يستمد افكاره من مصدرين رئيسيين هما : علم الاقتصاد وما يتصل به من علوم اجتماعية كعلاقات الانتاج والتبادل والتوزيع من ناحية ، وعلم الجغرافيا وما يرتبط به من علوم طبيعية كعلوم الجيولجية والنبات والمناخ من ناحية اخرى .

وتعد الطبيعة والإنسان هما المحوران اللذان تدور حولهما دراسة الموارد الاقتصادية ، أو تتجه نحو بحث علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية ، فإذا كان الإنسان يهدف من نشاطه الاقتصادى إلى انتاج السلع والخدمات اللازمة لاشباع حاجاته الانسانية ، فإن هذه الدراسة تدله على الموارد الطبيعية التى يستخرج منها المنافع اللازمة لاشباع هذه الحاجات ، إذ تعرفه بمواقعها وكمياتها وآجالها وكيفية استغلالها وعما إذا كانت ملائمة الانتاج من عدمه .

لذلك عرف كلارنس جونز Clarence Jones علم الموارد الاقتصادية بأنه العلم الذي يدرس العلاقات بين البيئة الطبيعية وخصائصها الاقتصادية وبين أعمال الإنسان المنتجة لمنافعها والموزعة لها ، كما وسع إيريك زيمرمان Erick

W.Zimmerman من مجال البحث في الموارد الاقتصادية ليشمل دراسة الموارد والقوى الموجودة في الطبيعة، وعلاقة الإنسان بها وحضاراته التى أثرت فى إنتاجها سواء كانت إجتماعية أو سياسية او اقتصادية أو علمية أي أنها تبحث فى العلاقة بين الطبيعة والإنسان والحضارات .

وبالتالى فإن نطاق البحث هنا يدور حول ثلاثة موضوعات رئيسية هى :

١] الموارد الطبيعية .

٢] الموارد البشرية .

٣] النشاط الاقتصادى للإنسان فى تلك الموارد .

ونوزعها على ثلاثة فصول رئيسية على الترتيب

الفصل الأول

الموارد الطبيعية

NATURAL RESOURCES

ترتبط الموارد الطبيعية بالأرض ارتباطاً وثيقاً . إذ من عناصرها تتشكل هذه الموارد والتى يستخرج منها الإنسان السلع والخدمات التى تمده بالمنافع اللازمة لاشباع حاجاته الإنسانية ، وفيها يقول الله تعالى ﴿ هو الذي خلق لكم ما فى الأرض جميعاً ﴾ (سورة البقرة من آية ٢٩) وبين أنه أودع فيها كل أقوات الإنسان التى يحتاجها فقال (جعل فيها رواسى من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها فى أربعة ايام سواءً للسائلين) (سورة فصلت آية ١٠)

وارتباط الموارد الطبيعية بالأرض جعل الاقتصاديين منذ آدم سميث Adam Smith يتناولونهم كمصطلحين مترادفين ، إذ عبروا اقتصادياً عن الأرض كعنصر انتاجى بالطبيعة .

وعلى ذلك فإن (مفهوم الموارد الطبيعية) يتجه ليشمل تلك الأشياء أو الأقوات التى أوجدها الله فى الطبيعة أى التى لا دخل للإنسان فى وجودها والتى تحتويها الأرض سواء فى ذاتها كتربتها أو فى باطنها كالمعادن والمياه ، أو على سطحها من نباتات وكائنات ومصادر مياه وطاقة ومناخ . ..إلخ.

ولكن ليس كل الموارد الطبيعية يمكن وصفها بالموارد الاقتصادية ، إذ انها تنطبق على جانب منها فحسب وهى التى تتجه إليها الدراسة هما بشكل

رئيسى ونتعرف عليها فى مفهومها وخصائصها وأنواعها وتقسيماتها وجوانبها الاقتصادية فى أربعة مباحث على النحو التالى ....

المبحث الأول : مفهوم وخصائص الموارد الاقتصادية .

المبحث الثانى : أنواع الموارد الاقتصادية .

المبحث الثالث : تقسيمات الموارد الاقتصادية .

المبحث الرابع : اقتصاديات الموارد الاقتصادية .

المبحث الأول
مفهوم وخصائص الموارد الاقتصادية

الموارد الطبيعية بمفهومها السابق تتسع لتتضمن نوعين من الموارد هما : الموارد الحرة والموارد الاقتصادية .

أولاً : الموارد الحرة :

ينصرف مفهوم الموارد الحرة نحو تلك الموارد الطبيعة المباحة التى توجد بوفرة فى الطبيعة ، بحيث يستطيع أى فرد أن ينتفع بها دون مقابل ، كالهواء واشعة الشمس ومياه البحار والأنهار والمحيطات والرمال فى الصحارى مثلاً .... وتسمى فى الفكر الإسلامى المباحات .

كما أنها تتسع لتتضمن تلك الموارد الطبيعية التى لم تمتد إليها يد الإنسان بالاستغلال حتى الآن . إما لقصوره فى امكانياته الجسمانية والاقتصادية والفنية ، أو لعدم معرفته بأماكن تواجدها أو لعدم اكتشافه لمنافعها أو لعدم احتياجه الحالى لها ، كالمعادن فى باطن الأرض والبترول والمياه الجوفية ، التى لم يكتشف الإنسان أماكن تواجدها أو اكتشفها ولم يتمكن من استخراجها للأسباب المذكورة . إذ تظل هذه الأشياء موارد طبيعية غير اقتصادية طالما أنها لم تمتد إليها يد الإنسان لاستغلالها ولكن هذا لا يمنع من القول بأنها تمثل رصيداً دائما للموارد الاقتصادية .

ثانيا : الموارد الاقتصادية : Economic Resources

وتحتوى الموارد الاقتصادية على ذلك الجزء من الموارد الطبيعية الذي دخل فى حيازة الإنسان وامتدت إليه يده باستغلاله لاشباع حاجاته منه ،

ولكنه لأسباب متعددة صار نادراً ندرة نسبية عن الوفاء بكل حاجاته ، مما جعل له قيمة وثمن وأصبح مالاً ، وأكتسب الصفة الاقتصادية .

لذلك فهى تأخذ شكل السلع اللازمة لحياة الإنسان التى تستخلص من موارد الأرض الطبيعية ، فالمواد الغذائية إما أن تكون نباتية تنمو فى التربة، أو حيوانية تتغذى على تلك النباتات أو مائية تجد مصدرها عادة فى آبار الأرض وترعها وأنهارها ... ومن موارد الأرض تشييد البيوت ويصنع الأثاث المنزلى وكساء الإنسان ، وكافة الموارد الخام والطاقة تجد مصدرها فى الأرض.

خصائص الموارد الاقتصادية :

تتميز الموارد الاقتصادية بعدة خصائص تميزها عن باقى الموارد الطبيعية والتى منها تتكون لها الصفة الاقتصادية وهى : الندرة النسبية ، وتنوع أوجه استخدامها وتجددها .

(أ) ندرتها النسبية :

الأصل فى الموارد الطبيعية الوفرة Abuendance وليس الندرة Scarcity إذ أنها تتواجد بوفرة تفيض عن حاجات الإنسان ، ولكن الجانب الاقتصادى من هذه الموارد الطبيعية يتسم بالندرة ، أى بعدم كفاية الكميات المعروضة منها للوفاء بطلب الإنسان المتزايد عليه .

وعلى ذلك فالندرة المقصودة هنا ليست الندرة المطلقة أى عدم توافر الموارد بصفة مطلقة ، ولكنها الندرة النسبية أى عدم كفاية الكميات الموجودة من المورد فى لحظة معينة لاشباع كل حاجاته فهذا الذى يجعل له

ثمناً ويباع ويشترى به ويجعله مورداً اقتصادياً. فالرمال في حد ذاتها تتو
في الصحراء لا ثمن لها بوفرة ، لذلك فهى تعد في هذه الحالة مالاً حر
بالنسبة لبدو الصحراء ، بيد أنها تعد مالاً اقتصادياً يتبادل بالنقود بالنسبة
لحضر المدينة لندرتها داخل المدينة .

ويعنى ذلك أن الندرة النسبية فى الموارد الاقتصادية أمر عارض عليها
وليس أصلاً منها، أى لا يوجد قصور طبيعى فى الموارد الطبيعية تسبب فى
هذه الندرة ، يستدعى تحميل الطبيعة سبب هذه الندرة النسبية كما تشير إلى
ذلك معظم التحليلات الاقتصادية الوضعية بل أن الله سبحانه وتعالى خلق
الأرض وجعل هذه الموارد بشكل متوازن لا نقص فيه ، ولكن الله تعالى يسمح
للإنسان باكتشافها والتعرف على منافعها بالتدريج وفقاً لتقديره وحكمته .. وفى
ذلك يقول الله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ
كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ * وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ * وَجَعَلْنَا
لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ * وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا
نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾ (الحجر:١٩ ،٢٠ ، ٢١)

**فطالما أن المورد في صورته الطبيعية موجود بوفرة تزيد على حاجات
الإنسان مهما تعددت ، فإن ندرته مصطنعة، ويرجع السبب فى حدوثها إلى
الإنسان نفسه إما لضعف إنتاجه لمنافعها أو لسوء توزيعه لها على النحو
التالى :**

١) ضعف الإنتاج :

إذا كان الله قد ضمن للإنسان رزقه بتوفير كافة الموارد الطبيعية
الكفيلة باشباع كل حاجاته منها ، فليست كل هذه الموارد على الهيئة التى
تصلح ليستوفى منها الإنسان حاجاته بشكل مباشر ، لذلك فقد حثه الله على

التدخل بعمله كى يكتشف هذه الموارد من ناحية ، وأن يحورها لإبراز منافعها وتنميتها كى تفى بحاجاته من ناحية اخرى .

ومع ذلك يتسبب الإنسان بكسله يتسبب فى هذه الندرة حين يقعد مختاراً عن العمل وطلب الرزق ، بسبب جنوحه الطبيعى نحو الراحة والاستمتاع بوقت الفراغ الذي يوسعه على حساب وقت العمل ، فأغلب الناس يميلون إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الرفاهية والجزاء بأقل قدر ممكن من التضحية والعطاء ، فصاحب المشروع يرغب فى مواجهة أقل قدر من المخاطر ، والعامل يريد أن يعمل أقل عدد من الساعات ، والمرابى يفضل إقراض رأسماله لغيره ويرقب مرور الزمن ليحصل على عائد ربوى لم يبذل فيه جهداً أو يتحمل فيه مخاطر .

ومن هنا يضعف الانتاج وتصاب الموارد المتاحة بندرتها فى الأسواق رغم وفرتها فى الطبيعة ، وتزداد درجة هذه الندرة بسوء إستغلال الإنسان للموارد المتاحة فيما لا يعود على البشرية بشيء من النفع أو الرفاهية، وكذلك بزيادة نفقاته العسكرية أو الإسراف على نفقات غزو الفضاء مثلاً وهى تصرفات تؤدى إلى اهدار الموارد فيما لا ينفع البشرية بل يضرها ، لذلك نهى الله عنها نهياً شديداً بقوله تعالى : ﴿ يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (لأعراف:٣١)

٢] سوء التوزيع :

والسـبب الثانى للندرة يتمثل فى سوء توزيع الموارد بين المجتمعات البشـرية فتسـتأثر قلـة بكم كبير منها ولا تحصل الكثرة من الشعوب إلا على القليل ، كما قد يكون سوء توزيعها هو بين الاستعمالات المختلفة حين لا يقوم

الإنســـان بتوظيفها التوظيف الأمثل بين استعمالاتها المختلفة ، مما يؤدى إلى عدم الاستفادة منها الاستفادة الكاملة ، أو إلى تعطيل بعضها عن الإنتاج .

ولا يقتصــر أثــر ذلــك على سوء توزيع الموارد الاقتصادية فحسب ، ولكــنه يمــتد كذلك إلى سوء توزيع ثمار الإنتاج فيها ، فبرغم ضعف إنتاج الــناس فــيها إلا أنهــم يــتظالمون فى توزيع ناتجها بينهم ، فمنهم من يميز الرأســماليين علــى العمــال ، ومنهم من يذهب إلى العكس ، مما يؤدى إلى التفاوت فى توزيعها بين الفئات ، فتعيش قلة فى تخمة وترف وتعيش كثرة فى فقــر وحــرمان ، مما يولد الضغائن الاجتماعية بين الفئات ويؤدى إلى آثار سلبية اجتماعية واقتصادية .

ومــن هنا يتبين أن سبب وقوع المشكلة الاقتصادية بندرة الموارد عن الوفــاء باحتياجات الإنسان المتعددة لا يكمن فى الموارد نفسها إذ الأصل فيها الوفرة لا الندرة ، وأن الندرة صفة عارضة عليها تسبب فيها الإنسان بضعف انتاجه أو بسوء توزيعه ، وأن حل المشكلة الاقتصادية المؤقت هو بالاختيار بين الحاجات الأولى بالإشباع من غيرها ، بيد أن حلها الدائم يكون على نفس المســتويين بزيادة الانتاج فى الموارد الاقتصادية وبعدالة توزيعها هى وثمارها ، فعلاج أحدهما لا يغنى عن الآخر ، فوفرة الإنتاج مع سوء التوزيع تؤدى إلى الاحــتكار والاستغلال، وعدالة التوزيع مع قلة الإنتاج تقود إلى توزيع الفقر وتوسع من دائرة الحرمان .

(ب) تنوع أوجه إستخدامها :

فــالمورد الاقتصــادى الواحد له استعمالات متعددة بديلة تشبع حاجات متنوعة للإنسان ، فالفحم والنفط والكهرباء يمكن أستخدامها فى توليد الطاقة

وكذلــك فى التدفئة . وقطعة الأرض الواحدة يمكن تخصيصها فى الزراعة أو بناء يصلح للصناعة أو لتقديم خدمات طبية او تعليمية أو غيرها ، وعلى ذلك فالمشــكلة التى يتعرض لها المجتمع ، هى فى كيفية توزيع الموارد الاقتصادية الــنادرة نــدرة نســبية ، بين الاستخدامات المختلفة التى تحقق للمجتمع أعلى انتاجــية للســلع والخدمــات التى تشبع أكبر قدر من الحاجات وعلى ذلك تزيد منافع المورد باتساع استعمالاته .

(ج) **تجددها** :

كما أنه يلاحظ أن الموارد ذات طبيعة ديناميكية **Daynamic** ومتجددة ، فــتاريخ استخدام الإنسان للموارد عبارة عن سلسلة متصلة من الاكتشافات لمــنافعها واســتخداماتها الجديــدة ففى الماضى مثلاً كانت استعمالات المطاط محــدودة إلى أن اكتشف تشارلز جودبير **Goodyear** عام ١٨٢٩ عملية الكــبرتة الــتى حســنت مــن قوتــه وصلابته ومرونته ووسعت بالتالى من استعمالات فنشأت نهضة صناعية كبيرة عليه .

يــدل ذلك على اختلاف الأهمية النسبية للمورد من زمان لآخر ، ولكن هــذه الطبــيعة الديناميكــية للمورد لا تقتصر على الزمان فقط ، بل تختلف باختلاف المكان كذلك ، فمن الموارد ما لا يكون له قيمة فى أماكن بينما تكون لــه قيمة كبيرة فى أماكن أخرى كالموارد البيئية من حدائق وغابات ومحميات طبيعية وغيرها فما هو كمالى فى مكان قد يكون ضرورياً فى أماكن اخرى ، ومــا هــو كمالى فى زمان قد يكون ضرورياً فى زمان آخر ، إذ تلعب التنمية الثقافــية والاجتماعــية ومستويات المعرفة المتزايدة والتحسينات التى تطرأ علــى المســتوى التكنولوجى دورها الرئيسى فى تحديد أهمية المورد وتحديد نطاق استخدامه الذي يتسع بتقدم الأمم ويضيق بتخلفها .

وخلاصـــة ما تقدم أن الموارد الاقتصادية جزء من الموارد الطبيعية ، التى اكتسبت صفتها الاقتصادية بسبب ندرتها النسبية التى جعلت لها ثمناً بينما بـــاقى الموارد الطبيعية الحرة لا ثمن لها لوفرتها ..كما أن الموارد الاقتصادية تتميز بتنوع استخدامه وقابليتها للتجدد ، مما يتطلب من المجتمع توزيعها بين الاستخدامات المختلفة التى تحقق اعلى انتاجية للسلع والخدمات اللازمة لاشباع الحاجـــات الإنسانية ، وعلى ذلك فمن المهم أن تتعرف على أنواعها من خلال المبحث التالى.

المبحث الثانى

أنواع المـــوراد الأقتصاديـــة

الموارد الاقتصادية كثيرة ومتعددة مما يصعب من عملية حصرها ، لذا سيتم التركيز على أهمها سواء ما تعلق بالتربة من حيث مدى خصوبتها وسطحها وموقعها ومناخها أو ما كمن فى قشرتها الأرضية من صخور ومعادن ، كذلك الموارد المائية والموارد الغذائية ومصادر الطاقة وهى الموارد التى أودعها الله فى الأرض وجعل فيها أقوات الإنسان اللازمة لحياته واشار إليها فى قوله تعالى : [قُلْ أَإِنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ أَندَاداً ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ * وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ) (فصلت:٩ :١٠)

أولاً : التربة : Soil

التربة هى تلك الطبقة الترابية غير المتماسكة من سطح الأرض التى تعلو الطبقة الصخرية الأصلية للأرض ، والتى ينمو منها النبات ويستمد منها ماءه وغذائه ، لذلك فهى تعد مورداً اقتصادياً هاماً بالنسبة للانتاج كما يمثل المصدر الرئيسى الذي يستمد الإنسان منه غذاءه النباتى وكذا الحيوانى حيث يتربى على نباته .

وتعد خصوبة الأرض هى أهم قوى الأرض الأصلية التى تعاقبت جهود الإنسان وكذا عوامل الطبيعة فى تحقيقها وإذا كان ريكاردو Ricardo قد اعتقد بعدم تعرض هذه القوى للفناء ، فإن الواقع يشهد بتعرضها للفناء بفعل الإنسان أو بفعل الطبيعة، فالإنسان إذا ما أساء استخدام الأرض فقام بتجريف

تربتها الخصبة واستخدمها فى صناعة طوب البناء فإنه يقلل من درجة خصوبتها ويعرضها للتصحر Desertification ويحولها من مورد منتج إلى مورد غير منتج . كما أن جرف التربة Soil Ersion يمكن أن يقع من العوامل الطبيعية كالأمطار الغزيرة أو للرياح الجارفة ، او المناخ السيء من حرارة أو برودة شديد (جليد مثلاً)

وتتدرج التربة من حيث مدى خصوبتها إلى درجات ثلاث هى :

١) تربة منخفضة الخصوبة :

وتسمى بالتربة الحديدية Pedalfers وتنتشر فى الأقاليم المطيرة كالأقاليم الاستوائية أو المدارية حيث تغطيها الحشائش الطويلة أو السافانا أو الغابات وتتشبع هذه التربة بالأحماض أو المواد الحديدية الناتجة من التفاعل الكيميائى للماء مع جزيئاتها الصلبة ، وتحتوى على نسبة كبيرة من الحديد والألمونيوم ، بيد أنها تعد فقيرة فى موادها العضوية Humus .

٢) تربة مرتفعة الخصوبة :

وهى تربة جيرية Pedocals أو قلوية غنية بكربونات الجير والكالسيوم والكائنات العضوية المتحللة غير أنها فقيرة فى المواد الحديدية ، إلا أنها تتميز بدرجة خصوبة عالية وتعطى غلة زراعية كبيرة ، وتوجد فى المناطق شبه الجافة القليلة المطر .

٣) تربة جيدة الخصوبة :

وهى تحتل من حيث خصوبتها موقعاً وسطاً بين النوعين السابقين ، إذ تحتوى على مقادير متوسطة من الحموضة ومن القلويات ، لذا فإنها تعد

أكثر انواع الأرض صلاحية للزراعة ، وتنتشر فى المناطق المتوسطة المطر والجفاف .

ثانياً : السطح :

يؤثر سطح الأرض من حيث مدى استوائه أو تعقده وانحداره فى استغلال موارده وثرواته ، فشكل السطح يؤثر على قدرة الإنسان على استغلاله وكذا على نوعية الزروع التى يمكنه ان ينتجها ، كما أن ذلك يعوق اتصال سكان الأقاليم ببعضهم وبالتالى انتقال العمال ورؤوس الأموال والمنتجات بينها ، مما يقتضى إنفاقاً أكثر على إقامة بنية أساسية من الطرق والكبارى والأنفاق وغيرها من وسائل النقل والاتصال الحديثة للتغلب على تلك العقبات الطبيعية.

وينقسم السطح من حيث سهولته وانحدار وصلاحيته للانتاج الزراعى إلى ثلاثة أنواع هى :

١] سطح مستوى قليل الانحدار :

ويكون فى السهول والهضاب والوديان العميق ، ومعه تكون الأرض مستوية ، فمع الأسطح المنبسطة السهلة القليلة الانحدار يسهل استغلالها فى الانتاج الزراعى ، بسبب سهولة ريها وصرفها وكذا المحافظة على تربتها وخصوبتها . مع ملاحظة أن السطح إذا ما كان تام الاستواء دون أن يتميز بشيء من الانحدار فإنه يحول دون الصرف الجيد ويساعد على تكوين المستنقعات ويعوق الزراعة الجيدة .

٢] سطح شديد الانحدار :

السطح الذي يعلو الجبال والسفوح المرتفعة ويكون سريع الانحدار، يصعب استغلاله فى الزراعة إلا بتكلفة كبيرة قد تفوق عائده ، كما أن تربته

غالباً ما لا تكون جيدة الخصوبة ، لأن سمكها عادة ما يكون ضعيفاً بسبب جرف المياه والرياح لها .

٣] سطح متدرج الانحدار :

إذا كان سفح الجبل ذو ميل تدريجى فإنه يمكن زراعته بتكلفة وسط بين النوعين السابقين .

ثالثا : المناخ :

يؤثر المناخ فى النشاط الاقتصادى للانسان ، فالمناخ السيء ، الشديد الحرارة أو الشديد البرودة (الجليد) أو غزيز الأمطار أو الجاف بلا أمطار ،مثل هذا المناخ يؤثر سلبياً على نشاط الجماعة الزراعى والصناعى والتجارى والخدمى ، وإن كان أحيانا يعد هذا المناخ السيء جاذباً للسياحة كما فى المناطق الجليدية حيث تمارس رياضة التزحلق على الجليد .

أما الاقاليم التى تتمتع بمناخ معتدل سواء فى حرارته أو فى أمطاره . فإن ذلك يساعد سكانه على التوطن فيه وإقامة المشروعات المختلفة الزراعية والصناعية وغيرها فيه إذ ينوع من أنشطتهم ويزيد من انتاجيتهم ويوسع من نشاطهم التجارى والتبادلى .

كما أن للمناخ أثره الكبير على نوع التربة إذ أن اختلاف كميات الأمطار وطرق سقوطها ، وتباين درجات الحرارة يؤثر تأثيراً إيجابياً أو سلبياً على نوع التربة ، ويؤدى إلى تباين جودتها وخصوبتها وبالتالى إنتاجيتها من إقليم لآخر، بحسب نوع المناخ السائد فيه وعما إذا كان جيداً أم سيئاً على التفصيل السابق ذكره مع التربة والسطح .

ويشكل الهواء أحد المصادر الهامة التى تمد البشرية بموارد اقتصادية ، إذ منه يتم الحصول على النيتروجين اللازم لصناعة النترات والمخصبات ،

ومنه تتولد بعض أنواع الطاقة المحركة بأدوات تقليدية (كطواحين الهواء) أو حديثة . كما أنه أصبح وسيطاً للنقل الحديث سواء عن طريق الطاشرات أو البواخر لذلك فإن إعتداء الإنسان على الهواء بمخلفات صناعاته الحديثة على الهواء مثل الغازات السامة والرصاص وأول وثان أكسيد الكربون يؤدى إلى تلوث الهواء ويعد إعتداء صارخاً على البيئة ، خاصة وأنه أدى إلى احداث ثقب بطبقة الأوزون الهوائية المحيطة بالأرض ، وما يترتب على ذلك من آثار سيئة بالبيئة وبالتالى بالنشاط الاقتصادى .

رابعاً : الموقع :

يمثل موقع الأرض أو الدولة أحد الموارد الاقتصادية الهامة ، فالأرض القريبة من مصادر المياه أو من العمران أو من مواقع الانتاج أو التسويق ، تكون أفضل فى إنتاجيتها من الأرض النائية أو البعيدة عنها بما تدره من ايراد كبير وما توفره من نفقة فى النقل . وقد استغل ريكاردو هذه الخاصية فى طرح نظريته المعروفة فى الريع ، إذ الأرض الافضل موقعاً تحقق ريعاً فرقياً أو تفاوتياً يفوق إيراد الأرض العادية أو الأرض الحدية ، وتمكن مالكها من إستغلال المزارع (مستأجرها) والاستيلاء على هذا الفائض الريعى.

ومن جانب آخر فإن موقع الدولة الجغرافى أو الطبيعى المتميز يؤثر على الحياة الاقتصادية ويعد مصدر جذب لعديد من الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية والسياحية فمثلاً وقوع الدولة على أحد المحيطات أو البحار يجعلها غنية بالشواطئ التى تساعدها على تحقيق نهضة اقتصادية كبيرة بحسب نوع وأهمية وطول هذه الشواطئ ، كمصر التى تتمتع بسواحل طويلة على البحرين الأبيض والأحمر ، كما تتميز بوجود قناة السويس فيها

التى تربط بين هذين البحرين ، كما ربطت بين الشرق والغرب فى مجال التجارة.

وتنقسم الشواطئ من حيث مدى تميزها وأهميتها الاقتصادية بالنسبة للدولة إلى ثلاثة أنواع :

١] شواطئ مغمورة : Submerged Shorelines

وتتميز هذه الشواطئ الغاطسة بسهولة اقامة الموانى فيها بنفقات منخفضة ، وتتوطن فيها صناعة بناء السفن وحرفة الصيد ، مثل موانئ بريطانيا على بحر الشمال وموانئ النرويج على بحر النرويج .

٢] شواطئ مرتفعة : Emerged Shorelines

وارتفاع هذه الشواطئ واستوائها وعدم عمقها لا تمكن الدولة من اقامة موانئ عليها إلا بنفقات باهظة ، مما يقلل من نشاطها الاقتصادى المعتمد على الموقع ، ومن امثلتها سواحل افريقيا الغربية وبيرو وشمال شيلى.

٣] شواطئ محايدة : Natural Shorelines

ومن الدول ما تقع على شواطئ تجمع بين النوعين السابقين : الشواطئ الغاطسة التى يسهل اقامة موانئ عليها بنفقة منخفضة ، مثل شواطئ الاسكندرية ودمياط ، وشواطئ مرتفعة تحتاج إلى نفقات ضخمة لاقامة موانئ بها.

خامسا : القشرة الأرضية :

تتكون الكرة الأرضية من ثلاثة أجزاء صخرية متعاقبة يغلف كل منها الآخر ، تختلف فى سمكها وفى مدى غناها بأنوع المعادن التى يحتاج إليها الإنسان فى صناعاته .

وهذه الأجزاء الثلاثة المكونة لجسم الكرة الأرضية هى :

أ] قلب الكرة الأرضية :

أى مركزها وفيه يكمن كم كبير من المعادن .

ب] الغلاف الصخرى :

وهو غلاف صخرى صلب يغلف قلب الكرة الأرضية ، وتوجد فيه معادن كثيرة بوفرة ، بيد أنها أقل كثافة من تلك الموجودة فى قلب الكرة الأرضية .

ج] القشرة الأرضية :

وهى الغلاف الصخرى الخارجى للكرة الأرضية ، الذي منه تتكون الغازات وكذلك قيعان المحيطات والبحار ، ومتوسط سمكه يبلغ حوالى ٤٠ كم ويعتبر أقل أجزاء جسم الكرة الثلاثة . ويحتوى على كثير من المعادن ذات القيمة بالنسبة للإنسان التى يمكن أن تمتد إليها يده لاستخراجها والاستفادة منها فى صناعاته المتعددة .

ويمكن التمييز هنا بين ثلاثة مجموعات من المعادن هى :

١] **معادن الوقود** : كالفحم والبترول والغاز الطبيعى .

٢] **المعادن الفلزية**: كالحديد والنحاس والنيكل والزنك والذهب والفضة .

٣] **المعادن اللافلزية** : كالفوسفات والأملاح والكبريت .

ويلحق بهم ما يحصل عليه الإنسان من قشرة الأرض من مواد بناء كالرمل والزلط والتراب والرخام .

وتختلف نسب تواجد هذه المعادن والأشياء ذات القيمة الاقتصادية فى نشرة الأرض من حيث وفرتها وندرتها بحسب أنواع صخورها على النحو التالى:

١] الصخور النارية : Igneous

وهـي صخور قديمة ومتكتلة كالجرانيت والبازلت والكوارتز ، وتحتوى على بعض المعادن الفلزية كالحديد والنحاس والذهب والفضة والنيكل والزنك.

٢] الصخور الرسوبية : Sedimentary Rocks :

وهى أكثر أنواع الصخور إنتشاراً فى القشرة الأرضية ، وأقل صلابة من الصخور النارية وأحدث نسبياً منها ، ومن أمثلتها الأحجار الجيرية والرملية والطفيلية ، وتوجد فى القشرة الأرضية على شكل طبقات ، وتحتوى على بقايا الكائنات الحيوانية والنباتية ، لذلك فهى غنية بالمعادن ذات الأصل العضوى ، كالفحم والنفط والفوسفات .

٣] الصخور المتحولة : Metamorphic Rocks

وهى الصخور النارية أو الرسوبية التى تعرضت لعوامل الحرارة أو الضغط فتغيرت خواصها وتحولت إلى نوع مختلف من الصخور يتسم بالصلابة ، كالحجر الجيرى حين يتحول إلى رخام ، والجرانيت إلى نيس أو تشت ، والطفل إلى إردواز . وتحتوى هذه الصخور على المعادن الفلزية .

سادساً: الموارد المائية :

لا تخفى أهمية الماء بالنسبة للانسان إذ تتوقف عليها حياته ، بل وحياة جميع الكائنات النباتية والحيوانية التى يتغذى عليها ، كما يتوقف عليها نشاطه الاقتصادى بمختلف أنواعه الزراعي والصناعى والتجارى والخدمى. والأصل فى المياه أنها هبة من الله تبارك وتعالى تتصف بالاستمرار والدوام وعدم التناهى ، وإن تعرضت فى بعض الأحيان أو بعض الأقاليم للعجز ، فذلك امر عارض عليها . وفى ذلك يقول الله تعالى : [وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَّاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَى ذَهَابٍ بِهِ لَقَادِرُونَ] (المؤمنون:١٨)

لذلك ينبغى على الإنسان أن يحافظ عليها ك[illegible] هام [illegible] عليه حياته ومختلف أنواع نشاطه ، فلا يعرضه للتلوث والفساد ، ولا يسرف فى إستعماله بل عليه أن يطيل من أمد الانتفاع له لما يتميز به عن غيره من المواد الأخرى من أنه يمكن إعادة استخدامه Re - used .

ومصادر الثروة المائية تنقسم إلى قسميين رئيسيين هما :

١] المياه السطحية :

وتتضمن كل بقعة من سطح الأرض تغطيها المياه الظاهرة أو المرئية للعين تعد من المسطحات المائية ، وهى تتسع لتشمل البحيرات والبحار والقنوات والأنهار والمحيطات وتعتبر الأمطار مورداً رئيسياً للمياه .

والمسطحات المائية تعد مورداً اقتصادياً هاماً فى توليد الطاقة ، ومصدراً وحيداً فى إمداد الإنسان بغذائه من الثروة السمكية ، فضلاً عما تحويه فى باطنها من معادن مختلفة ومن ثروات نباتية وشعب مرجانية .

بيد أن أهميتها الكبرى تكمن فى كون مياهها العذبة تعد المورد الرئيسى الذي يعتمد عليه النشاط الصناعى فى (نقل الأشياء)، والنشاط السياحى فى (نقل الأشخاص) ، لما تتميز به نفقة النقل المائى من ميزة الانخفاض عن غيرها من نفقات النقل الأخرى الجوية والبرية . كذلك لكونها أنسب الوسائل لنقل البضائع الثقيلة الوزن والكبيرة الحجم ، لذلك تسعى عادة المشاريع الصناعية إلى التوطن بالقرب من المجارى المائية .

٢] المياه الجوفية :

المياه الجوفية تحتويها القشرة الأرضية ، والتى تتكون من الآبار والينابيع والعيون وتجد مصدرها فى مياه الأمطار التى تتسرب إليها من خلال الصخور المسامية الموجودة فى سطح القشرة الأرضية ، كذلك المياه

التى تصل إليها من انصهار الجبال الجليدية ، فضلاً عما يلحق بها من مياه فاضت عن إستعمال الإنسان كالمياه المتسربة من الزراعة .

وتفيد المياه الجوفية فى الشرب وفى الرعى وفى رى الأراضى الزراعية فى المناطق الفقيرة بالمياه ، كما أنها تساعد بدو الصحراء على التوطن بجوارها والانتقال من مرحلة البداوة والرعى إلى مرحلة الاستقرار والزراعة .

سابعاً : الموارد الغذائية :

تعد النباتات والحيوانات أهم مصدرين يمدان الإنسان بالغذاء على النحو التالى :

١] الموارد النباتية :

فهى إما أن يزرعها الإنسان بعمله ، وهنا تلعب التربة ومدى خصوبتها وموقعها وكذا المياه والمناخ دوراً هاماً فى معاونه الإنسان فى الحصول على مختلف أنواع المحاصيل الزراعية .

ولكن الطبيعة البكر تمد الإنسان بأنواع من النباتات الطبيعية Natural Vegetations التى لم يتدخل الإنسان فى زراعتها ، وتنبت فى شكل حشائش وأشجار تنبت فى الصحراء أو فى المراعى الطبيعية أو فى الغابات . فمن الغابات مثلاً يحصل الإنسان على مواد غذائية كالفاكهة والزيوت وكذا على نباتات طبية ، إلى جانب حصوله على المواد الخام التى تدخل فى عديد من الصناعات كالأخشاب الجامدة واللينة والصمغ والشمع والمطاط والفلين . ومع أهمية الغابات بالنسبة للانسان إلا أنها تعرضت لحملة ازالة شرسة من الإنسان أدت إلى انخفاض مساحتها من ٣٣ % من مساحة اليابس إلى ١٥% فقط منه .

وللغطاء النباتى الطبيعى تأثيره على نوع النشاط الاقتصادى ، وذلك بتأثيره على نوع التربة ودرجة خصوبتها ، كما أن له الأثر السلبى على قيام وسائل النقل والمواصلات إذا ما زادت كثافة هذا الغطاء .

٢] الموارد الحيوانية :

تمثل الثروة الحيوانية مورداً غذائياً هاماً بالنسبة للإنسان ، إذ منها يحصل الإنسان على غذائه من اللحوم سواء لحوم الماشية أو الطيور أو الأسماك ، كذلك غذائه من منتجاتها كاللبن أو البيض أو العسل مثلاً ، ولا يخفى ما تمده الحيوانات Animals للإنسان من مواد خام تدخل فى صناعات عديدة تمده بالكساء وتدخل فى بناء المساكن مثلاً ، مثل أصوافها وأوبارها وأشعارها وريشها وفرائها وعظمها وقرونها ...إلخ ، وفيها يقول الله تعالى : [وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَناً وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتاً تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثاً وَمَتَاعاً إِلَى حِينٍ] (النحل:٨٠)

والحيوانات إما أن تكون برية تعيش فى الغابات والمراعى الطبيعية .أو مستأنسة تربى فى البيوت والمراعى ، وإما أن تكون بحرية كالأسماك تعيش فى المحيطات والبحار والأنهار والترع . ومثل هذه الحيوانات منها ما يحيا فى بيئة معينة دون أن ينتقل منها ، ومنها ما جبل على التنقل من بيئة لاخرى كبعض أنواع السمك والطيور المهاجرة . ورغم أهمية هذا النوع من الحيوانات إلا أنه تعرض هو الآخر لحملة من الصيد المفرط وغير القانونى الذى أدى إلى تعرض بعض أنواعه للانقراض كالحيتان كلاب البحر والثعالب والفيلة الأفريقية . لذلك بدأت المنظمات والدول فى التنبه لخطورة ذلك

ووضعت القيود القانونية التى تحرم صيدها وبدأت فى رعاية المتبقى منها للمحافظة على نوعه .

أما الحيوانات المستأنسة التى يربيها الإنسان فى مراع خاصة فقد نشأت عليها مهنة الرعى والفلاحة ، التى تطورت من الرعى البدوى المتنقل إلى الرعى التجارى المنتظم أو المستقر ، الذى اتسع فى أنواعه فلم يعد يقتصر على الماشية من إبل وماعز وأبقار وجاموس وغيرها ، بل إتسع ليشمل أنواعاً أخرى من الماشية كالثيران والجياد وغيرها ، وأنواعاً أخرى من مزارع الطيور كالدجاج والحمام والسمان ، وما ترتب على هذه المزارع من منتجات أخرى كالبيض والألبان والمسلى الطبيعى والصناعى ...إلخ.

إلى جانب التوسع فى مناحل انتاج العسل والمزارع الصناعية للأسماك. وقد خطى الإنسان فى هذا المجال خطوات كبيرة فى زيادة الانتاج الحيوانى ليفى بمتطلبات الإنسان المتزايدة عليه .

ثامناً : مصادر الطاقة : Power Resources

تمثل الطاقة مورداً اقتصاديا هاما للانسان ، إذ تقوم عليه كل صناعاته فضلاً عن اعتماده عليه فى حياته المعيشية للانارة والتدفئة والعلاج ، إلى جانب اهميته فى تسيير ادوات النقل الحديث .

وتعد قشرة الأرض أهم المصادر التى تستخرج منها المواد التى تستخدم فى انتاج الطاقة مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعى ، وغيرها من المواد التى تستعمل فى توليد الطاقة المحركة للآلات والمسيرة للسيارات والطائرات والبواخر . كذلك الرياح التى تستعمل فى تحريك طواحين الهواء المولدة للطاقة ، والمياه العادية التى تتولد منها قوة البخار ،والمياه الجارية التى تجرى من خلال الشلالات أو المساقط أو السدود وتستخدم فى توليد

الكهرباء ، إلى جانب اشعة الشمس المولدة للطاقة الشمسية التى تعددت منافعها بالنسبة للإنسان سواء فى حياته المعيشية أو فى علاجه أو فى صناعاته .

ويلاحظ أن الرياح والشمس والمياه الجارية تعد مصدراً دائماً ومتجدداً للطاقة ، بينما تعد المناجم والآبار المستمدة منها كالفحم والبترول والغاز الطبيعى ، موارد للطاقة قابلة للنفاد .

★★★★★★★★★★★★

وفى ختام ما تقدم فإنه يلاحظ أن العامل المفرق بين أنواع هذه المصادر والمحدد لما هو إقتصادى منها او غير اقتصادى أى حر ، هو مدى وفرة أو ندرة المواد المستخرجة من هذه الموارد ، فما اصابته الندرة كان له ثمن وصار إقتصادياً ، وما كان وفيراً كان حراً .

المبحث الثالث
تقسيمات الموارد الاقتصادية

الموارد الاقتصادية التى تم عرضها فى أنواعها فى المبحث السابق ، تناولها الكتاب بتصنيفها فى مجموعات وفقاً للزاوية التى نظر إليها كل منهم إليها ، وهى زوايا عديدة نركز على أهمها التى تتعلق بمدى انتشارها أو دوامها أو أصلها .

التقسيم الأول .. وفقاً لتوزيعها وانتشارها :

تنقسم الموارد من حيث مدى انتشارها وتوزيعها جغرافيا على مختلف الأماكن ، وهى الزاوية التى تفيد فى التعرف على مدى وفرتها وندرتها عالمياً أو داخل الأقليم الواحد إلى عدة أقسام هى :

١] موارد واسعة الانتشار :

وهى الموارد الموجودة فى كل مكان بوفرة ، وتمثل الموارد الحرة التى يستطيع أى فرد الحصول عليها عادة دون عناء أو مقابل مادى ، كالهواء والماء فى الأماكن الحضرية حيث يتوطن الإنسان إذ تتوقف عليها حياته ، لذا فإن الخالق جلت حكمته لم يوقف حصول الإنسان عليها على إرادة أحد من خلقه ، وجعلهما من الموارد عالمية الانتشار والتوزيع .

٢] موارد متعددة الانتشار :

وهذه الموارد وإن لم تكن واسعة الانتشار على مستوى العالم إلا أنها تتواجد فى اقاليم متعددة ولكن بنسب متفاوتة حيث تتوفر فى بعض المناطق وتندر فى البعض الآخر . وبالتالى يتحدد ثمن الانتفاع بها وفقا لقوانين العرض والطلب . كالأراضى الصالحة للزراعة إذ تتفاوت فى مدى خصوبتها وبالتالى فى إنتاجيتها وهى تتوافر فى أماكن وتندر فى أخرى . فيزيد مقابل استعمالها

فى السعودية مثلاً حيث تندر بشدة ، ومنخفض فى السودان حيث تتوافر بكثرة ومن أمثلتها كذلك الموارد البحرية والحيوانية .

٣] موارد محدودة الانتشار:

وهى موارد تتصف بالندرة إذ تتواجد فى أماكن قليلة أو محدودة من العالم كالبترول الذى يوجد فى بعض الأماكن مثل منطقة الخليج العربى والبحر الكاريبى، ولا ينتشر فى غيرها إلا فى مناطق محدودة وبمقادير منخفضة ومن أمثلتها كذلك القصدير والحديد والنحاس .

٤] موارد وحيدة الانتشار:

فهى موارد يتركز تواجدها أو إنتاجها فى مكان أو أقليم واحد فى العالم، كالزئبق الذى يتركز إنتاجه فى أسبانيا (٨٥% من الإنتاج العالمى) ، النيكل الذى كان مصدره الرئيسى فى عام ١٩٣٨ هو منطقة سدبرى بولاية أونتاريو بكندا .

ويلاحظ أن مقابل الانتفاع بالمورد تحدده قوى الطلب والعرض وفقاً لمدى وفرته وندرته . فيرتفع ثمن المورد كلما ندر أو قل إنتشاره ، وينخفض كلما زاد إنتشاره إلى أن ينعدم ثمنه مع الموارد واسعة أو عالية الانتشار .

التقسيم الثانى .. وفقاً لمدى دوامها :

فوفقاً لعمر المورد ومدى دوامه واستمراره وتجدده أو تعرضه للنفاذ تنقسم الموارد إلى أربعة أنواع هى :

١] موارد دائمة :

وهى موارد – لأنها يتوقف عليها حياة الإنسان ووجوده – فإنها تتسم بالاستمرار والدوام وعدم القابلية للنفاد، وتشمل الماء والهواء والطاقة

الشمسية . وإذا كان الماء أحياناً يتعرض رصيده فى بعض المناطق للنقصان إلا أن مصادره متعددة سواء فى جوف الأرض أم على ظاهرها من مسطحات مائية متنوعة إلى جانب الأمطار .

وأهمية هذه الموارد تدعو الإنسان إلى المحافظة عليها ، ومع ذلك فإن يد الإنسان إمتدت إليها بالتلويث مما يعرضها للخطر ، فأصاب الهواء بالغازات الضارة والسامة حتى أحدث فى الغلاف الجوى الذى يحميه من حرارة الشمس ثقب الأوزون مما عرض الحياة على وجه الأرض للخطر . كما لوث مسطحات المياه بما ألقاه فيها من مخلفات المصانع الكيماوية الضارة ، وبما أجراه فيها من تجارب نووية وما دفنه فيها من نفايات نووية ضارة جداً بالبيئة البحرية وثروتها السمكية وكائناتها الحية والنباتية .

٢] موارد قابلة للنفاد :

وهى الموارد التى توجد فى القشرة الأرضية بكميات محدودة . وقد أدى زيادة استهلاك الإنسان لها إلى تقليل رصيدها فى العالم ، مما من شأنه أن يعرضها للنفاد والفناء ، لذلك تسمى بالموارد الفانية **Exhaustible Resources** ، ومن أمثلتها البترول والغاز الطبيعى ومعظم الموارد المعدنية كالحديد والنحاس والألمونيوم .

٣] موارد قابلة لإعادة الاستخدام : Re-Cycling

ويخفف من أثر تعرض بعض الموارد للفناء أنها قابلة لأن يعاد إستخدامها مرة أخرى . فالموارد المعدنية المستهلكة (الخردة) كالحديد والنحاس وغيرها ، قابلة لأن يعاد صهرها وتشكليها من جديد وإدخالها فى الإنتاج الصناعى ، ويلحق بها أنواع أخرى من الموارد التى أصبحت قابلة لإعادة الاستخدام مثل الزجاج والبلاستيك والورق . وتعد المياه العذبة أكبر

مثال على المواد التى يعاد إستعمالها ، فمياه الصرف الصحى أصبحت يتم علاجها وتنقيتها واستخدامها فى كثير من الأغراض المدنية ومنها استصلاح الأراضى الصحراوية ورى الأراضى الزراعية .

٤] موارد متجددة : Renewable

من الموارد ما هو قابل للتجدد بصفة مستمرة ، حيث ينمو ويزداد إما بشكل طبيعى أو بتدخل من الإنسان لرعايته والعناية به . كالثروة الحيوانية والغطاء النباتى الطبيعى والتربة . فالماشية فى مراعيها الطبيعية والأسماك فى البحار والأنهار والأشجار والنباتات فى الغابات ، كل هذه الموارد قابلة للتجدد باستمرار ، طالما أنها توافرت لها الظروف الطبيعية الملائمة لنموها بشكل طبيعى ولم يتعد عليها الإنسان بالإسراف فى استهلاكها خاصة قبل كما نموها . كما لو قطع الأشجار من الغابات قبل بلوغها سن القطع أو دون أن يحل شجيرات أخرى جديدة محل المقطوعة . أو لو صار الحيوانات والأسماك فى أوقات تناسلها ، أو أفرط فى صيدها مما عرضها لخطر الانقراض .

وتعد التربة من الموارد المتجددة لأنها تجدد خصوبتها ذاتياً باستمرار طالما أن الإنسان تعدها بالرعاية والعناية ولم يعرضها للاجهاد فى الزراعة أو لعوامل التجريف الطبيعية أو الصناعية .

التقسيم الثالث .. وفقاً لأصلها : Origin

أما من زاوية أصل الموارد أو طبيعتها فتنقسم إلى قسمين : (موارد مادية – موارد بشرية) .

الأولى - الموارد المادية :

لا يعنى وصف هذه الموارد بالمادية أنها تقتصر على الموارد الملموسة فحسب كالتربة والنباتات والحيوانات والمعادن ، وإنما يتسع معناها ليشمل كذلك الموارد غير الملموسة مثل ما تحتويه هذه الموارد من منافع . كذلك فإنها لا تنحصر فى الموارد الطبيعية التى لا تدخل للإنسان فى وجودها ، وإنما تتضمن كذلك الموارد المصنعة أى التى تدخل الإنسان فى تحويرها وصنعها ونوضح هذين النوعين تباعاً .

أ) الموارد الطبيعية :

وقد سبق التعرض لها بالتفصيل ولأهم أنواعها والتى تتضمن الموارد الحرة والموارد الاقتصادية وهى من خلق الله التى وهبها الله للبشرية ولا دخل للإنسان فى وجودها . وترتبط بالأرض التى أودع الله فيها كل الموارد التي يحتاجها الإنسان ، سواء فى تربتها بما تغله من محاصيل أو فى قشرتها بما تحويه من مياه ومعادن أو على سطحها من مسطحات مائية وكائنات حية ونباتات وأشجار ومناخ .

ويتم تقسيمها إلى نوعين هما :

١-موارد عضوية organic **وحية** Animate:

تتمثل فى الحيوانات والاسماك والنباتات وغيرها من الموارد الحية وتنسب التربة إلى هذه الأنواع لأنها يدخل فى تكوينها مواد عضوية كالنباتات والكائنات التى تتحلل فيها ، وكذا الكائنات الحية التى تعيش فيها كالديدان والبكتريا .

٢-ومواد غير عضوية وغير حية :

كمواد البناء والصخور والمعادن والماء والهواء .

ب/ الموارد المصنعة :

والموارد المصنعة تتميز بأنها من صنع الإنسان ، مع ملاحظة أنه لم يصنعها من العدم ، وإنما هو تناولها من الموارد الطبيعية وقام بتحويرها واكتشاف منافعها الموجودة فيها أصلاً ، وقد صنعها الإنسان لتساعده فى العملية الإنتاجية كالآلات والمعدات ، وهى التى تسمى اقتصادياً برأس المال أو السلع الرأسمالية ، وتعد أحد عناصر الانتاج .

ويتسع مفهوم رأس المال ليشمل رأس المال الاقتصادى Physical Capital أى أدوات الإنتاج ، إلى جانب رأس المال الاجتماعى العام Social Capital أى البنية الأساسية للانتاج التى تضم المرافق العامة من طرق وكبارى ووسائل نقل ومصادر طاقة ....إلخ .

كما يشمل كلاً من رأس المال الثابت والمتداول . بيد أن رأس المال الثابت هو الذى يتكرر استخدامه ولا تنتهى منافعه الاقتصادية او تستهلك دفعة واحدة بل تدريجياً كالآلات والمبانى ، أما رأس المال المتداول فيستخدم فى الانتاج مرة واحدة ليفنى كالطاقة أو لتتغير صورته كالمواد الأولية .

الثانية : الموارد البشرية :

يتميز المورد البشرى بأنه هو الذى من أجله خلق المورد المادى لقوله تعالى : (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) [سورة البقرة آية ٢٩] كما أنه بدونه لا يتصور أن ينتج رأس المال وحده ، لذلك فهو المحرك الرئيسى لعمليات الانتاج ، فالإنسان هو المنتج والمستهلك فى ذات الوقت . ونظراً لأهميته هذه فقد غالى المفكر الشيوعى كارل ماركس فى اهميته فنسب إليه وحده الفضل فى انتاج السلع وانكر أى دور لرأس المال فيها واعتبره وحده العنصر الوحيد المحدد لقيمة السلعة ! ولكن النظرة المعتدلة كانت من

قبله للمفكر الإسلامى ابن خلدون لما اعتبره العنصر الرئيسى وليس الوحيد المحدد للقيمة .

ومن هنا كان إهتمام الدول بالثروة البشرية وسعيها الدؤب نحو تنميتها فى كمها وكيفها ، لذلك اتجهت الدراسات نحو معرفة حجم السكان وعوامل نموهم ، والتركيبة العمرية لسكان المجتمع الواحد لمعرفة نسبة الشباب إلى الشيوخ والأطفال منهم ، كذلك نسبة الذكور إلى الإناث ، وتوزيعهم على المناطق الجغرافية المختلفة (ريف وحضر) ، وكذا توزيعهم على الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ومن العوامل الكيفية التى إهتمت بها الأمم دراسة كيفية استثمار وتنمية العنصر البشرى ، بالاهتمام بتدريبه وزيادة خبراته ومعرفته التعليمية والثقافية ورعايته الصحية والاجتماعية بهدف زيادة إنتاجيته .

ويلاحظ من التقسيم الأخير أن الموارد الاقتصادية ما هى فى نهاية الأمر إلا عناصر الإنتاج التى تقوم عليها العمليات الانتاجية ، فالموارد المادية تمدنا بعنصر الأرض (أو الطبيعة) وعنصر رأس المال ، بينما تحتوى الموارد البشرية على عنصر العمل وعنصر التنظيم ، وإن كان تركيز الاقتصاديين فى المورد البشرى يحجزه عادة للقوى العاملة ، أما المنظمون فينظر إليهم عادة على أنهم يرتبطون بالمورد المادى (رأس المال - الأرض) على اعتبار انهم إما ملاك لهما أو خبراء فى استثمارهما .

المبحث الرابع
اقتصاديات الموارد الاقتصادية

تتعدد الجوانب الاقتصادية التى ينظر من خلالها إلى الموارد الاقتصادية سواء من حيث تخصيصها التخصيص الأنسب فى الاستخدامات المختلفة التى تحقق اقصى انتاجية ممكنة كذلك من زاوية دورها فى مجالات الانتاج المختلفة الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية فضلاً عن مجال النقل .

بيد أن جانباً من هذه الجوانب الاقتصادية وهو المتعلق بالأنشطة الاقتصادية التى تستخدم فيها هذه الموارد سيتم التعرض لها من خلال الفصل الأخير ، لذلك فسيتم التركيز هنا على جانبين إثنين من جوانبها الاقتصادية وهما المتعلقان بالقيمة والثمن ، مع الاقتصار على الموارد المادية فقط من أرض ورأس مال ، أما الموارد البشرية فسيتم التعرض لاقتصادياتها فى الفصل التالى .

أولاً: قيمة المورد :

المورد الاقتصادى كأية سلعة تتحدد قيمته بذات المعايير التى تتحدد بها قيم السلع والخدمات ، أما المورد الطبيعى فلأنه لم تمتد إليه يد الإنسان لذا فإنه يحتاج إلى تحليل مناسب له لتحديد قيمته ، وعموماً فإن قيمة الموارد الاقتصادية تتحدد وفقاً لمعايير المنفعة والندرة من ناحية ، ونفقة الحصول عليها واعدادها من ناحية اخرى ونوضحها تباعاً .

١] منفعة المورد وندرته :

فكلما زادت منافع المورد واستخداماته بالنسبة للإنسان كلما ارتفعت قيمته لديه ليزداد طلبه عليه ، فالموارد المائية والنباتية والحيوانية والمناخية تزخر بالمنافع التى يتوقف عليها حياة الإنسان ، بيد أن العبرة فى تقييم المورد

ليس بقيمة استعماله بالنسبة للإنسان فحسب أي بمدى قدرته على اشباع حاجاته الشخصية ، ولكن المعول عليه هو قيمة مبادلته أى قدرته على مبادلته بمورد آخر ، أى قيمة السلعة تجاه السلع الأخرى .

كما أن العبرة ليست بالمنفعة الكلية للمورد كما ذهب جان بانست ساى ، إذ أن هذا معيار شخصى يختلف باختلاف الاشخاص ، كما أنه يصطدم بلغز القيمة الذى حير آدم سميث ، حينما لاحظ أن الماء رغم أن منفعته كبيرة بالنسبة للإنسان إلا أن قيمة مبادلته بسلعة أخرى ضئيلة أو فى المقابل فإن الماء مع إن منفعته للإنسان قليلة إلا أن قيمة مبادلته كبيرة .

فالعبرة ليست بالمنفعة الكلية للمورد ولكن (بمنفعته الحدية) أى منفعة الجزء الذى يحتاج إليه منه أو بعبارة اخرى منفعة الوحدة الاضافية منه ، ليس هذا فحسب ولكن يضاف إليه عامل آخر هو درجة (ندرة المورد) أى مدى ندرته ووفرته ، فالمنفعة الحدية للماء بالنسبة لشخص موجود فى الصحراء حيث يندر الماء تكون أعلى من منفعته الحدية بالنسبة لشخص فى المدينة أو بجوار نهر من الماء ، لذا ترتفع قيمته التبادلية فى الصحراء عن قيمته فى الحضر .

ولكن مع ملاحظة ان ظاهرة القيمة لا تؤخذ من جانبها الشخص أو الفردى فحسب لتهتم بتحليل سلوك الشخص حيالها ، وإنما ينبغى تتناولها من جانبها الاجتماعى على أنها ظاهرة اجتماعية تهتم بقيمة المورد لدى الجماعة أو لدى الفرد والجماعة معاً ، فالجماعة هى التى تضفى على الشئ قيمته الاقتصادية وهى التى تسقطها عنه مع ملاحظة كذلك أن هذا المعيار يهتم بذلك بالطلب على المورد سواء الطلب الكلى أو الفردى .

٢] نفقة الحصول على المورد واعداده :

المعيار السابق اهتم بجانب الطلب ولكن قيمة المورد لا تتحدد بالطلب عليه فقط وإنما كذلك بعرضه ، وعرض المورد لا يتوقف على النفقة المادية التى تكبدها المنتج فيه وإنما توسعها لتشمل ما بذل فيها كذلك من عمل .

وتوجد نفقتان تؤثران على قيمة المورد هما :

الأولى: نفقة الحصول على المورد :

ويلعب موقع المورد دوره الرئيسى فى نفقة الحصول عليه ، فالموارد الموجودة بالقرب من سطح الأرض ، أو التى تقع بالقرب من مراكز الإنتاج أو من اماكن التسويق والاستهلاك كالأسواق والعمران ، مثل هذه الموارد تكون نفقة الحصول عليها اقل من تلك الموارد التى تبعد عن هذه المواقع .

الثانية : نفقة تهيئة الموارد :

ليست كل الموارد الطبيعية قابلة لاشباع حاجة الإنسان منها مباشرة ، إذ أن معظمها تحتاج إلى تدخل الإنسان فيها لتجهيزها وإعدادها حتى تكون على الهيئة التى يستطيع أن ينتفع بها ، فلا ينتفع الإنسان بالأرز إلا بعد فركه وطهيه ، ولا بالقمح إلا بعد طحنه وعجنه وخبزه ، حتى الماء العذب ينبغى تنقيته قبل شربه .

وتهيئة المورد تزيد عن قيمته فالسلعة تزداد قيمتها بعد تصنيعها عنها وهى مادة خام ، فالقطن مثلا تزداد قيمته حين يصبح غزلاً ، وتزداد هذه القيمة أكثر حيث يصير نسيجاً ، وترتفع قيمته اكثر حين يفصل ملابساً وهكذا .

وتربو قيمة المورد حين يتم اعداده فى المكان المناسب اى قريباً من مواقع الانتاج أو الاستهلاك مثلاً ، كذلك لما يتم تجهيزه فى الوقت المناسب حيث يزداد الطلب عليه مثل وقت الشتاء بالنسبة للملابس الشتوية، وفصل

الصيف بالنسبة للملابس الصيفية ، او فى غير موسمه بالنسبة للسلع الغذائية مثلاً لتوفير فاكهة الصيف فى الشتاء أو العكس ، إذ ارتفاع نفقات انتاجها وندرتها فى غير موسمها تؤدى إلى زيادة قيمتها .

وعلى ذلك تتحدد قيمة الموارد بالعاملين السابقين معاً وهما : منفعة المورد وندرته إلى جانب الطلب عليه من ناحية، ونفقة الحصول عليه وإعداده التى تمثل عرض المورد من ناحية أخرى .

ثانياً : ثمن المورد :

إذا كانت قيمة المورد الاقتصادى تتحدد بنسبة مبادلته بمورد آخر (قيمة المبادلة) ، فإنه إن عبر عن هذه القيمة بوحدات نقدية سميث بالثمن ، والتقاء عرض المورد بالطلب عليه هو الذى يحدد ثمنه أو ثمن منتجاته على النحو التالى .

١] عرض الموارد :

ينصرف مفهوم عرض الموارد نحو الكميات التى يكون صاحبه مستعداً لعرضها منه فى فترة زمنية محددة عند الاثمان المختلفة له. والعلاقة بين ثمنه والكمية المعروضة منه علاقة طردية إذ يزيد عرضه بزيادة ثمنه وينخفض بانخفاضه.

وهذه العلاقة الطردية تتوقف على مدى مرونة عرض المورد أى على درجة استجابة عرضه للتغير فى ثمنه ، فعلى مستوى الاقتصاد القومى تختلف مرونة عرض المورد فى المدة القصيرة عنه فى المدة على النحو التالى .

فبالنسبة لعرض الأرض (أو الموارد الطبيعية) : فعرض الأرض الزراعية أو الموارد الطبيعية ثابت فى المدة القصيرة ، إذ يصعب زيادته استجابة للتغيرات التى تحدث فى ثمنه خلالها ، مما يقطع بالقول بأن عرضها

جامد في المدة القصيرة . أما في المدة الطويلة فإن عرضها يكون قابلاً للمرونة إذ تتعرض كمياته للزيادة والنقصان خلالها ، فالأرض الصالحة للزراعة يمكن زيادة عرضها باستصلاح أراضي جديدة ، كما يمكن نقصانها بهلاك خصوبتها أو بجرفها أو تجريفها .

كذلك الموارد الطبيعية فإن عرضها يتعرض للزيادة باكتشاف الجديد منها ، كما يتعرض للنقصان بنضوبها أو باكتشاف موارد جديدة منها تحل محل الموارد الأولى في الاستعمال .

أما الموارد المصنعة[رأس المال العيني أو وسائل الإنتاج] :

فإن عرضها يكون اكثر مرونة في المدتين القصيرة والطويلة من الأرض والموارد الطبيعية ، فأدوات الانتاج المادية تتعرض للنقصان بقدر ما يهلك منها سنوياً بالاستعمال فيما يسمى بعملية استهلاك رأس المال ، كما تتعرض للزيادة بما يحل عليها من عمليات التجديد والاحلال.

وتلعب عوامل التقدم العلمي والتكنولوجي دوراً كبيرً في تغيير عرض جميع الموارد المادية (أرض /موارد طبيعية / موارد مصنعة) ، فزيادة درجة تقدمها تؤدي إلى زيادة عرضها بما تكتشفه من موارد جديدة ، كما تنقص من عرضها بكثرة استهلاكها وكذا بمخلفاتها الصناعية الضارة التي تلوث البيئة .

كما يؤثر مدى التقدم الاجتماعي في عرضها كذلك ، فالشعوب المتقدمة تكون اقدر على تنمية مواردها ورفع كفاءتها الإنتاجية من الشعوب المتخلفة التي قد تهملها حتى تنضب أو تسئ استعمالها حتى تنفد .

٢] الطلب على المورد :

الطلب على المورد الاقتصادي يدل على الكميات المطلوبة من السلع التي ينتجها عند أثمانها المختلفة خلال الفترة الزمنية الواحدة ، والعلاقة بينهما

عكسية فكلما ارتفع ثمن منتجات المورد كلما انخفض الطلب عليه والعكس بالعكس .

ويعنى ذلك ان الطلب على المورد الاقتصادى مشتق من الطلب على السلع النهائية التى تنتج منه ، فالمورد الاقتصادى لا يطلب لذاته وإنما يطلب لما ينتج منه من سلع تشبع حاجات الإنسان فالأرض الزراعية تطلب لمنتجاتها الزراعية ، وآبار المياه تطلب لمائها ومناجم الفحم لفحمها وهكذا .

ويرتبط الطلب على المورد الاقتصادى بما اشتق منه من طلب على منتجاته ارتباطاً طردياً فيزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه ، فكلما زاد الطلب على المنتجات الزراعية زاد الطلب على الأرض كما يرتبط به فى درجة مرونته فيكون مرناً بمرونته وجامداً بجموده ، مع ملاحظة اختلاف العوامل التى يتوقف عليها مرونة الطلب على المورد الاقتصادى وفقاً لحالة السوق السائدة وعما إذا كانت سوق مناقشة كاملة أم سوق احتكار أم منافسة احتكارية – وكما تتوقف كذلك على ما إذا كان الطلب على المورد على مستوى المشروع الواحد أم على مستوى السوق ككل ، وعما إذا كان له استعمال واحد أن استعمالات بديلة . مما يدل على أن ثمن المورد الانتاجى وإن كان يتحدد بحسب الأصل بالتقاء الطلب عليه بعرضه ، إلا أن هذا يتوقف على عومل اخرى على النحو السابق ذكره والتى لا يتسع المجال لبحثها تفصيلاً هنا ونحيل إليها فى كتب مبادئ الاقتصاد المتخصصة .

★★★★★★★★★★★★★

الفصل الثاني

الموارد البشرية

تكتسب الموارد البشرية أهمية كبيرة بين عناصر الانتاج نظراً لأن الإنسان هو عنصرها الذى من أجله قد خلقت الموارد الاخرى ،أى هو المقصود بالانتفاع بها واشباع حاجاته منها ، كما أنه هو العصب الرئيسى والمحرك الأساسى للعملية الانتاجية ، والعنصر الديناميكى فيها . فلا تتصور عملية انتاجية بدون إنسان يحركها ، فهو المنتج الذى ينظمها وهو العامل الذى يشغلها ، وهو المستهلك الذى تساق إليه منتجاتها ، وهو المعيار الذى تقاس رفاهية المجتمع بمدى انتفاعه منها على المستوى القومى(متوسط نصيب الفرد السنوى من الدخل القومى الحقيقى أو الصافى) .

ونظراً لهذه الأهمية للموارد البشرية فإن أى مجتمع يسعى عادة إلى تنميتها سواء فى كمها (قضية نمو السكان) ، أو فى كيفها (قضية كثافة السكان) ، مما يجعله يجرى الدراسات النظرية والعملية الحادة لتحليل هذه النظرية وطرح حلولها وتحديد موقعها من قضية التنمية الاقتصادية وهى الموضوعات التى سنوزع دراستها على مباحث أربعة على النحو التالى :

المبحث الأول . النمو الكمى للسكان . (المشكلة السكانية)

المبحث الثانى النمو الكيفى للسكان (بنيان السكان)

المبحث الثالث نظريات السكان .

المبحث الرابع موقع متغير السكان فى التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول
النمو الكمى للسكان (المشكلة السكانية)

تكمن المشكلة السكانية فى النمو غير المتوازن بين معدلات زيادة السكان ومعدلات زيادة الموارد الاقتصادية اللازمة لاشباع حاجات السكان ، إذ تزيد الأولى بمعدلات أكبر من معدلات زيادة الثانية ، مما يترتب عليها عدم كفاية الموارد المتاحة لاشباع هذه الحاجات المتزايدة .

ويعنى ذلك أنه لو زاد الإنسان من انتاجه بالقدر الذى يكفى لاشباع كل حاجات السكان فلن تكون أمامه مشكلة سكانية ، خاصة وأن الموارد الطبيعية تدل البيانات المعتبرة على ان كمياتها تفيض عن حاجة البشر ، مما يعنى أن المشكلة ليست فى كثرة معدلات تزايد أعداد السكان ، ولكنها تكمن فى انخفاض معدلات انتاجية البشر .

وعموماً فتكييف هذه المشكلة سيتم التعرض له تفصيلياً مع نظريات السكان ، الأمر الذى يقتضى التوقف بداية على حقيقة تطور نمو حجم السكان ، ثم نردفه ببيان عناصر هذا النمو ومراحله وطرق قياسية فى مطالب أربعة على التوالى :

المطلب الأول

تطور نمو حجم السكان

أما عن تطور نمو حجم السكان فى العالم ، فإن البيانات تدل على أن عدد السكان فى تزايد مستمر سواء فى حجمه أو فى معدل نموه ، إذ هو فى ارتفاع مستمر تزايدت نسبته فى العقود الأخيرة .

ففى العصور القديمة كانت معدلات التزايد فى حجم السكان تسير ببطء شديد وصف بالركود ، حتى أنه لم يصل إلى نصف مليار إلا بعد عام ١٥٠٠ ميلادية.....ولم يبلغ المليار نسمة إلا فى عام ١٨٢٠ وقد استغرق العالم ١١٠ سنة ليصل إلى المليار الثانية فى عام ١٩٣٠ م .

ولكن المليارات التالية اخذت فى التلاحق موخراً فى مدة زمنية أقل فالمليار الثالثة لم يستغرق العالم لبلوغه إلا مدة ٣٠ سنة فى عام ١٩٦٠ م حيث بلغ (٢,٩٨٢) ، والمليار الرابعة وصل إليها بعد ٢٠ سنة فقط فى عام ١٩٨٠ ، اما المليار الخامسة فقد حازها العالم بعد عشر سنوات فقط فى عام ١٩٩٠م ، والمليار السادسة وصل إليها فى عام ٢٠٠٠م ، والجدول التالى يدل على ذلك .[١]

---

(١) قارن هذه البيانات مع بيانات قريبة منها لدى كل من :

★ د. إبراهيم قنديل ، د.السيد فؤاد ، الموارد الاقتصادية والتطور الاقتصادى : طنطا : العشرى للطباعة والكمبيوتر ٢٠٠٤ صـ١٤٠ .

★ د.صلاح الدين نامق ، اقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٨٠ صـ٩.

جدول رقم (١)

بتطور نمو سكان العالم حتى عام ٢٠٠٠م .

السنة (ميلادية)	عدد السكان (بالمليون)	نسبة الزيادة السنوية (٪)	متوسط حجم النمو السنوى (بالمليون)
١٥٠٠	٤٤٠		
١٨٠٠	٩٥٢	٠,٣٨	١,٧
١٩٢٠	١,٨٦١	٠,٧٩	٧,٥
١٩٣٠	٢,٠٧٠	١,١٢	٢١
١٩٤٠	٢,٢٩٥	١,٠٨	٢٣
١٩٥٠	٢,٤٨٦	٠,٨٣	٤٢
١٩٦٠	٢,٩٨٢	١,٩	٥٠
١٩٧٠	٣,٦٣٢	٢,١	٦٥
١٩٨٠	٤,٣٣٠	١,٩	٧٠
١٩٩٠	٥,١٨٠	١,٩	٨٥
٢٠٠٠	٦,٢٨٠	٢,١	١١٠

المصدر : الكتاب السنوى الإحصائى للأمم المتحدة أعداد مختلفة

راجعها لدى د. صلاح الدين فهمى محمود ، الموارد الاقتصادية ، القاهرة

دار أبو المجد للطباعة ١٩٨٧ ص ١٧٢

وتدل أرقام هذا الجدول على حقيقة هامة وخطيرة جداً وهى أن العالم منذ خلقه الله قد استغرق ملايين السنين كى يصل حجم سكانه إلى ثلاثة مليارات نسمة فلم يقترب منها إلا عام ١٩٦٠ (٢,٩٨٢) ، بينما حقق هذه الزيادة مؤخراً فى مدة وجيزة جداً وهى ٤٠ سنة تقريباً ، حيث تجاوز الستة مليارات نسمة (٦,٢٨٠ مليون) فى عام ٢٠٠٠م .

وإذا كان متوسط حجم الزيادة السنوية فى مقدار السكان قد وصل عام ٢٠٠٠ إلى ١١٠ مليون نسمة ، فمعنى ذلك أن العالم يستقبل كل يوم حوالى ثلاثة ملايين طفل رضيع! أى ما يزيد على ثلاثة أطفال كل ثانية (بالتحديد بمتوسط = ٣,٤٨ طفلاً فى الثانية)

ويلاحظ أن المؤشرات الدولية السكانية تدل على أن معظم هذه الزيادات السكانية يتركز فى الدول النامية ، ذلك أن عدد السكان فى الدول المتقدمة صناعيا يقترب من الثبات إذ يتزايد بنسب ضئيلة .

المطلب الثانى

مراحــل النمو السكانى

توصل عدد من المهتمين بعلوم الديموجرافيا إلى اكتشاف تفسير بين الدورة السكانية التى مر بها نمو السكان لدى الغرب ، وكان ابرزهم الاقتصاديان (طومسون ونوزنشتين) اللذان وضعا نظرية التحول الديموجرافى أو نظرية الثورة الديموجرافية ، والتى تشير إلى أن نمو السكان عبر بمراح اربع هى :

المرحلة الأولى . المرحلة البدائية : (مرحلة التوزان القديم) :

وهى المرحلة التى مرت بها المجتمعات البدائية الزراعية التى يرتفع فيها معدل المواليد بسبب الزواج المبكر ، كما يرتفع فيها معدل الوفيات بنفس النسبة تقريباً ليتوازن المعدلان : معدل الزيادة (المواليد) ومعدل النقصان (الوفيات) ، مما يجعل الزيادة الاضافية الصافية فى معدل المواليد طفيفة أو منعدمة تقريباً أى لا تتعدى الصفر .

ويرجع السبب فى تزايد معدلات المواليد والوفيات فى نفس الوقت فى العصور القديمة إلى البيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، فاعتمادهم على القوة الجسمانية وكثرة الأعداد البشرية فى ممارسة حياتهم البدائية هى التى دعتهم إلى التكاثر السكانى وفى المقابل فإن تعرضهم فى حياتهم الطبيعية إلى مخاطر الجوع والمجاعة والأمراض والأوبئة والحروب والقتال هى التى ادت إلى كثرة معدلات وفياتهم ،مما أدى إلى عدم ظهور زيادات ملحوظة فى أعدادهم السكانية وأدى إلى ركود نموهم السكانى .

المرحلة الثانية: مرحلة النمو الانتقالى :

وفى هذه المرحلة يستمر معدل المواليد فى الارتفاع بينما يتجه معدل الوفيات نحو الانخفاض بسبب تقدم الطب الوقائي والعلاجى ، مما يؤدى إلى زيادة حجم السكان ، وهى الحالة التى تمر بها الدول العربية ومنها مصر الآن.

المرحلة الثالثة: مرحلة النضج (مرحلة التوازن الجديد) :

وهنا مع تقدم الأمم ووصولها إلى مرحلة من النضج الاجتماعى ، يزداد اتباعها للضوابط الوقائية التى تنظم النسل فيتجه معدل المواليد إلى الانخفاض بمعدل يفوق انخفاض معدل الوفيات فيلتقيان عند نقطة يستقر عندها نمو السكان عند مستوى منخفض من معدل المواليد ومعدل الوفيات ، ولذلك تسمى بمرحلة الاستقرار السكانى .

المرحلة الرابعة: مرحلة الضمور:

وفى هذه المرحلة يستمر معدل المواليد فى الانخفاض ، فى الوقت الذى يرتفع فيه معدل الوفيات ، مما يعرض المجتمع للانقراض ، وتعد هذه الحالة من الحالات الاستثنائية التى تقترن عادة بالحروب والنزاعات الاجتماعية الدموية ، كما حدث مع مجتمع الهنود الحمر .

ويلاحظ أن المراحل الثلاثة الأولى وإن مر بها المجتمع الأوروبى الغربى ، إلا أن ذلك لا يقتضى الجزم بأن كل المجتمعات ينبغى أن تمر بها إذ أن لكل مجتمع ظروفه البيئية والاجتماعية التى تختلف عن غيرها وهى التى تؤثر مع غيرها من الظروف فى تطور نموها السكانى.

المطلب الثالث

عناصر النمو الكمي للسكان

ثلاثة عناصر هى التى بها يتحدد معدل النمو الكمى للسكان ، وعما إذا كان فى زيادة أم فى نقص عددى ، وبالتالى عما إذا كان هناك مشكلة سكانية من عدمه وهذه العناصر هى : المواليد والوفيات والهجرة ، ونوضحها تباعاً :

العنصر الأول : المواليد (الخصوبة) :

الأصل أن كلمة خصوبة تستخدم للدلالة على قدرة الأرض على انبات الزرع ولكن شاع استخدامها فى الأدب الديموجرافى للدلالة على مدى قدرة البشر الفعلية على إنجاب النسل ، لذلك تم تعريف الخصوبة بأنها (قوة التوالد الفعلية منسوبة إلى فرص التوالد)

وفى الماضى كانت الوفيات هى العنصر الأساسى فى الإشارة إلى حركة السكان ومدى التغير الذى حدث فيها فى كمها وكيفها من عام لآخر ، ولكن بعد أن تمكنت الإنسانية من السيطرة على الأسباب المؤدية إلى الوفيات من أوبئة ومجاعات ، صارت الخصوبة هى العامل الرئيسى فى تحديد حركة نمو السكان.

وتتجه معدلات الخصوبة عادة نحو الارتفاع بيد أنها اتجهت فى اوربا وشمال أفريقيا إلى الانخفاض، بسبب انتشار الثقافة والمدنية التى جعلت الأسر المتعلمة والمثقفة فيها اكثر استجابة لحملات تحديد النسل كذلك لزيادة الرعاية الصحية التى خفضت من نسبة الوفيات فارتفعت نسبة كبار السن الذين يقعون خارج فترة الانجاب .

معدل الخصوبة العام :

ويقدر معدل الخصوبة أو المواليد العام بحساب نسبة المواليد الأحياء لكل ألف من السكان ، خلال فترة زمنية معينة (يوم ، اسبوع ، شهر ، سنة

مثلاً) ، وعلى ذلك يقاس معدل الخصوبة العام خلال السنة بقسمة عدد المواليد على عدد السكان خلال هذه المدة مضروباً فى الألف وتكون المعادلة الدالة عليه كالآتى :

$$\text{معدل الخصوبة (المواليد)} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء (خلال المدة)}}{\text{عدد السكان (خلال المدة)}} \times ١٠٠٠$$

ولكن هذا المقياس يبلغ درجة من العموم تجعله عادة لا يكون مؤشراً دقيقاً على نسبة الخصوبة الحقيقية فى المجتمع ، لانه لا يراعى التركيب العمرى للسكان ، أى لا يفرق بيع من يقعون فى سن الانجاب من غيرهم من العجزة أو الأطفال ، كما أنه لا يأخذ فى اعتباره نوع السكان ، أى عدد الإناث إذ هن موضع الخصوبة الحقيقية .

ولتلافى هذا العيب فينبغى تعديل مؤشر الخصوبة ليستبعد الذكور من حسابه ، ويركز على الإناث فقط ممن يقعون فى فترة الحمل أو الإنجاب ، وعادة ما تقدر هذه الفترة بالحد الأدنى لسن الزواج (وهو ١٥ سنة) وحتى سن اليأس الذى هو بين (٤٥-٥٠سنة) .

وبذلك يكون قد تم استبعاد الأطفال والعجزة من معدل الخصوبة ليقترب من الحقيقة ، ومن هنا يمكن تعديل معدل الخصوبة ليصبح كالتالى :

$$\text{معدل الخصوبة} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء (خلال المدة)}}{\text{عدد الإناث بين سن ١٥: ٥٠}} \times ١٠٠٠$$

فإذا قل المعدل عن مائة فى الألف كان ذلك مؤشراً على ضعف خصوبة السكان ، أما إذا تجاوزها إلى ٢٠٠فى الألف مثلا فدل ذلك على تحسنها .

فمثلاً لو أن عدد الإناث خلال مدة الحساب بلغ ١٠٠,٠٠٠ وعدد المواليد ٨٠٠٠ كان معدل الخصوبة = $\frac{8000}{100,000}$ ×١٠٠٠ = ٨٠ وهو معدل متدهور الخصوبة .

أما إذا بلغ عدد المواليد ١٥٠٠٠ خلال هذه الفترة كان معدل الخصوبة $\frac{15000}{100,000}$ × ١٠٠٠ = ١٥٠ وهو معدل مرتفع .

ولكن يلاحظ أن معدل الخصوبة يمكن أن يكون (معدلاً خاصاً) أى خاص بعمر معين لمن يقعون فى سن ١٥أو ٢٠ أو ٤٠ أو ٥٠ سنة مثلا. فمن الاحصاءات ما تراعى توزيع الإناث التى تقع فى سن الحمل على مئات الأعمار المختلفة، تعرف على مدى خصوبة كل مرحلة عمرية منها بهدف الوصول إلى نتائج اكثر دقة ومع ذلك فإنه للوصول إلى (معدل الخصوبة الكلية) خلال مدة القياس (سنة مثلاً) فينبغى جمع معدلات الخصوبة الخاصة طوال فترة الانجاب.

وعموماً فإن معدل المواليد يعرف بقسمة عدد المواليد خلال مدة القياس على اجمالى عدد السكان مع ضرب الناتج فى ١٠٠٠وفقاً للمعادلة التالية :

$$\text{معدل المواليد} = \frac{\text{عدد المواليد (خلال المدة)}}{\text{إجمالى عدد السكان (خلال المدة)}} \times 1000$$

ولكن يلاحظ أن ما تقدم يدل على معدل المواليد الاجمالى ، أى مع افتراض بقاء المواليد الأدياء ، أما المعدل الأكثر دقة فهو (المعدل الاضافى) للتناسل أى الذى يستبعد من حسابه عدد حالات الوفاة التى تحدث بين طرفى المعادلة خلال هذه المدة أى الوفيات من المواليد والنساء .

العنصر الثانى : الوفيات :

إن إنخفاض نسبة الوفيات فى السكان فى الوقت الذى يرتفع فيه معدل المواليد أو حتى يثبت ، يدل على زيادة الحجم الكلى للسكان .

وقديماً كان معدل الوفيات مرتفعاً بين سكان العالم بسبب انتشار المجاعات والأوبئة والأمراض الفتاكة ، وكثرة وقوع الحروب بين القبائل والشعوب والامبراطوريات مما اثر سلبياً على نمو الجنس البشرى.

أما الآن فقد انخفض معدل الوفيات سواء بين المواليد أو بين العجزة والكبار، مع ارتفاع الرعاية الصحية فى العصر الحديث ، فمع التقدم الطبى زاد إهتمام الأمم بصحة أفرادها ، خاصة الاهتمام بصحة الأمهات الحوامل واستمرار الاشراف الطبى عليهن ، إلى جانب الأثر الإيجابى هنا لزيادة الرعاية الاجتماعية وارتفاع مستوى المعيشة .

معدل الوفيات :

ويقاس معدل الوفيات بنسبة عدد الوفيات فى كل الف سنة من السكان خلال مدة معينة. ويحسب بقسمة عدد الوفيات اثناء تلك المدة (سنة مثلاً) على عدد السكان وضربه فى ألف ، ليكون المعدل على النحو التالى :

$$\text{معدل الوفيات} = \frac{\text{عدد الوفيات (خلال المدة)}}{\text{إجمالى عدد السكان (خلال المدة)}} \times ١٠٠٠$$

وتدل مؤشرات الوفيات فى العالم على أن الحد الأدنى نسبة الوفيات العامة حدها الأدنى (٧) فى الألف وحدة الأقصى (٢٨) فى الألف ، ويلاحظ أن المجتمعات التى تزيد نسبة الوفيات فيها عن (٢٠) فى الألف.هى مجتمعات تتدهور فيها الحالة الصحية والغذائية ، ومصر تقع بين النسبتين فى حدود (١٨) فى الألف .

وحتى يكون هذا المعدل أكثر دقة ويقترب من الحقيقة فإنه ينبغى أن يدخل فى حسابه التركيب العمرى للسكان ، بمراعاة نسبة كل من كبار السن ومتوسطى السن فى المجتمع . فالمجتمعات التى تحتوى على نسبة كبيرة من كبار السن كالهند ، عادة ما ترتفع نسبة الوفيات فيها عن المجتمعات الأخرى التى تضم نسبة كبيرة من متوسطى السن كاستراليا بسبب ارتفاع عدد المهاجرين الشبان إليها .

ومن التركيب العمرى للسكان كذلك أن تقسم الوفيات بحسب فئات السن المختلفة ، مثلاً لمن ماتوا فى العام الأول أو الثانى من عمرهم (أى الرضع)، ثم لفئة الخمس سنوات أو عشر سنوات و هكذا .

وعادة ما تدل كثرة حالات الوفاة فى سن الرضاعة فى مجتمع ما على سوء الحالة الصحية فيه وانخفاض الرعاية الطبية والاجتماعية فيه سواء للرضع أو للمرضعات ، ويلاحظ أن النسبة العامة لوفيات الأطفال الرضع تتراوح بين (١٧) فى الألف و (١٥٠) فى الألف ، وتقع الدول المتقدمة فى النسبة الأولى بينما تقع الدول المتخلفة فى النسبة الثانية .

ويتم قياس معدل وفيات الرضع بقسمة عدد الأطفال الرضع الذين توفوا دون العام أو العامين خلال مدة القياس (سنة مثلاً) على عدد المواليد الأحياء خلال نفس المدة مع ضرب الناتج فى ألف على النحو التالى :

$$\text{معدل وفيات الرضع} = \frac{\text{عدد الوفيات الرضع (خلال المدة)}}{\text{إجمالى المواليد الأحياء (خلال المدة)}} \times ١٠٠٠$$

متوسط العمر : (جدول الحياة) :

تستخدم جداول الحياة فى التعرف على متوسط عمر الإنسان فى المجتمع ، كمؤشر يدل على مدى تقدم هذا المجتمع ، فكلما انخفض هذا

المتوسط فى المجتمع دل هذا على تأخره ، وكلما ارتفع دل ذلك على تقدمه اقتصادياً واجتماعياً. فهو مؤشر يعكس المستوى الغذائى والصحى السائد فى المجتمع .

وعادة ما تحسب هذه الجداول على أساس تتبع حياة فصيلة من السكان. (مائة ألف مثلاً) ، منذ ميلادهم وحتى انقراضهم ، بحيث يسجل كل عام عدد من نقص منهم بسبب الوفاة ، ويستخرج بالتالى متوسط لوفياتهم أى متوسط العمر المتوقع لأفرادهم . والمؤشر الذى يدل عليه هو بالتعرف على نسبة من تعدى الستين من عمره منهم ، فإذا زاد متوسط عدد سنى العمر الباقية للأفراد ، بعد سن (٦٠ سنة) دل هذا على تقدم المجتمع ، أما إذا هبط على ما دون الأربعين كان ذلك مؤشراً على تخلف المجتمع .

وجدول الحياة نوعان :

أحدهما - جدول الحياة الكامل : ويحسب المتغيرات التى تقع فى حياة المجموعة المختارة لتتبع حياتها خلال كل سنوات عمرها ، كما يستخدم لتتبع تاريخ حياة جيل من السكان فى تناقصها تدريجيا بالوفاة منذ ميلادهم وحتى وفاتهم .

والآخر -جدول الحياة المختصر : ويتتبع تغيرات العمر فى فئات سنوية محددة . فيتتبع الرضع مثلاً أى من هم دون الثانية من عمرهم أو لمن هم فى متوسط العمر ، أو من بلغوا سن الشيخوخة(٦٠سنة)

ويلاحظ أنه قد يقابل مثل هذا القياس العمرى بالاعتراض من الناحية الدينية ، على اعتبار أن الأعمار بيد الله تبارك وتعالى هو الذى يقدرها ولا تحسب بمثل هذه المتوسطات العمرية ، عملاً بقوله تعالى : (وما تدرى نفس ماذا تكسب غداً وما تدرى نفس بأى أرض تموت) [سورة لقمان آية ٣٤] ،

وقوله تعالى : (الله يتوفى الأنفس حيث موتها والتى لم تمت فى مقامها) [سورة الزمر من آية ٤٢] ، وقوله تعالى : (وما كان لنفس أن تموت إلا بإذن الله كتاباً مؤجلاً) [سورة آل عمران آية ١٤٥]

وهذا حق بيد أن التعرف على متوسط عمر الإنسان مع توقع الموت فى أية لحظة أمر له اهميته الاقتصادية ، وقد أشار إليه النبى محمد ﷺ بقوله (أعمار أمتى بين الستين والسبعين) [الحديث] ، فضلاً عن أن له أهميته العلمية ، على مستوى المجتمع ككل ، إذ يفيد فى إجراء البحوث الاجتماعية والسكانية ، وفى التعرف على أمراض المجتمع الصحية والاجتماعية التى يمكن علاجها ورفع مستوى معيشة أفراد المجتمع وهو نوع من التعمير فى الأرض المحقق للهدف الذى من أجله خلق الإنسان وهو عبادة الله فى أرضه ، فالله لم يطالبنا بالعبادة إلا بعد أن وفر لنا هذا المستوى المعيشى بقوله تعالى : (فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف) [سورة قريش آية ٣-٤]

العنصر الثالث : الهجرة :

ينصرف معنى الهجرة نحو حركة السكان سواء تنقلهم خارجياً عبر حدود الدول ، أو تنقلهم داخلياً بين مناطق الدولة الواحدة ، واتخاذهم من اقليم الدولة أو المنطقة المهاجر إليها موطناً معتاداً لهم ، مما من شأنه أن يرتب آثاراً ديموجرافية معينة ويحتوى هذا المفهوم على عدة موضوعات تتعلق بشروطها وأنواعها وآثارها ومعدل قياسها ونوضحها تباعاً .

شروط الهجرة :

حتى تتوافر صفة الهجرة فى تحركات السكان فينبغى أن يتوافر فيها ثلاثة شروط هى :

الأول : شرط التنقل :

ويعنى شرط التنقل ترك الشخص لموطنه الأصلى وانتقاله إلى موطن جديد فى منطقة أخرى أو فى دولة اخرى بهدف الاقامة فيه بشكل معتاد .

الثانى : شرط النية :

فتنقل الشخص من مكان لآخر أو من دولة لأخرى لا يوصف بأنه هجرة إلا إذا كان اقترن بنية هجرة الموطن الأصلى والاقامة فى الموطن الجديد بصفة معتادة ، وتلعب مدة الاقامة فى الموطن دورها الظاهر فى تحديد هذه النية ، فلا يعد مهاجراً من تنقل من دولة لأخرى بصفة مؤقتة للسياحة أو للعلاج مثلاً ، أو حتى ممثلاً لدولته لدى دولة أخرى كأحد أعضاء السلك الديبلوماسى مهما طالت مدة أقامته.

الثالث : شرط التوطن :

ويعنى التوطن أن يتخذ من البلد أو الاقليم المهاجر إليه موطناً معتاداً له بأن يتواجد فيه فعلاً متخذاً إياه محلاً لاقامته الدائمة ، بحيث يكون تركه له بصفة مؤقتة أو عارضة .

أنواع الهجرة :

أنواع الهجرة متعددة ومتنوعة بيد أنه يمكن تصنيفها فى قسمين رئيسيين وفقا لاتجاهها وبحسب إرادة الهجرة على النحو التالى .

أ] بحسب اتجاهها :

الهجرة تتخذ لها أحد اتجاهين إما نحو الخارج أو داخلياً بين مناطق الدولة الواحدة ، ومن هذا المنطلق تنقسم الهجرة إلى نوعين .

١] هجرة داخلية : وتنطوى على الحركة الداخلية للسكان بين مناطق أو اقاليم الدولة الواحدة دون أن تتعدى حدودها وتوطنهم بالأماكن التى انتقلوا

إليها كالهجرة بين القرى والمدن ، أو بين المحافظات أو (الولايات) التى تتضمنها الدولة .

٢] **هجرة خارجية** : وهى التى تتم عبر حدود الدول وتؤدى إلى انتقال الافراد من موطنهم الأصلى بدولتهم الأم إلى دولة أخرى اتخذوها موطناً جديداً لهم ، كما حدث فى القرن التاسع عشر الميلادى لما تدفق ما يربو على الثلاثين مليوناً من الافراد على الهجرة من اوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

ب] بحسب الإرادة :

وتلعب عوامل الجذب والطرد دورها فى تشكيل ارادة المهاجرين ، حيث تنقسم الهجرة إلى نوعين :

١] **هجرة إختيارية** : فالأصل فى الهجرة أن تتم بشكل إرادى أى باختيار المهاجرين دون أن يجبروا عليها من سلطة أو قوة معينة ، وتلعب عوامل الجذب إلى المناطق المهاجر إليها دورها فى توجيه ارادة المهاجرين نحوها ، كالاسباب الاقتصادية التى تجذب القوى العاملة نحو التوطن فى الأماكن التى تتوافر فيها فرص عمل أكثر أو أدوم أو ذات أجور مرتفعة ، أو الأسباب الاجتماعية التى تجذبهم نحو التوطن فى الأماكن ذات المستوى المرتفع فى المعيشة والرفاهية الاجتماعية والاستقرار الاجتماعى .

آثار الهجرة :

تؤثر الهجرة ديموجرافياً على (الحجم الكلى للسكان) إذ تؤدى إلى اعادة توزيع السكان بين الدول خارجياً أو بين مناطق الدولة الواحدة داخلياً ، مما من شأنه أن يساهم فى حل المشكلة السكانية أو زيادتها .

فالهجرة من الأماكن المكتظة بالسكان يخفف من ضغط السكان بها ، بينما يؤدى الهجرة إليها إلى زيادة حدة هذه المشكلة بها .

ولذلك تحاول الدول تنظيم عملية الهجرة منها وإليها بحسب ظروفها السكانية والاقتصادية، إذ بينما تضع اوروبا القيود أمام اسراب الهجرة الافريقية والآسيوية لها ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ظلت لسنوات طويلة تشجع الهجرة إليها لانخفاض نسبة الكثافة السكانية بها كمناطق عمرانية جديدة .

ومن الآثار الديموجرافية للهجرة تأثيرها على التركيب العمرى للسكان ، إذ تلعب أعمار المهاجرين (شباب أو شيوخ) وأنواعهم (اناث او ذكور) دورها المؤثر فى رفع أو خفض معدلات الخصوبة والمواليد والوفيات بها .

معدل الهجرة :

الهجرة وفقا لاتجاهها تكون داخلية أو خارجية ، كما إنها قد تتجه إتجاها عكسياً ، بأن تكون هجرة من الدولة أو الاقليم ، أو هجرة إلى الدولة أو الأقليم. وعادة ما يتم القياس عن مدة معينة (شهر / سنة) مثلاً وفقاً للمعادلات التالية :

$$\text{معدل الهجرة إلى الدولة (أو الأقليم)} = \frac{\text{عدد المهاجرين إلى الدولة (أو الاقليم)}}{\text{عدد سكان الدولة (أو الأقليم)}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{معدل الهجرة من الدولة (أو الأقليم)} = \frac{\text{عد المهاجرين من الدولة (أو الاقليم)}}{\text{عدد سكان الدولة (أو الأقليم)}} \times ١٠٠٠$$

والعبرة فى تحديد أثر الهجرة على الحجم الكلى للسكان ، وعما إذا كانت قد اثرت عليه بالزيادة أو بالنقصان ، هى بالمعدل الصافى للهجرة ، أى بعد طرح المهاجرين منها من عدد المهاجرين إليها وفقاً للمعدل التالى :

$$\text{معدل الهجرة الصافى} = \frac{\text{عد المهاجرين من الدولة (الاقليم) — عدد المهاجرين منها}}{\text{عدد سكان الدولة (أو الأقليم)}} \times ١٠٠٠$$

المطلب الرابع

طرق قياس النمو الكمى للسكان

عادة ما يقوم العمال والمنظمات الدولية باجراء تقديرات سنوية لتقدير عدد سكان كل دولة وتتبع فى ذلك طريقتين : احداهما يقاس بها النمو الطببعى فى عدد السكان ، والاخرى يقاس بها معدل النمو العام للسكان ، ونوضحهما تباعاً .

أولاً : طريقة قياس النمو الطبيعى :

يعتمد فى تقدير معدل النمو الطبيعى للسكان على عنصرين من عناصر النمو الكمى للسكان وهما المواليد والوفيات . بحيث يقاس معدل النمو الطبيعى للسكان بمعرفة الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات فى بلد معين خلال فترة زمنية محددة ، (يوم / اسبوع / شهر / سنة / مثلاً)

وعلى ذلك يعرف معدل النمو الطبيعى للسكان بأنه عبارة عن الفائض (أو العجز) بين عدد المواليد وعدد الوفيات بين سكان وبلد ما فى فترة زمنية معينة ، أو هو الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات فى البلد الواحد خلال فترة زمنية معينة .

وعلى ذلك يمكن حساب معدل النمو الطبيعى للسكان فى مدة معينة وفقاً لاحدى المعادلتين التاليين :

$$\text{معدل النمو الطبيعى للسكان} = \frac{\text{عدد المواليد} - \text{عدد الوفيات}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{معدل النمو الطبيعى للسكان} = \frac{\text{معدل المواليد} - \text{معدل الوفيات}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٨٢ بلغ معدل المواليد فى مصر ٣٦,٩ بينما وصل معدلات الوفيات إلى ١٠,٣ مما يدل على وجود زيادة طبيعية فى معدل النمو مقدارها :

معدل النمو الطبيعى للسكان = ٣٦,٩ – ١٠,٣ = ٢٦,٦ فى الالف .

أى زيادة قدرها ٢,٦%

ثانياً : طريق قياس النمو العام :

وبمقتضاها يعتمد على عناصر النمو الكمى الثلاثة المواليد والوفيات والهجرة و يحسب فى بلد ما وخلال مدة معينة (سنة مثلاً) بالمعادلة التالية :

معدل النمو العام للسكان = معدل النمو الطبيعى + معدل الهجرة الصافى .

وبتفصيل اكثر يحسب معدل النمو العام خلال مدة القياس سنة مثلاً على النحو التالى :

$$\text{معدل النمو العام} = \frac{\text{معدل المواليد} - \text{معدل الوفيات} + \text{صافى معدل الهجرة}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{أو معدل النمو العام} = \frac{\text{معدل المواليد} - \text{عدد الوفيات} + \text{عدد المهاجرين الصافى}}{\text{عدد السكان}} \times ١٠٠٠$$

ويلاحظ أنه عادة ما يتم الاعتماد على معدل النمو الطبيعى فى حساب تعداد السكان ، على إعتبار أن معدل الهجرة فى الظروف العادية (أى فى حالته الاختيارية) عادة ما يكون منخفضاً بدرجة تجعله لا يؤثر كثيراً فى احتساب معدل النمو السكانى .

★★★★★★

بما تقدم نكون قد أعطينا صورة عن الموضوعات التى تتعلق بكيفية النمو الكمى أو العددى للسكان ، وحتى تتضح هذه الصورة اكثر فإنه ينبغى التعرف على النمو النوعى للسكان وهو ما قد تم تخصيص المبحث التالى له .

المبحث الثانى

النمو الكيفى للسكان (بنيان السكان)

إذا كان النمو الكمى للسكان ، يفيد فى التعرف على حجم المشكلة السكانية التى تمر بها دولة من الدول ، وعما إذا كانت مواردها الاقتصادية تكفى لاشباع حاجات جميع افرادها من عدمه ، إلا انها من منظور آخر لا تساعد فى التعرف على المشاكل الداخلية الأخرى التى يمر بها المجتمع ، والتى لها انعاكسات اقتصادية واجتماعية وغيرها حتى يمكن التوصل إلى حلول مناسبة لها .

ومن أهمها معرفة التركيب السكانى للمجتمع سواء فى اعداد ذكوره إلى اناثه ، أو اعداد شبابه إلى شيوخه واطفاله او اعداد متزوجيه إلى ارامله وعزابه ، كذلك ابراز مدى كثافة السكان بهذا المجتمع اى مدى انتشارهم على اقليمه او بين الانشطة الاقتصادية المختلفة أو حجم نصيب كل متهم من موارد المجتمع الاقتصادية او من دخله القومى وما يرتبط بذلك من اتجاهات الكثافة السكانية والنمو السكانى .

وهى الموضوعات التى سنوزع بحثها على مطالب ثلاثة هى :

المطلب الأول : التركيب السكانى .

المطلب الثانى : الكثافة السكانية .

المطلب الثالث : الاتجاهات السكانية .

المطلب الأول

التركيب السكـــانى

يتكون أى مجتمع من مجموعات متنوعة من التركيبات التى تهم الباحثين واصحاب القرار فيه ، لما لها من أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها ، وأوسع هذه التركيبات هى التى تقسمها إلى اربعة تركيبات : نوعية وعمرية واجتماعية واقتصادية ونوضحها تباعاً :

أولاً : التركيب النوعى للسكان :

يقصد بالتركيب النوعى للسكان معرفة نسبة الذكور إلى الاناث فيه ، وعما إذا كانت متناسبة أم أن هناك زيادة فى احد النوعين على الآخر ، فتحسب عن طريق معرفة عدد الذكور لكل مائة من الإناث ، وتقاس بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة النوع} = \frac{\text{عدد الذكور}}{\text{عدد الإناث}} \times ١٠٠$$

والتوصل إلى هذه النسبة يفيد اقتصادياً فى التعرف على مدى وفرة القوى العاملة فى المجتمع وفقاً لمدى سماحه بتشغيل النساء من عدمه ، كما أنها من ناحية العلوم السكانية تساعد فى التعرف على معدل الخصوبة فى المجتمع وبالتالى مدى نموه ، على اعتبار أن الاناث فى سن الانجاب هن مكمن الخصوبة .

ثانياً : التركيب العمرى للسكان :

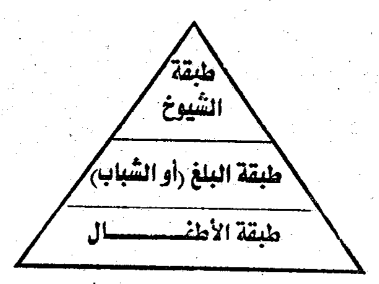
ينقسم افراد المجتمع من حيث أعمارهم إلى طبقات ثلاث هم : طبقة الأطفال ممن هم دون الـ(١٥) من عمرهم ، وطبقة الشيوخ أو المسنون ممن

تجاوزا الـ (٦٥) من أعمارهم ، ويتوسطهم طبقة البالغين (أو الشباب) ممن تقع أعمارهم بين هاتين الطبقتين ، أى بين (١٥ : ٦٥) سنة .

وعادة ما يتم وضع هذه الطبقات الثلاث فى شكل هرمى يسمى (هرم الأعمار) ، توضع فيه هذه الطبقات الثلاث بشكل متدرج يبدأ فى قاعدته بطبقة الأطفال ثم تعلوها طبقة البلغ (أو الشباب) ، بينما يحتل قمة الهرم طبقة الشيوخ (أو المسنين) ، وفقاً للشكل التالى .

شكل رقم (١)

هرم الأعمار



وتقاس قوة المجتمع الانتاجية ، ومعدل خصوبته بحجم الطبقة الوسطى (طبقة البلغ) خاصة الشباب فيهم ممن يقعون فى سن القدرة على العمل والانجاب وتتراوح اعمارهم بين (١٦ : ٤٥) سنة ، فكلما ارتفع حجم هذه الطبقة كلما زادت قوة المجتمع الانتاجية وخصوبته والعكس بالعكس .

ويتعرف على ذلك من شكل الهرم العمرى لسكان المجتمع ، فكلما اتسعت الهوة بين رأس الهرم العمرى وقاعدته دل ذلك على زيادة حجم طبقة البلغ (أو الشباب) وقوة المجتمع الانتاجية وعلى الخصوبة ، بينما يدل ضيق هذه المسافة على انخفاض حجمها وبالتالى قوتها الانتاجية والتناسلية .

فزيادة حجم طبقتى الأطفال والشيوخ فى المجتمع ، تعنى ارتفاع نسبة المعالين فى المجتمع الذين يقعون خارج نطاقة قوة العمل ويتحمل المجتمع (بطبقته العمرية الوسطى) نفقات اعالتهم ، بتدبير نفقات خدماتهم الاجتماعية والصحية والثقافية ، فضلاً عن الخدمات التعليمية لطبقة الاطفال وتحسب نسبة المعالين فى المجتمع بالمعادلة التالية :

$$\text{نسبة الاعالة} = \frac{\text{عدد الأطفال + عدد الشيوخ}}{\text{عدد البلغ}} \times ١٠٠$$

فإذا كانت النتيجة التى تم التوصل إليها باستخدام هذه المعادلة وفقاً لاعمار كل طبقة منها ، هى نسبة ٧٠ فمعنى ذلك ان كل مائة من البلغ (أو الشباب) يعولون (٧٠) فرداً من الاطفال والشيوخ .

كما يهم ذلك من الناحية السكانية فى التوصل إلى معدل الوفيات فى المجتمع ، إذ يرتفع عادة بين الشيوخ والمسنين ، كما يساعد على تقدير معدل الخصوبة والمواليد حيث يرتبط طردياً بحجم طبقة الشباب ليزيد بزيادته وينخفض بانخفاضه ...وكلاهما يفيد فى تحديد معدل النمو الطبيعى للسكان .

فضلاً عن اهمية ذلك اجتماعياً فى التعرف على نسبة المعالين فى المجتمع وحجم الخدمات الاجتماعية والصحية وغيرها من الخدمات اللازمة لهم.

ثالثاً : التركيب الاجتماعى للسكان :

من التركيب الاجتماعى للسكان يمكن التعرف على الحالة الاجتماعية لافراد المجتمع وتقسيمهم إلى فئات اربع هى : فئات المتزوجين والعزاب

والمطلقين والارامل من الجنسين الذكور والإناث . والتعرف على نسبة كل فئة منها فى المجتمع ، وعادات المجتمع التى تفرز هذه الحالات ، يساعد سكانياً فى معرفة معدلات المواليد والوفيات فى المجتمع مما يمكن من معرفة معدل الزيادة الطبيعية فى النمو الكمى للسكان .

فعادات الزواج المبكر واباحة تعدد الزوجات حتى أربع فى المجتمعات الإسلامية ، من شأنها أن ترفع نسبة المواليد فى المجتمع ، كما تزيد نسبة المواليد بزيادة حالات الزواج التى تقع فى سن الانجاب بين ١٦ : ٤٦ سنة ، ويعرف معدل الزواج باحدى المعادلتين التاليين :

$$\text{معدل الزواج} = \frac{\text{عدد حالات الزواج (خلال المدة)}}{\text{عدد السكان (خلال المدة)}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{أو = معدل تكوين الأسر الجديدة} = \frac{\text{عدد حالات الزواج (خلال المدة)}}{\text{عدد السكان فى سن الزواج}} \times ١٠٠٠$$

كما يتأثر معدل الوفيات بالحالة الاجتماعية للافراد ، إذ ينخفض معدل الوفيات بين المستقرين اجتماعيا بالزواج ، بينما يرتفع معدله بين المطلقين والارامل ، ويحسب معدل الطلاق باحدى المعادلتين التاليتين :

$$\text{معدل الطلاق} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق (خلال المدة)}}{\text{عدد السكان (خلال المدة)}} \times ١٠٠٠$$

$$\text{أو معدل الطلاق} = \frac{\text{عدد حالات الطلاق (خلال المدة)}}{\text{عدد المتزوجين فى (نفس المدة)}} \times ١٠٠٠$$

رابعاً : التركيب الاقتصادى للسكان :

يقصد بالتركيب الاقتصادى للسكان نسب توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية المختلفة التى عادة ما تنقسم إلى ثلاثة قطاعات هى :

١] القطاع الأولى : ويتضمن انشطة الزراعة والصيد والصناعات الاستخراجية بما تتضمنه من محاجر ومناجم.

٢] القطاع الصناعى : ويشمل النشاط الصناعي والقومى المحركة والمنتجة للطاقة فضلاً عن أعمال التشييد والبناء.

٣]قطاع الخدمات : ويحتوى على النشاط المعنوى المنتج للخدمات بكافة أنواعها ، مثل خدمات التعليم والصحة والنقل والمواصلات والتجارة والصرافة وغيرها من الخدمات .

وتفيد هذه البيانات اقتصادياً فى معرفة كيفية توزيع القوة العاملة فى المجتمع بين الانشطة الاقتصادية المختلفة ، وما يعكسه ذلك من درجة التقدم أو التخلف الاقتصادى فى المجتمع ، ويخضع للتغيير مع بدء تنفيذ برامج التنمية .

فالأمم المتقدمة اقتصاديا يزداد نشاطها الصناعى والخدمى على حساب النشاط الأولى ، بينما تركز الأمم المتخلفة على النشاط الأولى الزراعى والاستخراجى اكثر من اهتمامها بالنشاطين الصناعى والخدمى .

وتؤكد الاحصائيات ذلك إذ بينما يصل عدد العاملين فى الدول المتقدمة مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا واستراليا ، فى القطاع الصناعى إلى نسبة تتراوح بين ٢٥ : ٣٥ % ، فإنهم لا تتجاوز نسبتهم ١٠%فى معظم دول الدول الافريقية وبعض دول آسيا وأمريكا اللاتينية ، وفى قطاع الخدمات تتردد

نسبة العاملين فيه فى الدول المتقدمة بين ٣٥% : ٥٥% بينما تتراوح فى الدول النامية بين ١٠ : ٣٠ % .

أما فى القطاع الأولى الزراعى والاستخراجى فإن عدد العاملين فيه فى الدول النامية يتراوح بين ٥٠ : ٩٠ % بينما تنخفض نسبتهم فى الدول المتقدمة لتصل إلى ٨ : ٩ % فى بريطانيا والولايات المتحدة ، وإلى (٢٠: ٢٥%) فى معظم دول أوروبا الغربية ، (د.إبراهيم قنديل ـ د.السيد فؤاد ، الموارد الاقتصادية والتطور الاقتصادى من صـ ١٧٩)

وعلى ذلك يستخدم عنصر التركيب الاقتصادى للسكان فى قياس مدى تقدم الأمم وتخضرها ، إذ يرتفع معدل تحضرها بالتوسع فى القطاعين الصناعى والخدمى ، وما يترتب عليه من زيادة فى الدخل القومى ومتوسط دخل الفرد فيه ، بينما ينخفض معدل تحضرها بتخصصها فى النشاط الأولى الزراعى أو الاستخراجى على حساب باقى الانشطة ، لما يقترن بذلك من انخفاض فى الدخل القومى وبالتالى مستوى المعيشة فيها .

وإلى جانب ما تقدم فإن التركيب الاقتصادى للسكان يستخدم كمؤشر ديموجرافى يدل على معدل نمو السكان ، فطبيعة المهنة أو العمل الذى يمارسه السكان تؤثر فى نسب المواليد والوفيات فى بالمجتمع فالمهن الملائمة لقدرة العامل والتى تكفل له نظاما غذائياً جيداً ، وتوفر له فترات للراحة والاستجمام وتحقق له دخلاً مناسباً يوفر له حياة كريمة ، مثل هذه المهن يزداد معها معدل اعمار عمالها وينخفض معدل وفياتهم ، وعلى العكس فإن المهن الشاقة المنخفضة الأجور التى تزداد فيها نسبة المخاطر والأمراض المزمنة التى يتعرض لها عمالها ، تزيد من معدل الوفيات فى المجتمع ، وتقلل فى المقابل من نسبة تناسلهم لانخفاض معدل خصوبتهم بالمرض وقدرتهم على الاعالة بالفقر .

المطلب الثانى

الكثافة السكانيــة

Population Density

يستخدم مصطلح الكثافة السكانية للدلالة على نسبة التوطن أو التزاحم العددى للسكان فى اقليم او جزء من الأرض . وتقاس بمعرفة عدد السكان فى كل وحدة من مساحة الأرض، ونتناول الكثافة من حيث العوامل المؤثرة فيها وأنوعها.

أولاً: العوامل المؤثرة فى الكثافة السكانية :

تتضافر عدة عوامل بشرية وطبيعية فى التأثير على معدل الكثافة فى منطقة من المناطق على النحو التالى :

أ] العوامل البشرية :

يخضع الإنسان لعوامل جذب بشرية تجعله يميل إلى يسكن أثليماً معيناً دون غيره ومن اهم هذه العوامل :

١] العوامل الديموجرافية :

فتزداد الكثافة فى المجتمعات التى ترتفع فيها معدلات الخصوبة ، بينما تقل حدتها فى المجتمعات التى تزداد فيها معدلات الوفاة والهجرة الخارجية .

٢] الحرفة أو النشاط :

عادة ما يتوطن اصحاب الحرفة أو المهنة الواحدة فى موقع معين يناسب مجال نشاطهم فيقيم الصياديون فى المناطق الساحلية وحول الشواطئ والمزارعون فى الأراضى الزراعية ، ويقيم الرعاة فى أماكن الرعى حيث يوجد العشب والكلأ ، بينما يتركز عمال الصناعة فى المناطق الصناعية والحضرية .

وتتدرج هذه الحرف فى كثافتها فى اقليم او دولة معينة وفقاً لمدى غلبة نشاطهم ، ففى الدول المتقدمة تزداد كثافة النشاط الصناعى ، وفى الدول المتخلفة اقتصادياً تزداد كثافة النشاط الأولى الزراعى والرعى والصيد .

٣] **أصل الإنسان** : فعادة ما يميل الإنسان للاقامة فى محل نشأته أو مسقط رأسه ، حيث يوجد أهله واقاربه واصدقاؤه ، بصرف النظر عن مدى تحضر هذا الموقع ، أو مدى ازدحامه بالسكان .

٤] **الدين والعقيدة** :

فأصحاب الديانة الواحدة أو العقيدة الواحدة عادة ما يتجهون إلى الاقامة الجماعية أو حيث توجد مقدساتهم ومعتقداتهم.

ب] العوامل الطبيعية :

فتؤثر العوامل الطبيعية فى معدل الكثافة إذ قد تكون جاذبة أو طاردة للسكان وأهمها العوامل التالية :

١] المناخ :

فالمناطق ذات المناخ المعتدل تكون أكثر كثافة بالسكان من المناطق ذات المناخ السيء الشديد الحرارة أو البرودة أو الجفاف ، كما يميل الإنسان على الاقامة فى الأماكن التى تتوافر فيها المياه العذبة سواء كانت مياه الأنهار أو الآبار أو المطر . مع مراعاة أن الأماكن الغزيرة الأمطار كالغابات الاستوائية تكون طاردة للسكان .

٢] التضاريس :

فتزداد كثافة السكان فى السهول والوديان وعلى الهضاب حيث توجد سبل المعيشة والحياة ، بينما توجد تنخفض كثافتهم على المرتفعات والجبال

لوعورتها وانخفاض نسبة الاكسجين بها كما يلاحظ انخفاض الكثافة فى الأماكن الصحراوية وارتفاعها فى الاماكن الحضرية حيث السهول والوديان .

٣] الموارد الطبيعية :

الموارد الطبيعية حيث توجد المواد الاستخراجية من المعادن وغيرها ومصادر الطاقة ، لا تؤدى بشكل مباشر إلى ارتفاع كثافة السكان بها إذ عادة ما تقع فى أماكن نائية أو متسعة المساحة ، وأحياناً ما تكون هذه الموارد غير متجددة وقابلة للنفاذ ، ولكنها تؤدى بشكل غير مباشر إلى جذب السكان نحوها بسبب الصناعات الاستراتيجية والمنتجة للطاقة التى تقام حولها .

٤] الموقـــع :

فموقـــع الاقلـــيم من حيث قربه لخطوط المواصلات والاتصال بالاقاليم العمرانية ، أو قربه من الأسواق أو من مصادر الحياة والمعيشة ، يكون عامل جذب للسكان نحو التوطن فيه .

ثانياً : أنواع الكثافة السكانية :

تتضمن الكثافة السكانية ثلاثة انواع رئيسية هى :

١] الكـثافة الجغرافية: فبالكـثافة الجغرافـية يـتم احتساب عدد الأفراد المقيميـن فـى الـبقعة الواحدة من الأرض أى فى الكيلو متر المربع أو الميل المربع الواحد وتقدر بطريقتين احداهما حسابية والاخرى فعلية .

الأولى – الكثافة الحسابية :

وتعرف الكثافة الحسابية باحتساب نسبة عدد الأفراد المقيمين فى اقليم معين بالنسبة إلى المساحة الكلية لهذا الاقليم بصرف النظر عن مدى انتشارهم فيه ويتم حسابها بالمعادلة التالية :

الكثافة الحسابية = العدد الكلى للسكان / الحجم الكلى لمساحة الاقليم

فإذا بلغ عدد سكان دولة ما (٦٠) مليون نسمة بينما كانت مساحتها مثلاً مليون كيلو متر مربع ، فمعنى ذلك ان كثافتها الحسابية

= ٦٠ مليون فرد / مليون متر مربع = ٦٠ فرد لكل كيلو متر مربع

ويلاحظ على معدل الكثافة هذا أنه يعد معدلاً افتراضياً أو حسابياً وليس حقيقياً ، إذ ان هؤلاء السكان قد يتكثفون في بعض الأماكن (وكما فى تركزهم فى مصر حول النيل أو على السواحل مثلاً) وهى تمثل نسبة تتراوح (٤ : ٧%) من مساحة مصر بينما تكون باقى الأماكن غير مأهولة بالسكان ، وعادة ما يعتبر الخبراء على مؤشر معين هو أن الأماكن المزدحمة بالسكان هى التى تزداد كثافتها الحسابية على (٢٥٠) نسمة فى الميل المربع الواحد (أو فى الكيلو متر الواحد) .

الثانية : الكثافة الجغرافية الفعلية :

ويتفادى هذا المعدل ما عاب سابقه ، حيث يقيس الكثافة فى الأماكن المستغلة اقتصادياً أو المسكونة عمرانياً ، يستبعد الأماكن غير المستغلة اقتصادياً أو عمرانياً كالأراضى الصحراوية والأراضى البور وتقاس هذه الكثافة بالمعادلة التالية :

الكثافة الجغرافية الفعلية = العدد الكلى للسكان / المساحة الاجمالية للأراضى المستغلة

ب] الكثافة الزراعية (أو الغذائية) :

الكثافة الزراعية يحسب نسبة عدد سكان الدولة أو الاقليم بالنسبة لمساحة الأراضى القابلة للزراعة وهى تشمل الأراضى المزروعة فعلاً وكذا المستصلحة للزراعة ، وتفيد هذه الطريقة فى التعرف على نصيب كل فرد من الأرض الزراعية المتاحة وبالتالى من الغذاء باعتبارها المصدر الرئيسى للغذاء وذلك لتقدير مدى وفائها باحتياجات السكان من الطعام والغذاء ولذلك تسمى بالكثافة الغذائية ، ويجرى حسابها وفقاً للمعدل التالى :

$$\text{الكثافة الزراعية (أو الغذائية)} = \frac{\text{العدد الكلى للسكان}}{\text{مساحة الأراضى القابلة للزراعة}}$$

وأحياناً ما يستخدم هذا المعدل لمعرفة الكثافة النوعية لعمال الزراعة فقط ، عن طريق معرفة متوسط عدد العاملين بالنشاط الزراعى بالنسبة على اجمالى مساحة الأرض الزراعية أى المزروعة فعلاً ، ويفيد هذا المعدل فى المجتمعات التى تعتمد على النشاط الزراعى بشكل رئيسى ، كما يكتسب اهمية اقتصادية فى التوقف على حجم العاملين بالنشاط الزراعى فى كل وحدة زراعية حتى لا يزيد حتى لا يزيد عددهم عن المعدل الذى يؤدى إلى حدوث قانون تناقص الغلة ، مما يقلل من معدل الانتاجية فى النشاط الزراعى ، ويحسب هذا المعدل بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل الكثافة الزراعية النوعية} = \frac{\text{عدد العاملين بالزراعة}}{\text{مساحة الأراضى الزراعية}}$$

٤] الكثافة الاقتصادية العامة :

تتميز هذه الطريقة بعموميتها إذ تحاول قياس العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية ، وهى لا يتوصل إليها إلا بالتعرف على محصلة النشاط الاقتصادى كله .

ولمعرفة هذه المحصلة العامة للنشاط الاقتصادى فإنه ينبغى تتبع كل نشاط نوعى على حده: الزراعى الصناعى الخدمى وهكذا، لتحديد الكثافة العمالية فى كل نشاط منها وعما إذا كان متخلفاً أم متقدماً من ناحية ، كما أنه من مجموع هذه الكثافات النوعية يمكن حساب المقدرة الانتاجية القومية من ناحية أخرى .

وقياس الكثافة الاقتصادية العامة له وجه آخر إذ تصب محصلة النشاط الاقتصادى للسكان فى الدخل القومى، ولذى بقسمة حجمه على عدد السكان بالدولة يمكن تقدير متوسط نصيب الفرد فيه،فذلك ثمرة نسبة حجم السكان إلى حجم الموارد الاقتصادية فى المجتمع والذى يقاس بالمعادلة التالية:

$$\text{متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى} = \frac{\text{إجمالى الدخل القومى}}{\text{اجمالى عدد السكان}}$$

المطلب الثالث

الأتجــاهات السكانيــة

لتحديد اتجاهات السكان فى مناطق العالم أو داخل الدولة الواحدة ، فإنه ينبغى أن نجمع بين اتجاهات نمو السكان الكمى واتجاهات نموهم الكيفى من حيث كثافتهم إذ أن ذلك هو الذى يفيد فى التعرف على حجم المشكلة الاقتصادية فى الاقليم .

فالكثافة السكانية على درجتين فقد تكون مرتفعة فى اقليم ومنخفضة فى اقليم آخر ، كما أن معدل نمو السكان يكون فى تطوره على درجتين : إما أن يكون سريعاً أو معتدلاً .

وتتردد حالات السكان فى العالم بين النمو والكثافة بدرجتيهما المذكورة، مشكلة حالات أربع تمر بها دول العالم سكانياً وهى:

١] حالة النمو السريع والكثافة المرتفعة.

٢] حالة النمو المعتدل والكثافة المنخفضة.

٣] حالة النمو السريع والكثافة المرتفعة .

٤] حالة النمو المعتدل والكثافة المنخفضة .

ونوضحهما تباعاً .

الأولى : حالة النمو السريع والكثافة المرتفعة :

وتمثل هذه الحالة أسوأ حالات المشكلة السكانية ، حيث تعانى من انفجار سكانى كبير، منها يرتفع معدل نمو السكان بها بدرجة تفوق معدل النمو الاقتصادى بها ، لذلك فإن المناطق التى تصيبها هذه الحالة تعد من مناطق الخطر السكانى الذى يغلق باب الهجرة إليه .

ومن امثلتها مصر ومنطقة شرق وجنوب شرق آسيا (عدا اليابان) ، وتضم اكبر دول العالم سكاناً وهى الصين والهند ، وأكبر دولة اسلامية فى عدد سكانها وهى اندونيسيا إلى جانب باكستان وبنجلاديش ، وتحتوى على ما يربو على نصف سكان العالم ويبلغ معدل الكثافة فيها حوالى ٥٨ نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد ، وترتفع هذه النسبة إذا قيست بالنسبة للاماكن المستغلة سكانياً بها فحسب .

الثانية : حالة النمو المعتدل والكثافة المنخفضة :

والبلاد التى تمر بهذه الحالة وإن كانت لا تشكو من مشكلة ضغط السكان بها ، إلا أنها تعيش مشكلة سكانية من نوع آخر وهو انخفاض القوة البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية بها ، لذلك فإنها عادة ما تفتح باب الهجرة إليها .

وهذه هى حالة دول أمريكا الشمالية وبعض دول أمريكا الجنوبية، ودول الاتحاد السوفيتى سابقاً استراليا وبولندا ، حيث يقيم بها حوالى ١٥% من سكان العالم ويبلغ معدل الكثافة بهم حوالى سبعة أشخاص فى الكيلو متر المربع .

الثالثة : حالة النمو السريع والكثافة المنخفضة :

وهذه حالة البلاد التى إذ لا تعانى من مشاكل الضغط السكانى ، وإذا كان حجم سكانها بها يقل عن الحد الأنسب للسكان ، إلا أن ارتفاع معدل النمو السكانى فيها كفيل بأن يعوض هذا العجز وتحقيق التوازن بين النمو السكانى والنمو الاقتصادى بها ، لذا فإنها ليست فى حاجة إلى فتح باب الهجرة إليها .

وهذا هو نمط الكثافة والنمو السائد فى دول قارة أفريقيا والدول العربية عدا مصر، وكذا منطقة جنوب غرب آسيا ، ومنطقة امريكا اللاتينية ، حيث

يبلغ سكانها حوالى ١٥% من سكان العالم ، ويقدر معدل الكثافة السكانية بها بحوالى ٧,٣ نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد .

الرابعة : حالة النمو المعتدل والكثافة المرتفعة :

وتعد هذه هى الحالة الوسطى بين الحالات السابقة، إذ حجم السكان فيها ينمو بمعدل معتدل يصل بسكانه إلى الحد الأنسب للسكان.

وهذا هو الوضع الذى تعيشه قارة اوروبا واليابان ، حيث يبلغ سكانها حوالى خمس سكان العالم ، وإذ كان معدل الكثافة فيها ارتفع حتى بلغ ٩٠ نسمة فى الكيلو متر المربع إلا أن ذلك لا يمثل مشكلة سكانية بالنسبة لهم للتقدم التكنولوجى الذى بلغته هذه الدول ومستوى الرقى الحضارى الذى حققته إذ جعلها تتجاوز مشاكل الازدحام السكانى .

ويلاحظ أن الحالة الأولى ذات النمو السريع والكثافة المرتفعة، تعد أسوأ حالات السكان التى تظهر معها المشكلة السكانية بشكل حاد تتطلب ايجاد حلول لها خاصة وأن معدلات النمو الاقتصادى بها لا يتمشى مطلقاً مع معدلات النمو السكانى والكثافة السكانية بها نظراً لكونها بلاد نامية تعانى من تخلف تكنولجى واقتصادى. كما يلاحظ أن الإشارة إلى حالة منطقة سكانية معينة لا يعنى أنها تسود حتما كل دول هذه المنطقة ولكن ذلك يعد مؤشراً فحسب على الحالة السكانية العامة التى تسود هذه المنطقة دون أن يمنع ذلك من وجود إحدى أو بعض دول تلك المنطقة لا تسودها هذه الحالة ، ولكن يلاحظ أخيراً ان الحالة السكانية فى أية دولة من دول العالم لا تخرج عن هذه الحالات الأربع .

المبحث الثالث
نظـــــريات السكـــــان

بعد التعرض لعوامل النمو السكانى سواء فى كمه وكيفه ، نكون قد وضعنا ايدينا على حقيقة المشكلة السكانية وأنها تكمن فى النمو غير المتوازن بين معدلات زيادة السكان ومعدلات زيادة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع حاجات السكان .

ولكن يبقى السؤال الذى يطرح نفسه هنا والمتعلق بالكيفية التى تناول بها المفكرون هذه المشكلة، والحلول التى طرحوها لها ؟

والحقيقة انهم انقسموا إلى فريقين أحدهما كانت نظرته متشائمة مما انعكس على الحلول التى طرحها لها ويمثل هذا الفريق مالتس واتباعه ، بينما تميزت نظرة الفريق الآخر بالتفاؤل المفرط الذى تبنى وتبنوا نظرة الحد الأمثل للسكان . ونوضح نظرة كل من هذين الفريقين تباعاً فى مطلبين على النحو التالى:

المطلب الأول : النظرية المالتسية

المطلب لثانى : نظرية الحد الأمثل للسكان .

المطلب الأول

النظرية المالتسية

تعد نظرية مالتس فى السكان هى الأساس الذى بنيت عليه جميع نظريات السكان من بعده ، حيث أشار فيها إلى خطورة زيادة معدل السكان عن معدل زيادة الثروة الغذائية بنسب مرتفعة ، وكانت نظريته تميل إلى التشاؤم سواء فى تحليله للمشكلة السكانية أو فى تعرضه لكيفية حلها .

فروض نظريته :

وقد بنى مالتس نظريته فى السكان على فرضين اساسيين هما :

الأول : أن الغذاء ضرورى لحياة الإنسان .

الثانى : أن العاطفة الجنسية ضرورية لبقاء الإنسان .

ومن هنا ذهب مالتس إلى أن قدرة الإنسان على الإنجاب بسبب قوة الغريزة الجنسية لديه أكبر من (قدرة الأرض) على انتاج المواد الغذائية اللازمة لمعيشته وبقائه ، مما يؤدى إلى وجود فجوة كبيرة بين معدل نمو السكان ومعدل نمو الطعام .

إذ بينما يتزايد السكان وفقاً لمتوالية هندسية متضاعفة (١، ٢، ٤، ٨ ، ١٦) وهكذا ، فإن المواد الغذائية تتزايد وفقا لمتوالية حسابية بسيطة (١-٢-٣-٤-٥) مما يؤدى إلى تضاعف عدد السكان مرة كل (٢٥) سنة أو(١٦) مرة فى القرن الواحد ، بينما لا تزيد مواد الاعاشة خلاله إلا لخمسة امثالها . لتصبح النسبة (٤٠٩٦ : ١٣)

وعلى ذلك فتكمن المعضلة السكانية لدى مالتس فى التفاوت الكبير بين قدرة السكان على التزايد وقدرة الأرض على انتاج الغذاء ، ولو ترك السكان

على سجيتهم دون ضابط يحد من زيادتهم ، فإن ذلك سيزيد من هوة التفاوت بين سرعة تناسلهم وبين كمية الطاعم التى ينتجونها مما ينذر بحدوث مجاعة كبيرة .

حل المشكلة السكانية :

يرى مالتس أن عدم التوازن بين معدل النمو السكانى ومعدل نمو الطعام سيؤدى إلى تدهور التنمية ، لأن المواد الغذائية لا تنمو بنفس معدل نمو السكان بسبب محدوديتها المادية وخضوعها فى نموها وانتاجيتها لقيد فنى وهو قانون تناقص الغلة .

وبالتالى فإن حل هذه المشكلة –فى رأيه– لا يكون بزيادة المنتجات الغذائية ، لأن الزيادة فى غلة الأرض المزروعة فعلاً ، يتجاوزها زيادة عدد السكان ، بل إن محاولة زراعة اراضى جديدة لن يتحصل منها إلا على غلة الأرض الأولى لانخفاض خصوبتها منها .

وبالتالى يرى أن حل المشكلة السكانية يكون عن طريق وقف الزيدة المضطردة فى العنصر البشرى، ولقد حمل الطبقات الفقيرة مسئولية وقوع المشكلة السكانية على اعتبار انها الاكثر انجاباً للنسل واستهلاكاً للغذاء ورغم أنه كان قساً ورجل دين فى نشأته،إلا انه نادى بإلغاء القوانين التى تعمل على حماية الفقراء وطالب بمنع التصدق عليهم .

ويقسم الموانع التى من شأنها أن تحد من زيادة السكان إلى قسمين هما :

الأول ـ موانع وقائية : وتسمى بالموانع السلبية أو الضوابط المانعة ، وهى التى تقوم بها المجتمعات البشرية بإرادتها لمنع زيادة السكان او الوقاية من الانفجار السكانى ومن أهمها تحديد النسل ، والامتناع عن الزواج أو تأخيره

(تشجيع العزوبة) وكبح الشهوة الجنسية لدى الإنسان حتى يقلل من المعاشرة الزوجية وبالتالى من الإنجاب .

الثانى : موانع إيجابية : إذ لم يتدخل الإنسان بتلك الموانع الوقائية لمنع زيادة السكان ، فإن الطبيعة ستتكفل بذلك بما تفرزه عوامل من شأنها أن تؤدى إلى زيادة معدل الوفيات وبالتالى تخفيض عدد السكان ، إذ ستتسبب الزيادة السكانية فى وقوع مجاعات وانتشار الأوبئة والأمراض مما ينتج عنه ضعف صحة المواليد والإنسان عموماً ، كما ستتسبب الزيادة السكانية فى انتشار الرذيلة ونشوب الحروب بين الجميع من اجل الغذاء ، مما يخفض فى النهاية من عدد السكان ويعيد التوازن بينهم وبين كميات الغذاء .

تقدير النظرية :

على الرغم من أن مالتس يعد رائداً للفكر السكانى والمؤسس الحقيقى للدراسات الحديثة للسكان ، على اعتبار أنه أول من ادخل علم السكان إلى ميدان العلوم الإنسانية بعد أن كان علماً فلسفياً يعتمد على التكهن إلى حد كبير، كما أنه يعد أول من استخدم الحقائق الاقتصادية والاجتماعية لتأييد نظريته فى السكان .

ومع ما تقدم إلا أن نظريته فى السكان تعرضت للنقد الشديد خاصة فى اساسيها التى تأسست عليهما وهى :

الأول : أساس تضاعف التناسل البشرى : إذ اعتبر عملية التكاثر البشرى تتم بشكل بيولوجى محض لا يتأثر فى ازدياده ونموه بأيه متغيرات أو ظروف اقتصادية أو اجتماعية تحيط بالإنسان! ولقد اثبتت الدراسات خطأ ذلك إذ اثبتت أن السكان فى أى مجتمع هم متغير تابع للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وأن النمو السكانى ما هو إلا دالة فى الأجل

الطويل فى درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع الذى يعيش فيه الإنسان ، بدليل أن نظريته فى التزايد السكانى وأن انطبقت فى اتجاهها نحو التزايد فى المجتمعات النامية ، إلا أنها لم تصدق فى المجتمعات المتقدمة كأوروبا حيث لم يزد معدل السكان فيها إلا بمعدلات منخفضة جداً دون أن يستخدم الموانع الوقائية أو الإيجابية مما دعا البعض إلى القول بأن معدل النسل يميل نحو الانخفاض مع تقدم الحضارة والمدنية بل أن الواقع لم يشهد رغم مرور عدة قرون على صدق النظرية المالتسية .

والخطأ الذى وقع فيه مالتس هنا هو أنه بنى اساسه فى تضاعف السكان بمتوالية هندسية على ارقام رياضية لا تستند إلى دليل إحصائى أو واقعى يدعمها ، إلا من ملاحظته على تضاعف السكان فى امريكا الشمالى مرة كل ٢٥سنة خلال قرن ونصف من الزمان ، فى حين أن زيادتها لم تكن بسبب ارتفاع معدلات الانجاب فيها ، بقدر ما كانت بسبب زيادة معدلات الهجرة إليها .

الثانى : اساس انخفاض معدل نمو الطعام :

فلقد اعتبر أن انتاج الغذاء ينمو بمعدل منخفض وفقاً لمتوالية حسابية بسبب غلبة قانون تناقص الغلة على الانتاج الزراعى ، على اعتبار أن الأراضى الزراعية تصل بعد حد معين إلى حد التشبع ، مما يحول دون أن يؤدى الدفع بمزيد من عنصرى رأس المال والعمل إلى زيادة الناتج الزراعى بنفس النسبة ولكن بنسبة متناقصة تصل بعد حد معين إلى أن تكون سالبة ، مما جعله يعتبر أن الأرض الزراعية قدرتها على الانتاج محدودة جداً وتشكل قيداً رئيسياً على النمو السكانى .

وقد انتقد هذا الرأى على اعتبار أنه أهمل إلى حد كبير عنصر التقدم الفنى والعلمى، الذى يمكن أن يؤدى إلى زيادة الانتاج الزراعى وزيادة أمد قانون تزايد الغلة ، فلقد ادى استخدام الفن الانتاجى الحديث إلى التوسع رأسياً ، فى الانتاج الزراعى وتحقيق عائد كبير فاق بمراحل كبيرة التوسع الأفقى المحدود الذى طبق عليه مالتس قانون تناقص الغلة ، فضلاً عن انه ركز فى تحليله على جانب واحد من الانتاج الغذائى وهو الانتاج الزراعى ، وأهمل جنباً هاماً آخر منه وهو المتعلق بالثروة الحيوانية التى تتكاثر بمعدلات تماثل بل قد تفوق معدلات التكاثر الإنسانى ولا تخضع لقانون تناقص الغلة .

بل أن الواقع اثبت أن معدلات نمو الغذاء قد توازنت مع معدلات زيادة السكان بل فاقت عليها فى عدد من الدول المتقدمة كأوروبا والولايات المتحدة الامريكية. وشهدت ارتفاعاً فى متوسط دخول الأفراد فيها ، مما انعكس ايجابياً على مستوى المعيشة والرفاهية فيها .

المطلب الثانى

نظرية الحجم الأمثل للسكان

تعتمد هذه النظرية على آراء كانان Cannan فى الحجم الأمثل للسكان فإذا كان مالتس قد تشاءم فى نظرته لتزايد اعداد السكان واعتبرهم قوة مستهلكة تنقص رصيد المجتمع من الموارد والثروات فإن عدداً من اقتصادى القرن العشرين امثال اوجست كانت قد تناول الزيادة السكانية بنظرة تفاؤلية معتبراً أياها قوة منتجة تعمل على استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع الاستغلال الأمثل .

وتعتبر هذه النظرية أن مالتس ركز على جانب واحد من جوانب قضية السكان ، وهو المتعلق بكثرة السكان عن حجم المواد الغذائية ، فى حين أن لهذه القضية ثلاثة اوضاع أو حالات هى :

الحالة الأولى : قلة السكان _ Under Population :

وهى حالة تنخفض فيها حجم السكان عن حجم الموارد الاقتصادية، لدرجة تجعلهم عاجزين عن استغلال كل مواردهم الزراعية والصناعية والمعدنية ، بسبب قلة العمالة المدربة على استغلالها ، وندرة العمالة المهرة المتخصصين فى وجوه الانتاج الصناعى والمدنى ، مما يؤدى إلى اعاقة مشروعات التنمية الاقتصادية وينخفض معها متوسط دخل الفرد .

الثانية : كثرة السكان : Over Population :

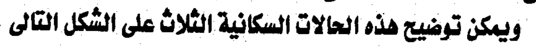
وهى الحالة التى يزداد فيها عدد السكان ومعدل كثافتهم فتزداد انتاجيتهم ومنتجاتهم إلى الحد الذى تتوقف فيه كل مزايا تقسم العمل أو معظمها ، وعند هذا الحد لا يترتب على زيادة السكان فائدة بل ضرر إذ يبدأ قانون تناقص الغلة عمله ، حيث يفوق معدل زيادة السكان معدل زيادة الانتاج

، مما يؤدى إلى هبوط مستوى المعيشة وهذه هى الحالة التى اعتمدت عليها نظرية مالتس .

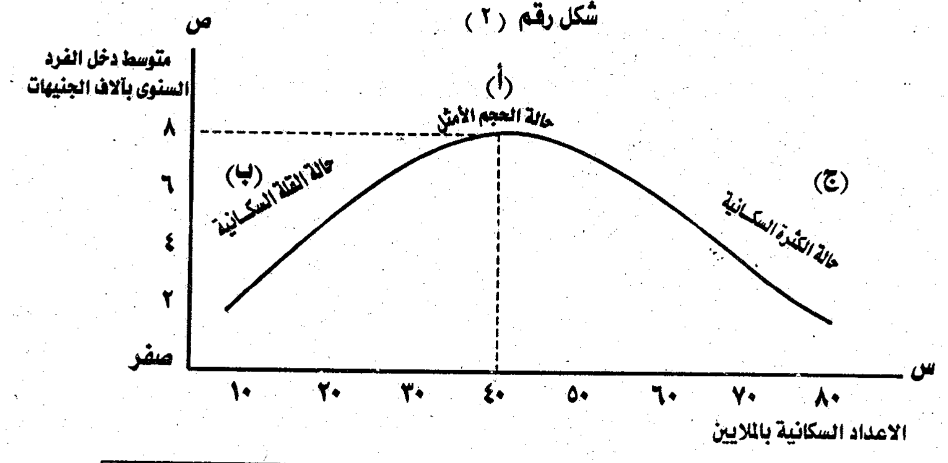
الثالثة : الحجم الأمثل للسكان :

هى حالة وسطى بين قلة السكان وكثرتهم ، يتناسب فيها عدد السكان مع حجم الموارد والثروة المستغلة ، بحيث يصل فيها حجم السكان إلى الحد الذى يمكن معه أن يستخدم المعرفة الفنية والتقدم التكنولوجى، فى استغلال الموارد المتاحة احسن استغلال محققا اعلى ناتج قومى يزيد معه متوسط دخل الفرد .

وعلى ذلك فالمعيار الدال على أن حجم السكان بالمجتمع وصل إلى الحد الأمثل هو معيار متوسط دخل الفرد ، ففى حالتى القلة والكثرة السكانية ينخفض متوسط دخل الفرد بسبب عدم استغلال كل الموارد المتاحة فى حالة القلة السكانية ، وعدم كفاية الموارد المستغلة فى حالة الكثرة السكانية ، أما الحالة المثلى فهى التى يصل فيها حجم السكان إلى الدرجة التى يستغل فيها بالثروة المتاحة افضل استغلال ترتفع معه الانتاجية ويصل معها متوسط دخل الفرد إلى اعلى مستوى ممكن فى ظل الظروف الفنية القائمة.



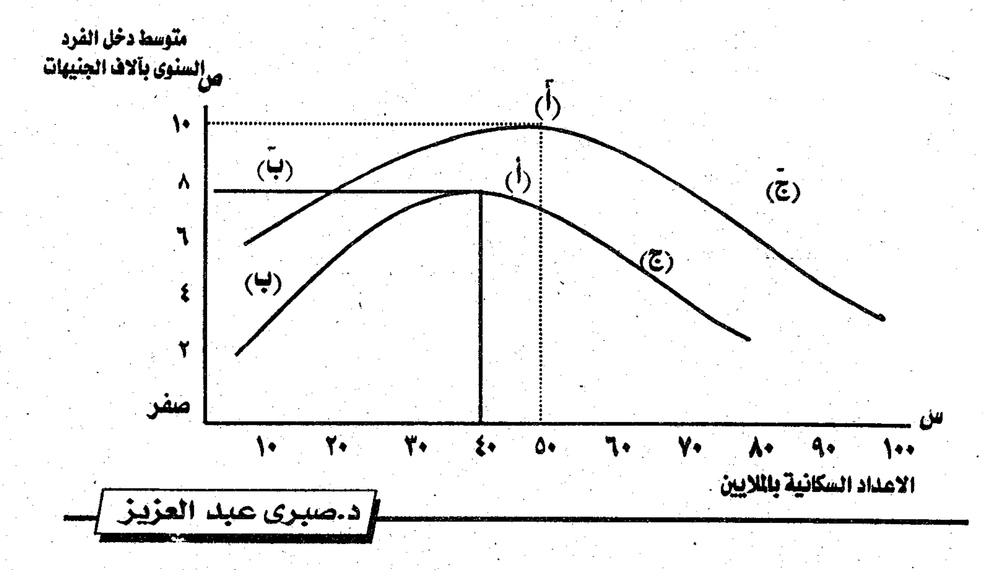
شكل رقم (٢)



ويلاحظ على هذا الشكل أنه يتضمن الثلاث حالات السكانية : فالمنحنى (ب) يبين حالة القلة السكانية التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد بانخفاض حجم السكان وعدم استغلالهم الموارد المتاحة. والمنحنى (ج) يوضح حالة الكثرة لسكانية التى ينخفض معها متوسط دخل الفرد بزيادة حجم السكان عن حجم الموارد المتاحة بينما المنحنى (أ) يدل على الحجم الأمثل للسكان وهو فى هذا المثال الافتراضى (٤٠) مليون نسمة، الذى وصل معه متوسط دخل الفرد إلى اعلى مستوى له وهو ٨ آلاف جنيه ، والذى تلاءم عنده حجم السكان مع حجم الموارد المستغلة .

ويلاحظ أن هذا الحجم الأمثل لا يرتبط بعدد محدد سلفاً من السكان ن ولكنه يعرف بالحالة التى يصل معها متوسط دخل الفرد إلى أعلى مستوى ممكن ، وبالتالى فالحجم الأمثل للسكان قابل للتغير مع تغير متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وهو يتغير بتغير مستوى الفن الإنتاجى .

فمع تقدم مستوى الفن الإنتاجى تزداد قوة الاقتصاد القومى ، ليصبح فى امكانه استيعاب حجم أكبر من السكان ويحقق متوسط انتاجية اعلى من ذى قبل ، فيزداد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، وهنا ينتقل منحنى الحجم الأمثل إلى وضع أفضل كما يوضحه الشكل التالى :



وهنا يلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى الحجم الأمثل للسكان قد انتقل نتيجة للتقدم الفنى من النقطة (أ) إلى النقطة (أ) وهى حالة افضل من الحجم الأمثل للسكان ارتفع معها متوسط دخل الفرد من (٨) آلاف جنيه فى السنة مع حجم امثل (٤٠) مليون نسمة ، إلى متوسط دخل اعلى وهو (١٠) آلاف جنيه فى السنة مع حجم أمثل اعلى من السكان وهو (٥٠) مليون نسمة .

تقدير النظرية :

تتميز نظرية الحجم الأمثل للسكان عن نظرية مالتس السكانية بأنها لم تقتصر على جانب واحد من جوانب القضية السكانية بل تناولتها من جميع جوانبها الثلاثة (القلة والكثرة والحجم الأمثل) كما اعتمدت على معيار موضوعى قابل للقياس للدلالة على الحجم الامثل للسكان وهو عامل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

ولكن يؤخذ عليها أن هذا المعيار لا يمثل عنصراً فى قضية السكان بل أنه يعد اثراً لها ، وبالتالى فإن الحكومات لم تتمكن من التعرف سلفاً على الحجم الأمثل للسكان الذى ينبغى ان تخطط لشعوبها للوصول إليه ، وإنما هى تنتظر فى نهاية المطاف حتى تعرف حجم الناتج القومى ونصيب الفرد فيه للتعرف عما إذا كان حجم السكان كان قد وصل إلى الحد الأمثل من عدمه ، فضلا على ان الجهاز الاحصائى خاصة فى الدول النامية ليس على الدرجة من الدقة التى تجعله يمدنا بالبيانات التى منها يمكن التعرف بدقة على متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى .

كما أن هذه النظرية لم توضح أهمية الدخل القومى وكيف يتم تحديده وما هى السلع والخدمات التى تدخل فى تكوينه ، وما هى الآثار التى ستنجم عن استخدام أدوات التكنولوجيا المتقدمة وغيرها من الأشياء التى جعلت من

تحديد الحجم الأمثل للسكان أمراً صعباً لانها لم تقدم الادوات العلمية والواقعية اللازمة لتقديره .

ومع ما تقدم فإن النظريتين السابقتين المالتسية والحجم الأمثل لم تخل كل منهما من فائدة ، فالنظرية المالتسية لفتت النظر الى مدى خطورة تزايد أعداد السكان دون ان يقابلها زيادة فى انتاج الغذاء اللازم لهم .

كما يحسب لنظريته الحجم الأمثل للسكان أنها بينت الحالات الثلاث لقضية السكان ولم تقتصر على حالة واحدة كما فعلت النظرية المالتسية مما يجعلها اكثر موضوعية من سابقتها. إلى جانب نزعتها التفاؤلية التى لم تعتبر السكان عبئاً قوميا بل اعتبرته أداة إنتاجية، تزيد الانتاجية القومية بزيادتها وتنخفض بانخفاضها عن الحجم الأمثل للسكان، وهى لازمة للاهتمام بالايدى العاملة والعمل على رفع مهارتها بالتدريب ومنع تعطلها حتى ولو بالبطالة المقنعة ، كذلك للاهتمام بالتقدم الفنى ، ومدى اهمية العنصرين (العمال والتكنولوجيا) فى زيادة الانتاجية القومية والدخل القومى وبالتالى متوسط نصيب الفرد فيه .

المبحث الرابع
موقع متغير السكـــان فى التنمية الاقتصادية

يؤثر المتغير السكانى فى التنمية الاقتصادية بما يحدثه من آثار فى النموذج الاقتصادى القومى ، فهو عنصر الانتاج الرئيسى فى العملية الانتاجية (عنصر العمل) وهو الذى يكوّن عنصر رأس المال بادخاراته ، كما يكون الدخل القومى باستهلاكاته وادخاراته واستثماراته،والذى بناء عليه يتحدد متوسط نصيب الفرد فى الدخل القومى .

وإذا كانت نظريات السكان تفتضى التوازن بين معدل زيادة الدخل القومى ومعدل زيادة السكان ، تفادياً لوقوع مشكلة سكانية تؤدى إلى حدوث مجاعة فى حالة كثرة السكان ، او تقود إلى انخفاض حجم الناتج القومى الصافى بسبب عدم استغلال كل الموارد المتاحة فى حالة الناتج القومى الصافى بسبب قلة السكان ، فإن ذلك يدل على أهمية متغير السكان فى نموذج التنمية الاقتصادية .

وقد اهتم الاقتصاديون بدراسة موقع المتغير السكانى فى نماذج التنيمة التى قاموا بطرحها ، ومن اهمها نظرية عرض العمل لآرثر لويس ، ونظرية الطلب على العمل لكونتر،ونظرية المصيدة السكانية لروبرت بولدوين ، ونظرية الجهد الأدنى الحساس لهارفى لينشتين ، ونركز على النظريتين الأولى والثانية لاخميتها فى مطلبين على الترتيب .

المطلب الأول : نظرية عرض العمل غير المحدود .

المطلب الثانى : نظرية الطلب على العمل .

المطلب الأول

نظرية عرض العمل غير المحدود

نظرية عرض العمل غير المحدود عرضها الاقتصادى آرثر لويس Arther lowis فى احدى مقالاته التى نشرت فى مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية لمدرسة مانشستر عام ١٩٥٤ . وقد بناها على الواقع الذى كان سائدا فى غالبية الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث كان يوجد بها معدلات مرتفعة من النمو السكانى وبالتالى عرض غير محدود من العمال ، وما يجر إليه ذلك من بطالة وانخفاض فى الانتاجية والناتج أو الدخل القومى .

وقد عرض نظريته هذه لكى يحول الزيادات السكانية من نقمة تعوق خطى التنمية الاقتصادية إلى نعمة تدفع خطاها إلى الأمام .

وفى معرض عرضه لنظريته لاحظ على اقتصاديات هذه الدول أنها مصابة بازدواجية تقسم نظامها الاقتصادى إلى قطاعين رئيسيين : قطاع زراعى تقليدى وقطاع صناعى حديث.

الأول : قطاع زراعى تقليدى :

ينخفض مستوى التكتنولجيا المستخدمة فيه ، ومستوى انتاجية العمل البشرى ، ويحتوى على عدد كبير من السكان وبالتالى من العمال الزراعيين الذين تنتشر بينهم البطالة المقنعة فتنخفض انتاجيتهم الزراعية وبالتالى اجورهم لتصل إلى حد الكفاف على أساس أن اجورهم تحددها قوى العرض والطلب ، وطالما زاد العرض دون أن تقابله زيادة فى الطلب تناسبها فلابد أن تنخفض اسعار أجور العمال .

الثانى : قطاع صناعى حديث :

وهو قطاع حديث نسبياً يستخدم تكنولجيا متقدمة ، ويتسم بارتفاع مستوى إنتاجية عنصر العمل البشرى فيه وارتفاع اجورهم ولكن قدرته على استيعاب عمالة اكثر وخلق فرص عمل أمام العاطلين محدودة بسبب ضآلة حجم الفائض الاقتصادى فيه الذى يمكن أن يتحول إلى تراكم رأسمالى .

ويرى آرثر لويس أنه يمكن الاستفادة من هذه المشكلة السكانية فى تحقيق التنمية الاقتصادية ، بتحويل الاقتصاد القومى من الطابع الزراعى إلى الطابع الصناعى ، واستخدام الأعداد المتزايدة للسكان الموجودة فى القطاع الزراعى لتحقيق ذلك .

ويتم ذلك باجراء عمليات سحب تدريجية للعمال الزائرين وتحويلها من القطاع الزراعى للعمل فى القطاع الصناعى الحديث، وهو يعتقد أن عملية السحب هذه لن تؤثر على حجم الإنتاج الزراعى لأنهم عمال زائدون عن حاجة العمل الزراعى وبالتالى فإن انتاجيتهم الحدية فى العمل الزراعى تساوى صفراً ولن يتبقى فى القطاع الزراعى إلا العدد من العمال الكافين لتشغيله .

ولكنه يشترط لنجاح خطة السحب وبالتالى التنمية الصناعية عدم المغالاة فى أجور المنتقلين للصناعة حتى يتحقق للرأسماليين فائض اقتصادى كاف ليوجه لتحقيق استثمارات جديدة تستوعب أعداداً اخرى من العمال العاطلين ، وهكذا يؤدى استمرار هذه العملية وتكرارها إلى ان يختفى فائض العمل الزراعى فتقل البطالة ، وترتفع الانتاجية ويزداد معدل النمو الاقتصادى وبالتالى الدخول .

تقدير النظرية :

يؤخذ على هذه النظرية أنها اقامت نموذجها التنموى على حساب العمال! لما اشترطت عدم ارتفاع اجور العمل فى القطاع الصناعى عن حد الكفاف إلا بقدر ضئيل يسمح بوجود فروق نسبية بسيطة بين مستوى الأجور فى القطاعين الصناعى والزراعى ، حتى لا يؤثر على الفائض الاقتصادى الذى يعاد استثماره فى المجال الصناعى مما أفقد هذه النظرية انسانيتها فضلا عن أنها نظرة يصعب الاستمرار فى تحقيقها لأن هذه الاجور يصعب المحافظة على استمرار انخفاض مستوياتها فى ظل نفايات العمال التى تطالب دائماً برفعها وتستخدم سلاحاً فعالاً فى ذلك هو سلاح الاضرابات العمالية .

كذلك فإن هذا الفائض الاقتصادى ليس هناك ما يضمن توجيهه بأكمله للاستثمارات الجديدة ، إذ عادة ما يتعرض جزء كبير منه للتبديد فى استهلاك ترفى على يد الطبقة الرأسمالية الغنية ، أو للتوجيه نحو الاستثمارات غير الضرورية .

ومن أهم ما أخذ على تحليل آرثر لويس تبسيطه لعملية امتصاص العمالة الزراعية الزائدة وتغذية القطاع الصناعى بها إذ أن ذلك التحويل تقابله صعوبات كبيرة من شأنها أن تؤثر على القطاعين .

فلقد أثبتت الدراسات تأثر حجم الانتاج الزراعى بسبب هجرة العمال الزراعيين منه ، فليس صحيحاً أن انتاجيتهم مساوية للصفر كما قال آرثر لويس بدليل أن المحافظة على استمرار حجم الانتاج الزراعى دون انخفاض بعد عملية السحب اقتضى من عمال الزراعة المتبقين بذل ساعات عمل اكثر لتعويض النقص الذى ترتب على عملية السحب ومن تلك الصعوبات كذلك مسألة تأهيل عمال الزراعة للعمل فى الصناعة ، فهى ليست بالأمر اليسير كما

أن تكلفتها عالية وليست ثابتة بل قابلة للارتفاع عبر الزمن ، وهى نفقة تقلل من الفائض الاقتصادي ولا يكفى أن ينادى آرثر لويس بخفضها لقابليتها عادة للإرتفاع ، كما أنها مع التنمية وارتفاع تكاليف تأهيل عمال الزراعة للصناعة يزداد الطلب على العمالة الماهرة التى تتسم بالندرة مما يرفع أجورها ويخفض من حجم الفائض الاقتصادى ويعوق التنمية .

ومع ما تقدم الا أنه يحسب لهذه النظرية ما سبق الاشارة إليه من أنها عضدت من النظرة التفاؤلية للسكان ، لما حولت الزيادة السكانية من عقبة فى طريق التنمية إلى أداة تدفع خطى التنمية إلى الأمام ، مع لفت النظر إلى أنها اعتمدت فى تحليلها على حالة واحدة من الحالات السكانية الثلاث وهى حالة ازدياد السكان مما يصبغها فى هذا الشأن بالطابع المالتوسى .

المطلب الثانى

نظرية الطلب على العمال

اذا كانت نظرية آرثر لويس قد ركزت على عرض العمل فى قضية التنمية والسكان ، فان الاقتصادى السكانى كونتر S.Coontz قد اهتم فى المقابل بالطلب على العمال ، وذلك فى كتابة " النظريات السكانية وتفسيرها الاقتصادى " الذي نشر عام ١٩٥٧ .

وتعتبر هذه النظرية أن الطلب على العمال يعمل فى المدة الطويلة على تحديد المعروض من العمال ، أى يؤثر فى نمو السكان بما يحدثه من تغيرات أساسية فى أنماط الخصوبة ومعدلات الوفيات والهجرة الداخلية والخارجية .

ويوضح كونتر ذلك بأنه مع التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعى يزداد الطلب على العمال فترتفع الأجور وينتشر الرخاء وتزداد أعداد السكان ، ويفرق فى استدلاله على ذلك بين الدول المتقدمة والدول النامية .

(أ) **ففى الدول المتقدمة** : فمع التنمية الاقتصادية والتقدم الصناعى تزداد أعداد السكان بفعل عاملين هما : هبوط معدل الوفيات ، وزيادة الطلب على العمال .

ولكنه يعتبر العامل الثانى هو السبب الرئيسى فى جميع التغيرات . وقد استشهد على ذلك بما حدث فى انجلترا ابان الثورة الصناعية . ففى بداية الأمر ادى إحلال الآلات محل العمال إلى نقص الطلب على العمال ، ولكن أعقب ذلك موجات متتالية من الرخاء ، أدت إلى زيادات متصلة فى الطلب على العمال ، مما خلق مناخا من التقدم ساعد على زيادة التكاثر وأعداد السكان .

(ب) **وفى الدول النامية** : فإن برامج التنمية وتطلعاتها إلى التصنيع ستؤدى إلى زيادة الطلب على العمال فترتفع الأجور ويزداد حجم السكان بفعل عاملين هما :

الأول:هبوط معدل الوفيات :الذى يحدث مع زيادة الخدمات الصحية التى يوفرها التقدم الصناعى .

الثانى : زيادة معدلات الخصوبة : بسبب زيادة الطلب الناتج عن التقدم الصناعى .

تقدير النظرية :

عاب هذه النظرية أنها خلت من الأدلة التاريخية التى تثبت وجود صلة أو علاقة حتمية بين زيادة الطلب على العمل وزيادة حجم السكان . فالدراسات الاقتصادية تثبت أن زيادة الطلب على العمال حين تؤدى إلى رفع مستويات الأجور وترفع بالتالى من حجم القوى العاملة وحجم السكان ، فإن ذلك يحدث فى المراحل الأولى للتنمية فقط أما فى المراحل المتقدمة من التنمية فإن المستوى الثقافى للسكان يرتفع مما يؤدى إلى اتباعهم للضوابط الوقائية لتنظيم النسل فتنخفض معدلات الزيادة السكانية حتى تصل إلى الثبات كما حدث فى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية .

★★★★★★★★★★★

وبهذا القدر نكون قد انتهينا من بيان الموارد البشرية فى نموها الكمى والكيفى ، وما تعلق بمشكلتها السكانية من تحليلات نظرية ، وختمناها بالتعرض لأهم النظريات التى تبين موقع السكان فى التنمية الاقتصادية . وننتقل من خلال الفصل التالى لبيان الأنشطة الاقتصادية التى تقوم بها تلك الموارد البشرية فى انتاج السلع والخدمات اللازمة لاشباع الإنسان من تلك الموارد الاقتصادية التى سبق دراستها فى الفصل الأول .

الفصـــل الثالث

الأنشطة الاقتصادية

بعد دراسة الموارد الاقتصادية والموارد البشرية ، ينبغى التعرف على أنواع الأنشطة التى يمارسها الإنسان فى موارده الاقتصادية لينتج منها السلع والخدمات اللازمة لاشباع حاجاته المتعددة .

وتتعدد الأنشطة الاقتصادية فى أنواعها وتقسيماتها، بيد أننا سنركز على الأنواع التى اعتاد الاقتصاديون على تقسيمها، وهى الأنشطة الزراعية والصناعية والتجارية، فضلا عن النشاط الخدمى الذي نخص منه النشاط السياحى لأهميته الاقتصادية . وهى أنواع الأنشطة التى نوزعها على مباحث أربعة على النحو التالى :

المبحث الأول : النشاط الزراعى .

المبحث الثانى : النشاط الصناعى .

المبحث الثالث : النشاط التجارى .

المبحث الرابع : نشاط الخدمات السياحية .

المبحث الأول
النشـــــاط الزراعى

لا يقتصر مفهوم الزراعة Agriculture على معناها الضيق الذي يحصرها فى مجرد العناية بالأرض، ولكنه يتسع ليشمل إلى جانب (الانتاج النباتى) كلا من (الانتاج الحيوانى) بصيد الحيوانات والطيور والحشرات النافعة كالنحل وتربيتها ، وكذا (الانتاج البحرى) بصيد الأسماك والكائنات البحرية وتربيتها ، أى أنه يتسع ليشمل كل " النشاط الأولى " أقدم الأنشطة الاقتصادية التى مارسها الإنسان .

ويكتسب النشاط الزراعى أهميته من أنه يمد الإنسان بكل احتياجاته الغذائية من المنتجات الزراعية ، كما يمد صناعاته بكل الموارد الأولية التى يعتمد عليها ، فضلا عما يحتويه من مشروعات انتاجية كثيفة العمل تساهم بشكل كبير فى التخفيض من مشكلة البطالة ، حيث يعمل بالزراعة ما يقرب من نصف القوى العاملة فى العالم .

وسندرس هنا أهم جوانب النشاط الزراعى ذات الصلة الاقتصادية مثل أنواع النشاط الزراعى وسياساته وأنواع الموارد الزراعية ومشكلاته الغذائية، والأثر المتبادل بينه وبين الصناعة . والتى نوزعها على مطالب أربعة هى :

المطلب الأول : أنواع النشاط الزراعى .

المطلب الثانى : السياسة الزراعية .

المطلب الثالث : الموارد الزراعية ومشكلة الغذاء العالمية .

المطلب الرابع : الأثر المتبادل بين الزراعة والصناعة .

المطلب الأول

أنواع النشاط الزراعى

الأنشطة الزراعية بمفهومها الواسع ، تتسع لتشمل عدة أنواع من الانتاج الزراعى ، التى يمكن تصنيفها فى عدة مجموعات بحسب مدى وفرة وندرة الأرض الزراعية ، أو وفقا لمدى استقرار النشاط الزراعى ، أو من حيث السياسة الزراعية المتبعة ، أو بحسب المجال الذي يخوضه الزراعيون على النحو التالى :

أولا : من حيث مساحة الأرض الزراعية وحجم السكان :

فى هذا المجال تتنوع طرق الانتاج الزراعى، بحسب ندرة أو وفرة الأراضى الزراعية بالنسبة للأيدى العاملة فيها، إلى نوعين هما الزراعة الكثيفة والزراعة الواسعة أو الخفيفة وهما النوعان اللذان اعتمد عليهما ريكاردو فى نظريته للريع " ونوضحهما تباعا "

(١) الزراعة الكثيفة : Intensive Agriculture

تنتشر الزراعة الكثيفة فى البلدان التى تندر فيها مساحات الأراضى القابلة للزراعة فى الوقت الذي تكتظ بالسكان . مما يقتضى التوسع فى استغلالها سواء بمضاعفة المجهود أو بزراعتها طوال العام لارتفاع خصوبتها حتى يمكن تحقيق أكبر كمية من المحاصيل التى تكفى للوفاء باحتياجات هذه الأعداد الكبيرة من السكان .

ونظرا لوفرة الأيدى العاملة فى هذه الدول فإن النشاط الزراعى يعتمد عليها رغم انخفاض انتاجيتها أكثر من استعانته بالآلات الزراعية ، وذلك بسبب

انخفاض أجور العمال الزراعيين وارتفاع نفقة الحصول على الآلات الزراعية وتشغيلها . ومع ذلك فإن أراضيها تتسم بارتفاع انتاجيتها وتفتتها إلى ملكيات صغيرة ومن أمثلة البلاد ذات الزراعة الكثيفة مصر وشرق وجنوب شرق آسيا ، كالصين والهند وباكستان وكوريا واليابان .

(٢) الزراعة الخفيفة (أو الواسعة) :

ويتبع نشاط الزراعة الواسعة فى المناطق التى تتميز بوفرة الأراضى الصالحة للزراعة ، وانخفاض عدد السكان بها ، ومع ذلك فإنه يتوافر فيهم المزارعون ذوو الخبرة الفنية العالية ، كما تتوافر رؤوس الأموال اللازمة لشراء الآلات ، وتنخفض نفقة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك .

واذا كانت الأراضى الزراعية هنا أقل انتاجية من أراضى الزراعة الكثيفة، إلا أن عمال الزراعة فيها أكثر انتاجية من عمال الزراعة الكثيفة . كما أنها تتميز بأنها تحتوى على ملكيات كبيرة من الأراضى التى تقدر أحيانا بآلاف الأفدنة ، وتكون عادة فى حيازة شركات كبيرة تستثمر فيها رؤوس أموال ضخمة .

لذلك فإن نشاط الزراعة الواسعة عادة ما يعتمد على الآلات الزراعية ، والزراعة وفق نظام الدورة الملائمة التى قد تصل مدة الواحدة منها إلى ثلاث سنوات . واذا كانت هذه الزراعة واسعة فى أراضيها الا أنها متخصصة فى زراعتها حيث تتخصص فى انتاج محصول معين بشكل رئيسى نتوسع فى انتاجه ليسد حاجة الاستهلاك المحلى ويصدر للأسواق العالمية .

ويمارس نشاط الزراعة الواسعة فى أماكن محدودة من العالم التى تحتوى على أراضى حديثة الاستصلاح وأراضى السهول كما فى السهول الوسطى فى أمريكا الشمالية وسهول اليامبا فى الارجنتين ومناطق زراعة الحبوب فى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق واستراليا وكندا .

ثانيا : من حيث استقرار النشاط الزراعى :

ينقسم النشاط الزراعى من حيث مدى استقراره فى محل نشاطه أو تنقله بين الأماكن إلى نوعين :

(١)- الزراعة المهاجرة أو المتنقلة :

وهذا النشاط المهاجر يلائم خط الانتاج البدائى حيث تتوافر الأرض القابلة للزراعة بكثرة ، ولم تكن هناك رابطة بين المزارع والأرض . فتربه هذه الأراضى من نوع التربة الفقيرة فى خصوبتها التى لا تحتاج إلى عمليات حرث ولا تسميد ولا اتباع أسلوب الدورة الزراعية فى زراعتها حتى تنخفض انتاجيتها وتستنفد خصوبتها . ونظرا لتوافر الأراضى البديلة لها لذا فإنهم كانوا لا يتكلفون لاستعادة خصوبتها بل يتنقلون إلى الأراضى الأخرى البديلة التى ما زالت تحتفظ بخصوبتها ليكرروا فيها نفس العملية .

ولذلك فإنهم كانوا يعتمدون على زراعة المحاصيل المعيشية وينتجون بقصد تحقيق الاكتفاء الذاتى وليس بغرض التبادل أو التصدير.وهذه هى حال الزراعة فى أواسط أفريقيا وجنوب شرقى آسيا مثل جزر سومطره وبورنيو وبعض أماكن أمريكا الوسطى . ولكن يلاحظ أن الزراعة المهاجرة قد انخفضت إلى حد كبير نسبتها فى العالم بعد كثرة أعداد السكان واستحواذهم على أغلب الأراضى القابلة للزراعة من هذا النوع ، وبعد تحسن طرق الزراعة الحديثة وانتشارها واستخدام المخصبات من الأسمدة الحديثة التى تساعد الأرض على استعادة خصوبتها .

(٢) الزراعة الثابتة أو المستقرة :

مع التقدم الحضارى وزيادة أعداد السكان وتزاحمهم على استعمال الأراضى القابلة للزراعة ، وتوطنهم فى جماعات فى قرى أصبح المزارع يرتبط بالارض

الزراعية ليتوطن فيها أو بالقرب منها ويستقر بها ولا يهجرها محترفاً زراعاتها لمدة طويلة ، ويستخدم الطرق العلمية في زراعاتها واستعادتها لخصوبتها وإنتاجيتها ، من مخصبات ودورة زراعية وخلافة . وهذا أصبح هو الحال الغالب للنشاط الزراعى الاستقرار وعدم الهجرة لاسباب زراعية .

ثالثاً- من حيث السياسة الزراعية :

ينقسم النشاط الزراعى من حيث السياسة الزراعية التى تتبعها الدول الى ثلاثة أنواع هى :

(١)- زراعة الاكتفاء الذاتى :

تعنى زراعة الاكتفاء الذاتى ، ان يتولى كل اقليم انتاج ما يسد احتياجاته المحلية من المنتجات الزراعية ، فلا يحتاج الى الغير فى تدبيرها ، وقد كانت هذه الحالة منتشرة فى العصور السابقة حيث لم تكن تتوافر رسائل نقل البضائع والاتصال بين الدول . الامر الذي كان يصعب من حصول الدولة على ما تحتاجه من خارج حدودها .

ومع انتشار وسائل النقل الحديثة الا أن هذه الساسة مازالت تتبعها بعض الدول لاسباب أغلبها ظروف استثنائية وليست اقتصادية كالظروف الطبيعية التى تعزل بعض المناطق عن العالم ، مثل المناطق الجبلية والمناطق المدارية فى افريقيا وبعض جزر جنوب شرق اسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية ، التى ما زالت تعتمد على الزراعة البدائية المعيشية .

كما قد توقع الظروف السياسة الدول فى هذه العزلة التى تدفعها الى الاعتماد على الذات فى تدبيرها كاحتياجاتها الغذائية، كما فى حالات الحروب سواء فى اثنائها أو عند توقع قيامها ، أو فى حالات الحصار الاقتصادى التى فرضتها الدول المهيمنة على العالم كالولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على

بعض الدول مثل ليبيا والعراق وقد تتبع بعض الدول سياسة الاكتفاء الذاتى بارادتها لاسباب قومية كما فعلت دول الكتلة الشرقية الاشتراكية عقب قيام الثورة الشيوعية فى روسيا السوفيتية لتقرر مقاطعة الدول الرأسمالية نسبيا والتخلص من هيمنتها بالاعتماد على نفسها فى تدبير احتياجاتها من المنتجات الزراعية .

(٢)- زراعة التخصص :

ووفقا لهذا النمط الزراعى تتخصص الدولة فى انتاج سلعة زراعية واحدة أو عدد محدود من المحاصيل الزراعية . على اعتبار أن هذا التخصص يجعلها تتميز بميزة نسبة فى انتاج هذا المحصول تمكنها من تحقيق أكبر غله ممكنة بأقل نفقة ممكنة وهى نفقة منخفضة نسبيا فى بلد التصدير عن بلد الاستيراد كما حدث مع مصر لما تخصصت فى انتاج القطن والبرازيل فى زراعة البن وكوبا فى زراعة قصب السكر.

ولا تلجأ الدول الى التخصص الا اذا كانت تمتنع ميزة نسبية فى انتاج سلعة ما تجعلها تنتجها بعملة أكبر ونفقة أقل من غيرها سواء كانت هذه الميزة طبيعية كظروف المناخ أو خصوبة الارض أو كانت فى ميزة فنية كالاستفادة من مزايا الانتاج الكبير.

ويشترط لنجاح سياسة التخصص أن تتوافر سياسة حرية التجارة عالميا من ناحية، حتى تتمكن الدولة المتخصصة من تصدير سلعتها لاى مكان فى العالم يحقق لها دخلا أكبر،وحتى تتمكن من استيراد وما تحتاجه من سلع لم تتخصص فيها ، كما يشترط من ناحية أخرى أن تتوافر وسائل النقل الدولية للبضائع بأسعار ميسرة وبشكل منتظم والا كانت عقبة فى طريق التبادل الدولى .

ولكن يلاحظ أن سياسة التخصص تلاقى مخاطر كبيرة إذا تعرض محصولها الذي تخصصت فى إنتاجه للخسارة بسبب تغير الظروف الطبيعية محليا أو لانتشار الآفات الزراعية (دودة القطن مثلا) فأدى ذلك الى نقص حجم انتاج المحصول نقصا كبيرا . أو لو انخفضت اسعاره دوليا بسبب ظهور منافسين جدد أو لانتاج الدول الاخرى سلعا بديلة كانتاج الياف الصناعية كبديل الالياف الكساء مثل هذه الحالات تصيبي الدول المتخصصة فى انتاج سلع محدودة بخسارة اكبر من تلك التى تتعرض لها الدول التى نوعت من انتاجها الزراعى.

(أ)- الزراعة المتنوعة :

الزراعة المتنوعة حالة وسط بين سياستى التخصص والاكتفاء الذاتى تعمد فيها الدولة التى تتبعها الى تنويع غلاتها الزراعية لتتفادى مخاطر التخصص .

فعادة ما تقبل الدول أسلوب التنويع على أسلوب التخصص لان تنويع انتاج الغلات فى الارض الواحدة خلال الدورات الزراعية يؤدى الى أن تستعيد الارض خصوبتها بعكس حالة التخصص فان تتابع زراعة محصول واحد على نفسى التربة يخفض من درجة خصوبتها وكذلك من انتاجتها .

وكثيرا وفى حالة زراعة التخصص غالباً ما لا تكفى الفترة المتبقية بعد زراعة محصول التخصص من زراعة غيره،مما يفوت من فرصته زراعاتها فى هذه الفترة ، ويصيب عمال الزراعة وادواتها بالبطالة خلالها . أما مع التنوع الزراعى فيمكن الاستفادة من زراعة الارض بأكثر من محصول خلال السنة أو خلال الدورة الزراعية الواحدة.

كما أن الدولة اذا تعرضت للخسارة مع التنوع فى أحد منتجاتها الزراعية فإنها تكون خسارة جزئية عادة ما يعرضها الارباح التى تجنيها فى نفس العام من المنتجات الاخرى،أما فى حالة التخصص فان خسارتها تكون كلية جسيمه وبالتالى ويصعب تعويضها .

رابعا- من حيث نوعية النشاط أو مجاله :

فالنشاط الزراعى لا يقتصر على مفهومه الضيق الذي يحصره فى الانتاج النباتى ، وانما يتسع مفهومة ليشمل فضلا عنه على عدة أنواع أو مجالات على النحو التالى :

(١)-الزراعة البحتة :

وينطوى على الانتاج النباتى لذى يهتم برعاية الارض الزراعية وانتاج النبات منها ، كما يتسع ليتضمن العناية بالاشجار والغابات .

(٢) الرعى :

وينصرف نحو أى الانتاج الحيوانى الذي يتضمن نشاط رعى الماشية من الاغنام والبقر والبعير وغيرها سواء التى ترعى على الاعشاب فى المراعى الطبيعية، أو التى يتم رعايتها لخدمة الارض ، أو التى يتم تربيتها للتجارة أو بقصد الدر والنسل والحصول على منتجتها الغذائية وغير الغذائية كما تتسع لتشمل تربية الطيور والحيوانات الاخرى غير الماشية كالخيول والحمير والبغال وغيرها .

(٣)- الصيد : ويشمل صيد الأسماك من البحار والأنهار وتربيتها فى مزارع صناعية، وكذلك صيد الحيوانات وما يرتبط بها من عمليات الاستفادة بجلودها وأشعارها وأو بارها ... الخ .،

المطلب الثاني

السياسة الزراعية

نظرا لاهمية النشاط الزراعى باعتباره المصدر الوحيد لغذاء الإنسان ، وكذلك المصدر الرئيسى لانتاج معظم المواد الاولية أو الخام التى يعتمد عليها النشاط الصناعى ، لذا فإن الحكومات قد ترددت بين سياستين تتعامل بها مع هذا القطاع الهام من النشاط الإقتصادى وهما سياسة التدخل الزراعى وسياسة الحرية الزراعية .

أولا – سياسة التدخل الزراعى :

مع انتشار التقلبات الإقتصادية التى تتعرض لها المجتمعات من حالات كساد أو ركود وحالات رخاء أو انتعاش، وما تتعرض له بالتالى من أزمات إذا طالت مدة الركود أو بسبب اندلاع الحروب أو توقعها أو غيرها من الاسباب ، فان كثيرا من الدول قد دأبت على التدخل فى النشاط الزراعى لحمايته من تلك التقلبات ولضمان استمرار المنتجين فى ممارسة نشاطهم الزراعى الهام ، ولتوفير المنتجات الزراعية الضرورية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة . وقد إتخذ التدخل الزراعى والاقتصادى عدة صور أهمها ،

(١)- التأثير على العرض :

وهى سياسة تهدف إلى توفير المنتجات الزراعية بكميات كافية لاستيعاب الطلب المتزايد عليها بسبب التزايد السكانى والتوسع الصناعى من ناحية ، ولتوفيرها بأسعار معتدلة تتناسب ودخول المستهلكين وتضمن تحقيق هامش ربحى معقول يكفى لأن يستمر المنتجون الزراعيون فى ممارسة نشاطهم الزراعى من ناحية أخرى ،

ووسائل تحقيق هذه السياسة متنوعة ، منها التدخل التشريعى لتحديد المساحات الواجب زراعتها الدولة من السلع التى ترغب فى توفيرها ، مثل

القرارات الوزارية التى كانت تصدر فى مصر لتحديد مساحة الارض التى ينبغى زراعتها بالقطن أو بالقمح أو بالأرز .

ومن أدوات هذه السياسة كذلك منح المنتجين الزراعيين اعانات تحفزهم على الاستمرار فى زراعة سلع ضرورية معينة. أو دخولها السوق بأسعار تتجاوز أسعارها الجارية حتى تضمن للمنتجين الزراعيين الدخول الكافية للمداومة على زراعتها لأهميتها القومية ، وقد يكون وعمها أو شرائها للسلع بقصد توفيرها للمستهلكين بأسعار رخيصة تلائم دخولهم .

ولكن هذه السياسة قد ترتب أثاراً سلبية تتجاوز أحيانا أهدافها المرجوة منها، مثل العبء المالى الذي تلحقه بميزانية الدولة بسبب دعمها للسلع ، فضلا عن أنها تؤدى إلى تواكل المنتجين الزراعيين واعتمادهم عليها ، وأحيانا ما لا تصل هذه الاعانات إلى مستحقتها من المزارعين الحقيقيين، حين يستولى عليها ملاك الاراضى بما يحققونه من دخول ريعية كما قد لا تصل إلى مستحقتها من المستهلكين حين لا تعرض هذه المنتجات بأسعار منخفضة .

(٢)- التأثير على الطلب :

للآثار السلبية التى تترتب على سياسة دعم المنتجين فان بعض الحكومات تلجأ إلى دعم المستهلكين ، حيث يزداد طلبهم على المنتجات الزراعية الضرورية .

ومن أدوات تحقيق ذلك شراء الدولة لهذه المنتجات الضرورية كالقمح والأرز والقطن وبذور صناعة الزيوت ثم تقوم بتهيئتها للاستهلاك المباشر وبيعها للمستهلكين فى صورة دقيق و خبز وأرز وزيت طعام وملابس شعبية بأسعار مدعمة ، سواء بطرحها مباشر عليهم أو عن طريق ما يعرف فى مصر ببطاقات التموين . كما يتخذ دعم المستهلكين الصورة النقدية بزيادة أجورهم ومرتباتهم أو دخولهم عامة، مما يؤدى إلى زيادة الطلب بزيادة الدخل.

ولكن هذه السياسة ـــ ـــ من النقد إذ عادة ما لا يصل هذا الدعم إلى مستحقيه حيث يستولى على معظمة الوسطاء من التجار التموين أو مما تعارف على تسميتهم بالدلالين الذين يتمتعون بقدرة تمكنهم من الاستحواز على تلك السلع المدعمة وبيعها للمستهلك الحقيقى بأسعار مرتفعة مصادرين بذلك مبالغ الدعم فلا تصل إلى مستحقيها فضلا عما تمثله سياسة الدعم العينى أو النقدى من عبء مالى على الخزانة العامة للدولة

(٣)- تسعير السلع :

تقوم الحكومات بتسعير بعض المنتجات الزراعية ليكون بمثابة الحد الأدنى لأسعارها ، بحيث إذا هبط سعرها الجارى فى السوق عن هذا الحد قامت بشراء هذه المنتجات من المزارعين بالأسعار التى حددتها لتضمن لهم حدا أدنى من الدخل يحفرهم على مداومة نشاطهم الزراعى ،

وعادة ما تلجا الحكومات لتلك السياسة مع السلع الضرورية ، كما ظل متبعا فى مصر لمدة طويلة على سلع القطن والقمح والأرز ، بل وأحيانا ما كانت تلزم المنتجين الزراعيين بتوريد هذه المحاصيل إليها لتشتريها بالأسعار التى حددتها حماية المستهلكين ، إذا ما كانت أسعارها الجارية مرتفعة فى السوق عن هذا الحد الأدنى المسعر جبريا .

ولكن سياسة التسعير على الرغم من أنها تهدف إلى حماية الطرفين المنتجين الزراعيين والمستهلكين ، إلا أنها يؤخذ عليها أنه غالبا ما لا تتمكن الحكومات من اجراء التسعير العادل الذي يراعى مصلحة الطرفين ، إذ قد يكون مرتفعا فيضر بالمستهلكين وقد يكون منخفضا فيضر بمصلحة المنتجين الزراعيين .

٤- تقييد الاستيراد :

وتهدف هذه الطريقة إلى حماية المنتجين الزراعيين من المنافسة الأجنبية ، والتى تؤدى إلى إنخفاض أسعار المنتجات الزراعية المحلية مما

يعرضهم للخسارة ويجعلهم يتحولون إلى نشاط إنتاجى آخر ، أو يعرضهم لخطر البطالة وما يجر إلية ذلك من آثار وخيمه على الإقتصاد القومى ، باعتبارهم قوة استهلاكية كبيرة تؤدى بطالتها إلى إنخفاض الطلب الكلى فينخفض حجم التشغيل ومعدل الاستثمار وبالتالى الدخل القومى .

وتقييد الاستيراد يكون عادة بتلك الوسائل الحمائية التى تفرضها الحكومات على الواردات الاجنبية ، سواء بفرض رسوم جمركية عليها ترفع من أثمانها لتتجاوز أثمان مثيلاتها من المنتجات المحلية ، أو بتحديد

الكميات المستوردة منها وفقا لما يعرف بنظام الحصص لينخفض عرضها من المعروض من المنتجات المحلية .

ولكن هذا الأسلوب المقيد للاستيراد لم يسلم هو الآخر من النقد على إعتبار أنة يقابل بأسلوب المعاملة بالمثل الذي تتبعه الدول الأخرى حيال صادراتنا الوطنية ، مما يؤثر سلبياً على حجم التجارة الدولية ويصيب ميزان المدفوعات بالعجز . إلى جانب ما يؤدى إليه تقييد الاستيراد من رفع مستوى الأسعار محليا وما يترتب عليه من زيادة العبء على ذوى الدخول المحدودة .

ثانيا – سياسة حرية الزراعة :

على الرغم من أهمية التدخل الحكومى لتنظيم النشاط الزراعى وتقويمة وحمايته لأهميتة كمصدر للغذاء وللإنتاج الصناعى ، إلا أن أدوات التدخل المذكورة قد لاقت صعوبات كثيرة لما ترتب عليها من آثار سلبية كبيرة دفعت كثيرا من الحكومات إلى هجرانها .

وقد دعت ظاهرة العولمة التى تسود العالم الآن حكومات معظم الدول إلى اتباع سياسة حرية الزراعة بمنتج المزارعين حرية اختيار أنواع السلع الزراعية التى يقومون بانتاجها .. حرية تحديدهم لاسعارها .

فالنظام العالمى الجديد يفرض عن طريق إتفاقيات الجات على حكومات دول العالم أن تتبع فى تجارتها الدولية سياسة حرية التجارة. ويعنى ذلك أنها يمتنع عليها وضع القيود أمام إنسياب حركة التجارة الدولية ، مما من شأنه أن يحد من قدرة الدولة فى اتباع سياسات حمائية أمام السلع المستوردة لحماية منتجاتها المحلية

ففى ظل تنفيذ إتفاقيات الجات لن تتمكن الحكومات من تقييد الاستيراد ، إذ يمتنع عليها فرض رسوم جمركية على السلع الاجنبية أو تقييدها بنظام التخصيص . بل إنها لا تستطيع أن تعرض منتجاتها الوطنية فى الأسواق الخارجية بأقل من نفقه إنتاجها أو من سعر عرضها في السوق المحلى ، وإلا كان ذلك التصرف من قبيل سياسة الإغراق الممنوعة دوليا والتى تعرضها لعقوبات إقتصادية دولية .

ونعتقد أن سياسة حرية الزراعة لن يكتب لها الدوام كسياسة التدخل الزراعى . إذ أن كلا منهما يمثل موقفا متطرفا مغالى فيه ! فسياسة التدخل كانت تكبل أسواق المنتجات الزراعية بالقيود التى كانت تعوق النشاط الزراعى أكثر مما تدعمه ! وفى المقابل فإن سياسة الحرية تترك لأطراف التعامل فى السوق الزراعية الحبل على الغارب ليمارسوا ألوان التصرفات التى قد تضر بهذا القطاع الانتاجى الهام .

لذلك فإن الحكمة تقتضى إتباع سياسة وسط ترعى النشاط الزراعى وتحافظ على مصالح المنتجين الزراعيين فى تحقيق دخل مناسب . كما ترعى مصالح المستهلكين فى توفير المنتجات الزراعية الضرورية بكميات مناسبة وبأسعار معقولة ، وهو ما يقتضى من الحكومات أن تمنح القطاع الزراعى قدرا من الحرية فى ممارسة نشاطه ، مع إحتفاظها بأدوات التدخل فيه إذا انحرف عن مساره الطبيعى ليضر بالمصلحة القومية

المطلب الثالث

الموارد الزراعية ومشكلة الغذاء العالمية

إذا كان البحث هنا يتعلق بالموارد الطبيعية وتلك الإقتصادية منها ، فان موضوعية هذا البحث تقتضى التعرض لجانب من تلك الموارد الإقتصادية وهى الموارد الزراعية ، التى نتعرف عليها فى أنواعها ، ثم يلقى الصور على أهم هذه الموارد الغذائية التى تتوقف عليها حياة الإنسان وعما يربط بها من مشاكل غذائية عالمية .

أولا

أنواع الموارد الغذائية

المنتجات الزراعية متعددة منها ما هو نباتى ومنها ما هو حيوانى ، ولا يتسع مجال البحث للتعرض لها فى كل أنواعها ، لذا سيقتصر الأمر على دراسة أهمها سواء كان (نباتياً) كالحبوب والمنبهات والخيوط والألياف النباتية أو ما كان (حيوانياً) كالألياف واللحوم الحيوانية .

(أ)- الحبوب : Cereals

يزرع الإنسان أنواعا كثيرة من الحبوب الازمة لغذائه أهمها القمح والأرز والشعير والشوفان والشيلم . ويعد القمح أقدم أنواع الحبوب وأوسعها إنتشارا لقبوله للزراعة فى بيئات مختلفة إلى جانب اعتماد الإنسان عليه كغذاء رئيسى.

وتتسم الحبوب بالاقليمية سواء فى زراعتها أو فى إستهلاكها . والأقاليم التى تنتج كل نوع من أنواع هذه الحبوب تتشابه فيما بينها فى ظروف إنتاجها بحيث يمكن إخضاع إنتاج كل نوع منها فى كل إقليم من هذه الاقاليم لشروط واحدة طبيعية أو بشرية . وهى إقليمية فى إستهلاكها حيث أن معظم الدول التى تنتجها فإنها تنتجها بغرض الإستهلاك المحلى ولا تصدر منها إلا

نسبة ليست بالكبيرة . ويوازن إنتاج القمح نسبة ٢٢% من الإنتاج العالمى ، بينما يوازن نسبة إنتاج الأرز ٣,٢% من إنتاجه العالمى وفقا لتقديرات منتصف التسعينات .

(ب)ـ المنبهات :

وأهم المنبهات المستخدمة عالميا الشاى والبن وما يرتبط بهما من السكر الذي يستخرج من نباتات قصب السكر والبنجر ، وكان يستخرج فى الماضى من بيانات الذرة والاسفندان .

وهذه السلع الأصل فيها عدم الإقليمية إذ تزرع فى ظروف طبيعية خاصة من مناخ وتربة لا تتوافر إلا فى أماكن معينة من العالم . كما أنها تنتج ليس للاستهلاك المحلى فحسب ولكن للتجارة الدولية ، فالبن مثلا يقدر نسبة التبادل الدولية منه بحوالى ٧٥% من الإنتاج العالمى .

(جـ)ـ الخيوط والألياف :

تعد الخيوط والألياف من المنتجات الزراعية الهامة التى تغذى الصناعة بالمواد الخام وهى تختلف فى أنواعها من حيث أصل إنتاجها إلى نوعين :

١- **خيوط وألياف من أصل نباتى :** وتمثل الأصل بالنسبة للخيوط والألياف وأهمها القطن والجوت والكتان .

٢- **خيوط وألياف من أصل حيوانى :** وأهم أنواعها الصوف والحرير .

ويضاف إلى ما تقدم الألياف الصناعية كالنايلون والداكرون وغيرها ، ولكنها لا تعد من المنتجات الزراعية لأنها لا تستخرج من أصل نباتى أو حيوانى .

وتستخدم الألياف والخيوط فى صناعات مختلفة ، إذ بعضها يدخل فى صناعة المنسوجات والملابس كالقطن والصوف والحرير والكتان والنايلون والداكرون ، والبعض الآخر يستعمل فى صناعات أخرى مثل صناعة الأكياس

والحبال وغيرها من الجوت وقد تتعدد إسيتعمالاتها كالقطن الذي يدخل فى صناعة المنسوجات والسجاد وإطار السيارات .

ويلاحظ أن الخيوط والألياف وإن كانت واسعة الاستعمال فى الصناعة على النحو المتقدم ، الا أنها بالنسبة للانتاج الذراعى (النباتى والحيوانى) ضيقة الإنتشار ، إذ ينحصر إنتاجها فى مناطق محدودة ومعينة من العالم فالصوف مثلا ينتج بصفة رئيسية فى خمس دول ، والقطن فى سبع دول بينها مصر ، والحرير الطبيعى فى دولتين هما الصين واليابان ، بل ان باكستان تحتكر إنتاج الجوت فى العالم .

ولكن يلاحظ أنها عالمية فى إستهلاكها ، حيث لا ينحصر إستهلاكها على أقاليم إنتاجها خاصة صناعة المنسوجات ولذلك فإنها تمثل نسبة كبيرة من التجارة الدولية .

(د)- اللحوم والأسماك :

يدخل الإنتاج الحيوانى ضمن النشاط الزراعى ويكتسب الإنتاج الحيوانى أهمية كبيرة بالنسبة له إذ أنه يمده بأهم أنواع السلع الغذائية وهى اللحوم اللازمة لبناء جسم الإنسان بما تحتويه من مواد بروتينية وفيتامينات ومعادن وفوسفور وكالسيوم وهى ما تدخل كذلك فى تكوين الاسماك .

ولقد زادت استعمالات الثروة الحيوانية إذ لم تعد تقتصر على إمداد الإنسان بالغذاء من اللحوم والدهون والألبان وغيرها . وانما اتسعت وجوه الإنتفاع بها فأصبحت العظام تستعمل فى صناعة الأسمدة ، والحوافر فى صناعة الصمغ ، والشحوم فى صناعة عدد من المواد الكيمائية ، والجلود فى مختلف الصناعات الجلدية والألبان فى إنتاج الجبن والسمن وغيرها من منتجات الألبان .

وينتشر الإنتاج الحيوانى للحوم والألبان ومنتجاتها فى عديد من دول العالم ، وتأتى أوربا وأمريكا الشمالية وأستراليا وبعض دول أمريكا اللاتينية فى

مقدمتها . وتحتل تجارتها الدولية نسبة كبيرة من حجم إنتاجها العالمى . أما الأسماك فتتركز مراكز إنتاجها فى المناطق الساحلية وينخفض معدل تبادلها الدولى بسبب زيادة نسبة إستهلاكها المحلى .

ثانيا

مشكلة الغذاء العالمية

سنتناول مشكلة الغذاء من حيث : مفهومها ، محاولات حلها ، ومستقبلها :

مفهوم المشكلة :

تلقى مشكلة السكان بظلالها على مشكلة الغذاء فى العالم . فطرفا المعادلة فيها واحد وهما: معدل زيادة السكان ومعدل زيادة الغذاء ، إذ يرتفع المعدل الأول على الثانى فى سرعته وحجمة ، مما يؤدى إلى زيادة الطلب على الغذاء على المعروض منه وتحدث فجوة بينها تؤدى إلى انتشار المجاعة وما يترتب عليها من أمراض ووفيات . وعموما فإن لمشكلة الغذاء وجهين أحدهما كمى والآخر كيفى .

١- أما وجهها الكمى : فيتمثل فى عدم كفاية الغذاء :

فتقع المشكلة فى وجهها الظاهرة حين لا يكفى حجم المنتج من الغذاء للطلب المتزايد علية من السكان وهم الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة ، والأثر المترتب على ذلك هو الموت جوعا ، وهنا تقع المسؤلية على المجتمع كله .

٢- وأما وجهها الكيفى: فيتمثل فى سوء التغذية:

فالوجه الباطن لمشكلة الغذاء هو سوء التغذية الناتج من عدم قدرة الأفراد من ذوى الدخول المحدودة والفقراء ، على الحصول على القدر اللازم من الغذاء الاساسى والذي يبلغ ٣٥٠ سعرا حراريا فى اليوم ، ومن

البروتينيات والفيتامينات والمعادن وغيرها من المواد الواجب توافرها فى الغذاء السليم للإنسان .

فاذا فلم يحصل الإنسان على نوعية الغذاء الذي يوفر له يوميا هذه السعرات الحرارية ، فإنه يصاب بسوء التغذية ، وما يترتب عليها من أمراض تؤدى إلى ضعف الإنسان وتدهور حالته الصحية الجسمانية والفكرية مثل أمراض البرى برى وما لذلك من أثر سلبى على إنتاجيته وبالتالى على دخلة حيث يظل على حالة من الفقر وعدم القدرة على الحصول على الغذاء ويقوده بالتالى إلى الموت .

محاولات حل هذه المشكلة :

ومعنى ذلك أن الذي يعانى من مشكلة الغذاء بوجهيها المذكورين هم الفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة أو المحدودة ، ويتركزون فى الدول النامية أو الفقيرة ويمثلون الآن حوالى ٨٠% من سكان العالم . والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل حاول الإنسان التصدى لهذه المشكلة والتغلب عليها؟ و إلى أية درجة توصل المجتمع الانسانى إلى حل لها؟ للاجابة على ذلك نفرق بين وضعين مرت بهما هذه المشكلة : الوضع السابق على العقدين الاخريين من القرن العشرين ، والوضع الراهن لهذه المشكلة .

(أ)- الوضع السابق للمشكلة :

نقصد بوضع مشكلة للغذاء السابق أى حالها فى فترة سبعينيات القرن العشرين وما قبلها . فلقد شهدت هذه الفترة وما قبلها وقوع مجاعات كبيرة على المستوى العالم ، قامت برصدها وتتبعها منظمة التغذية والزراعة العالمية الفاو (F.A.O) التابعة للأمم المتحدة ، ودراستها ومؤتمراتها التى عقدتها خلال السبعينيات ، مثل المؤتمر العالمى لمعالجة أزمة الغذاء الذي عقد فى نوفمبر سنة ١٩٧٤ واعتبر عام ١٩٧٤ السنة العالمية للسكان . وكان شعاره "عالم واحد للجميع" وأنشأ مجلس الغذاء العالمى لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر

، والذي توصل فى اجتماعه السنوى الرابع عام ١٩٧٧ بالمكسيك إلى "إعلان المناهضة للجوع" الذي ناقشـــته الجمعية العامـــة للأمـــم المتحـــدة فى دورتها الـــ (٣٣) فى سبتمبر عام ١٩٧٨ . ولقد جسدت أرقام تقرير منظمة الفاو والذي أعلنته عام ١٩٧٤ حجم مشكلة الجوع فى العالم . إذ بينت أنه يموت كل يوم فى الدول النامية أكثر من مائة ألف نسمة بسبب الجوع ، كما يموت ما يقرب من (٨٠ : ١٠٠) ألف نسمه يومياً بسبب أمراض سوء التغذية ، بينما يعيش ما يقرب من مليار نسمة آخرون فى فقر وبؤس يهددهم الضعف الجسمانى والتأخر العقلى المترتب على الجوع المزمن .

كما بين تقرير منظمة الفاو أن حوالى ١٥% من سكان العالم لا يحصلون على القدر الكافى من الطعام ، وأن حوالى نصف سكان العالم يعانون من سوء التغذية .

وهى مشكلة تسبب فى وقوعها أسباب اقتصادية عديدة أهمها :

١- زيادة السكان بمعدل أكبر من معدل زيادة الغذاء .

٢- زيادة الطلب الكبير على الغذاء بمعدل أكبر من معدل الزيادة الانتاجية .

٣- ارتفاع أثمان الحبوب وتكاليف الشحن .

٤- إنخفاض دخل الفرد فى الدول النامية واتساع دائرة الفقر .

وقد أدت هذه الحالة السيئة التى وصلت إليها مشكله الغذاء فى العالم إلى أن تبنى كثير من الاقتصاديين النظرة المتشائمة حيال هذه المشكلة ، حيث توقعوا إنفجارا سكانيا ووقوع كارثة عالمية بسبب نقص الغذاء مع نهاية القرن العشرين ! وقد نشرت هيئة الأغذية والزراعة تقريراتها المجسمة لهذه المشكلة مع أواخر الخمسينات من القرن العشرين وما تتوقع أن تصل اليه فى عام ٢٠٠٠ حسبما هو موضح بالجدول التالى :

جدول رقم (١)

لبيان تقديرات نمو السكان والغذاء فى العالم بين عامى ١٩٥٨ : ٢٠٠٠

السكان سنه ١٩٥٨ (بآلاف الملايين)	السكان سنه ٢٠٠٠ (بآلاف الملايين)	رقم قياسى للمعروض من الطعام	رقم قياسى للمطلوب من الطعام
٢,٨٥٩	٦,٢٦٧	٤,٨٤٨	١١,٨٢٩

المصدر : د . صلاح الدين نامق إقتصاديات السكان ص ١٦٦

وتوضح بيانات هذا الجدول مدى الفجوة بين حجم السكان وعرض الطعام سواء فى نهاية خمسينيات القرن العشرين أو مع نهايته . وهى أرقام تقديرية وليست فعلية ، فهل تحققت نبوءتهم الآن بعد أن تخطينا القرن العشرين ودخلنا فى الألفية الجديدة ؟

(ب)- الوضع الحالى للمشكلة :

المتأمل للوضع الحالى بعد إنتهاء القرن العشرين الميلادى ليتضح له بجلاء أن تقرير هيئة الأغذية والزراعة بالنسبة لقضية نمو السكان فى العالم قد تحقق فعلا عام ٢٠٠٠ حيث تجاوز حجم سكان العالم (٦) بليون نسمه .

أما توقعهم بالنسبة لنمو الغذاء فى العالم فلم يتحقق ، وإنما الذي حدث هو العكس . فلقد زاد إنتاج الغذاء فى العالم فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين بمعدل فاق معدل نمو السكان ، حتى زاد المعروض من الغذاء عن الطلب عليه ، مما أدى إلى إنخفاض أسعارها بنسبة ٤٠% عام ٨٩/ ١٩٩٠ عما كانت عليه فى أعوام ١٩٨١/٧٦ . ولم تقتصر الزيادة على كم الغذاء وإنما شملت كيفيته إذ ارتفع نصيب الفرد من السعرات الحرارية إلى ما يجاوز ٢٧٠٠ سعرا حراريا فى اليوم .

وقد قل عدد السكان الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية فى العالم من $\frac{٣}{٥}$ سكان العالم عام ١٩٨٠ إلى نسبه تتردد بين $\frac{١}{٦}$ ، $\frac{١}{١٢}$ من سكان العالم فى نهاية القرن العشرين .

وهناك عوامل أو أسباب أدت إلى زيادة إنتاج الغذاء فى العالم أهمها:

١- التوسع الأفقى : فى مساحة الأرض الزراعية .

٢- التوسع الرأسى : فى الزراعة بزيادة إنتاجية الأرض والعناية بالرى والصرف .

٣- التدخل الحكومى : المجدى فى الزراعة والذي أدى إلى زيادة الإنتاج الغذائى.

مستقبل مشكلة الغذاء :

ولكن هل يعنى ما تقدم أن مشكلة الغذاء قد إنتهت من العالم ؟ للاجابة على ذلك تتوقف على كيفية توزيع الغذاء بين شعوب العالم ، وعما إذا كان الفقر قد انتهى من العالم أم لا .

فواقع العالم الآن يشهد بسوء توزيع الغذاء بين مناطق العالم ، وأن أفريقيا هى أقل مناطق والعالم حظاً فى الغذاء إذ أن معدل إنتاج الغذاء فيها ينمو بمعدل أقل من معدل زيادة السكان بها . فمؤشر نصيب الفرد من الغذاء فى كثير من الدول الافريقية قد انخفض من (١٠٠) فى الفترة بين (٦٠-١٩٧٠) إلى (٨٠) فى عام (١٩٩٠) . كما أن مشكلة سوء التغذية ما زالت قائمة بها حيث ينخفض نصيب الفرد من السعرات الحرارية بها عن ٢٠٠٠ سعر فى اليوم .

كما أن المؤشرات الإحصائية تدل على أن الفقر مازال موجوداً فى العالم ، وأنه ينتشر بين الدول النامية غير النفطية . ويعنى الفقر أن أصحابه لا يستطيعون الحصول على كفايتهم من الغذاء ، لسبب واضح وهو أنهم لا يملكون ثمن الغذاء ، حيث ينخفض متوسط دخل الفرد عن ٤٠٠ دولار فى العام . فوفقا للبيانات المتوفرة فى هذا الأمر يمكن تقسيم الدول النامية إلى مجموعات حسب متوسط دخل الفرد فيها ومدى حصوله على السعرات الكافية من الغذاء للعمل والانتاج ، وسنجد أن ٣٥% منهم فقط هم القادرون على الحصول على الغذاء ، بينما ٥١% من السكان من ذوى الدخول المنخفضة ،

و١٤% منهم من أصحاب الدخول المتوسطة وكلاهما يعانون نقص الغداء وسوء التغذية .

ومعنى ما تقدم أن مشكلة الغذاء وإن خفت حدتها عما سبق من عقديين من القرن العشريين إلا أنها ما زالت قائمة بين الدول النامية وهم يمثلون ٨٠% من سكان العالم . وأنها مازالت على حدتها فى الدول الأفريقية ، وأنهم يحتاجون إلى نظرة إنسانية من الدول المتقدمة والغنية لتقديم المعونات الغذائية لهم ، مع إعانتهم فنيا على التوسع الزراعى وزيادة إنتاجهم من الغذاء. وإن كانوا فى حاجة إلى وقفه مع أنفسهم لتنظيم النسل وزيادة انتاجهم حتى لا يكونوا عالة على غيرهم .

المطلب الرابع

التأثير المتبادل بين الزراعة والصناعة

ساد اعتقاد خلال القرن العشرين بأن التصنيع هو أسرع طريق لتحقيق التنمية الإقتصادية ، واقترن تقدم الأمم بمدى إتجاهها نحو التصنيع ، وبأن تخلفها يكون بسبب إعتمادها على الزراعة ، لذلك قامت كثير من الدول النامية بالتحول نحو الصناعة على حساب الزراعة .

وقد ثبت خطأ هذا الاعتماد فالمجتمع الصناعى البحت ليس أحسن حظاً أو تقدما من المجتمع الزراعى البحت ، فكلاهما ينقصه الكثير ، بل إن المجتمع الذي يجمع بين النشاطين تكون فرصته أفضل لتحقيق التنمية والتقدم من المجتمع الذي يعتمد على أحدهما ويهمل الاخر ، وأبرز مثال على ذلك هو المجتمع الهندى الذي حقق تقدماً صناعياً كبيراً والإعتماد فى نفس الوقت على قاعدة زراعية واسعة .

ومن هنا فإن لكل من النشاطين تأثير المتبادل على الآخر على النحو التالى :

أولاً

أثر الزراعة على الصناعة

يعد النشاط الزراعى هو أقدم الأنشطة الإقتصادية عامة ، وما زال يشغل مكانة كبيرة بين جميع أوجه الأنشطة الأخرى ، إذ ما زال ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون على الزراعة ويستمدون دخولهم منها . بل إن نجاح الصناعة يتوقف إلى حد كبير على تطور وازدهار الزراعة ، إذ تؤثر التنمية الزراعية على التنمية الإقتصادية فى عدة نواحى أهمها الاتى :

١ـ تمد الصناعة بالمواد الاولية :

فمد الزراعة المحلية الصناعة بالمواد الأولية يوفر على الإنتاج الصناعى نفقات إستيراد تلك المواد الأولية ، خاصة وأنه يوفرها بالعملة

المحلية وبأسعار رخيصة ، مما من شأنه أن يساعد على تسارع خطى التنمية ويرفع من معدلاتها . إلى جانب توفير الزراعة لعمال الصناعة غذاءهم .

٢ـ تمد الصناعة بالقوى العاملة فى المراحل الاولى للتنمية :

القطاع الزراعى عادة ما يعانى من بطالة مقنعة إذ يحتوى على عدد كبير من العمالة الذائدة ، والتى توجد عادة فى المراحل الأولى للتنمية نحو الصناعة ، مما يساعد على تنمية الوحدات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التى تعتمد على الأيدى العاملة الكثيفة .

٣ـ تزيد من الطلب على المنتجات :

فنمو الزراعة يزيد من دخول العاملين فيها وهم يمثلون ما يقرب من نصف القوة العاملة للمجتمع ، مما يزيد من طلبهم على المنتجات الصناعية . فتتوسع الصناعة إستجابة لهذا الطلب المتزايد .

٤ـ تمول الصناعة برأس المال الازم :

ويأتى هذا من ازدهار الزراعة وزيادة إنتاجها بالقدر الذي يجعلها تصدر الفائض الزراعى للخارج ، مما يزيد من الدخل القومى من العملات الأجنبية ويمكن الدولة من استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية للتنمية الإقتصادية .

ولعل ما تقدم يدل على أن التنمية الصناعية تبدأ من التنمية الزراعية وليس على حسابها ، حتى لا تتخلف التنمية الزراعية عن التنمية الصناعية نتحدث فجوة بينها ويصاب الاقتصاد بخلل هيكلى يؤدى إلى بطء عمليات التنمية فى القطاعين . وتعد كوريا الجنوبية أقرب مثال على نجاح التنمية التى تعتمد على القطاعين الزراعى والصناعى معا .

ثانيا
أثر الصناعة على الزراعة

أثبت التجارب العلمية التى مرت بها دول العالم خاصة الدول الاوربية إبان الثورة الصناعية ، أن للتقدم الصناعى آثاره الايجابية على القطاع الزراعى والتى تتمثل أهمها فى الآثار التالية :

١ـ زيادة إنتاجية عمال الزراعة :

فالتقدم الصناعى ساعد المنتجين الزراعيين على الاستعانة بوسائل الميكنة الزراعية مما رفع من إنتاجية عمال الزراعة ،

٢ـ زيادة الدخل الزراعى :

فاستخدام الآلات فى الزراعة واحلالها محل العمال يوفر من الأجور المدفوعة مما يؤدى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ويزيد بالتالى من الدخل الزراعى . كذلك إحلالها الآلات محل الحيوانات المستغلة فى العمل الزراعى يوفر نفقة غذائها كما يزيد من الدخل الزراعى .

٣ـ التوسع الزراعى :

فاستخدامات الآلات فى الزراعة ساعد على التوسع الأفقى فى الزراعة بزراعة أرض جديدة لم تكن تستغل زراعيا ، كما أدى إستعمال الأسمدة المصنعة وغيرها من المخصبات الصناعية والمبيدات إلى زيادة خصوبة التربة وزيادة إنتاجيتها مما ساعد على التوسع الرأسى فى الزراعة . بل إن إستخدام الآلات فى الزراعة أدى إلى إكتشاف مواد زراعية وهى المواد المتخلفة عن التصنيع الزراعى مما زاد من الدخل الزراعى ، مثل إستخدام الفراكات فى ضرب الأرز الذي أنتج مواد جديدة مثل رجيع الكون والكرمة اللذين دخلا فى صناعة الأعلاف وفى صناعة بعض أنواع الزيوت .

٤ـ التوسع فى إنشاء البيئة الأساسية للزراعة :

فالآلات الحديثة فى الحفر والتشييد مكنت المنتجين الزراعيين من حفر القنوات والترع والمصارف وبناء الحواجز وغيرها من الأشياء الأساسية التى تزيد من الإنتاجية الزراعية .

ولعل ما تقدم يدل على ضرورة الاهتمام بالقطاعين الزراعى والصناعى معا ، وليس على أحدهما دون الآخر ، مع التأكيد على أن التنمية الصناعية والتقدم الصناعى تبدأ من العناية بالتنمية الزراعية والتقدم الزراعى .

المبحث الثانى
النشـــاط الصناعـــى

تعد الصناعة أحد الاعمدة الرئيسية التى تقوم عليها التنمية الإقتصادية، إذ تساهم فى زيادة الإنتاجية فى القطاع الصناعى وفى جميع قطاعات الاقتصاد القومى الأخرى ، كما يعتبر القطاع الصناعى القطاع الدافع لعملية التنمية ، بما تخلقه صناعات التكامل من ظروف مواتية تساعد على بناء صناعات جديدة ، وتغيير حجم وهيكل الصناعات القائمة فيزداد حجم نموها ونحو حركة التنمية على مستوى الاقتصاد القومى ككل .

ويـــنعقد الأمـــل علـــى التنمـــية الصناعية فى القضاء على البطالة أو التخفـــيف علـــى الاقل من حجمها إلى أدنى معدلاتها بما تخلقه من فرص عمل جديدة .

ولا شك أن التنمية الصناعية بسلعها التى تنتجها ، وبزيادتها لإنتاجية العمل ودفعها لعملية التنمية الإقتصادية فى المجتمع ، وكل ذلك من شأنه أن يزيد من الدخل القومى ، فيرتفع متوسط دخل الفرد منه ، ويرتفع بالتالى مستوى المعيشة فى المجتمع .

تعريف النشاط الصناعى :

يعرف النشاط الصناعى بأنه الذي يتناول المواد الخام أو الاولية الصناعية أو الزراعية بالتحوير ، ليجعلها على الهيئة التى تشبع حاجات الإنسان من منافعها بشكل مباشر أو غير مباشر وتضم الاولى السلع الاستهلاكية بينما تضم الثانية السلع الانتاجية أو الوسيطة التى تستخدم فى إنتاج السلع الاستهلاكية كالآلات .

وبالتالى فإن عملية الإنتاج سواء الصناعى أو الزراعى لا تنطوى على خلق الإنسان لمنافع الموارد فالخلق لله وحده سبحانه وتعالى هو الذي خلق

الاشياء وأودع فيها منافعها ، وما عمل الإنسان فيما إلا باظهار هذه المنافع ليس على دفعه واحدة ولكن على مراحل ، إذ مازالت إكتشافاته لها تتوالى .

ولا يمنع هذا من نسبة خلق المنافع على سبيل المجاز للإنسان ، ولكن مع التحفظ على أن الخلق المطلق أو من العدم هو لله تعالى . وأما خلق الإنسان فهو عملية المقصود منها إظهار الإنسان وإكتشافه لمنافع الاشياء التى خلقها الله تعالى فى الأشياء وذلك عملا بقوله تعالى : (فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ) (المؤمنون: من الآية ١٤)

ونتناول النشاط الصناعى من زوايا أربع سواء فى أنواعه أو هيكله أو موارده أو جوانبه الإقتصادية ، وهى التى نوزعها على مطالب أربعه على النحو التالى :

المطلب الأول – أنواع النشاط الصناعى .

المطلب الثانى – الهيكل الصناعى .

المطلب الثالث – الموارد الصناعية .

المطلب الرابع – إقتصاديات الصناعة .

المطلب الأول

أنواع النشاط الصناعـــى

تطور النشاط الصناعى البدائى والحرفى ، إلى النشاط الريفى ، ثم الصناعات المتقدمة على النحو التالى :

(١)ـ النشاط الصناعى البدائى والحرفى :

وفى هذا النشاط يستعين الإنسان فى إنتاجه بأدوات صنعها من الموارد الطبيعية ، وهى أدوات يدوية أكثر منها آلية مثل نول النسيج ومغزل الصوف ، كان الاصل فيه هو الإنتاج للاكتفاء الذاتى حيث يعمل رب الاسرة وأفراد عائلته لانـــتاج ما يكفى لاشباع حوائجهم وليس للمبادلة ، ثم تطور ليتخذ شكل الحرف الصـــناعية التى تحتاج إلى مهارة خاصة . وكانت هذه هى حال المجتمعات قبل ظهور الثورة الصناعية .

(٢)ـ النشاط الصناعى الريفى :

وهى صناعات أكثر تقدما من الصناعات البدائية ، ولكنها عادة ما تكون صغيرة وتهدف من إنتاجها الصناعى ليس إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى ولكن إلى تحقيق فائض يتم تبادله محليا وأحيانا خارجيا من طريق التصدير . ويتركز هذا النشاط فى القرى حيث يعتمد فى صناعاته على منتجاتها الزراعية. ومن أمثلتها تصنيع وتعليب الخضر والفاكهة ، ومستخرجات الألبان كالجبن والمسلى الطبيعى ، وصناعة السجاد اليدوى . وتشجع الحكومات هذا النشاط لما يوفره من فرص عمل كثيفة تساعد فى التخفيف من البطالة ، وكذلك لتقليل الهجرة من القرية إلى المدينة للتخفيف من كثافتها وازدحامها .

(٣)- الصناعات المتقدمة :

وهى صناعات تعتمد فى عملياتها الإنتاجية على الآلات وعلى إستخدام التكنولوجيا المتقدمة ، كما ترتبط فى تشغيلها بالأنشطة الأخرى الصناعية وغير الصناعية ، سواء كانت أنشطة مغذية أو تابعة لها أو متكاملة معها ، ويتسع نطاقها ليشمل المشروعات الصناعية الصغيرة التى ينخفض رأسمالها وعدد العاملين فيها ، وكذا المشروعات الصناعية الكبيرة والضخمة التى تسعى لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير وتستخدم المنظمين والمراكز البحثية المتقدمة .

المطلب الثانى

الهيكـــــل الصنـــاعى

Industrial Structure

ينطوى الهيكل الصناعى لمجتمع ما على مجموعة من العلاقات والروابط التى تتركب منها الأنشطة الصناعية على إختلاف أنواعها والتى تسفر عن إنتاج السلع الصناعية .

تركيب الهيكل الصناعى :

ويختلف تركيب الهيكل الصناعى الواحد باختلاف الزاوية المتطور منها اليه :

١- **فبالنظر إلى نوعية النشاط الصناعى** : يتركب الهيكل الصناعى من صناعات إستخراجية (أى تعدينية) ، وصناعات إنتاجية ، وأخرى استهلاكية ، وصناعات وسيطة .

٢- **ومن حيث ملكية المشروع الصناعى** : تتنوع المشروعات الصناعية إلى مشروعات القطاع الخاص ، والقطاع التعاونى ، والقطاع المختلط . [١]

٣- **ومن زاوية الإطار القانونى للمشروعات** : ينقسم الهيكل الصناعى إلى عدة قطاعات صناعية ، إما برأسمال وطنى ، أو برأسمال أجنبى ، أو برأسمال مشترك بينهما .

٤- **ومن ناحية المكان** : فتوجد مشروعات صناعية تنشأ وتعمل داخل البلاد أو فى المناطق الحرة .

أقسام الهيكل الصناعى :

يفرق فى تقسيم الأنشطة الصناعية بين نوعين من التقسيم ، أحدهما يعتمد على نوعية منتجاتها والآخر على كيفية إنتاجها .

---

(١) تم الاعتماد هنا على مؤلف أستاذنا الدكتور واصلاح الدين فهى الموارد الاقتصادية ، القاهرة ، دار أبو المجد للطباعة ١٩٨٧ ص ١٠٩ وما بعدها .

التقسيم الأول : من حيث نوعية منتجاتها :

وبقسم الهيكل الصناعى إلى أقسام ثلاثة هى :

(١) **الصناعات الرأسمالية** : وتشمل صناعة الآلات بكافة أنواعها الكهربائية وغير الكهربائية وقطع غيارها ، ووسائل النقل بكل أشكالها (سيارات سفن طائرات ودراجات) إلى جانب صناعات الخامات والمنتجات المعدنية .

(٢) **الصناعات الوسيطة** : وتضم صناعة الخشب والجلود ومنتجاتها ، وصناعة المنتجات الكيماوية والنفطية إلى جانب صناعة الورق والطباعة ... الخ ..

(٣)ـ **الصناعات الاستهلاكية** : مثل الصناعات الغذائية كالأطعمة والمشروبات والتبغ ، والصناعات الكيمائية من غزل ونسيج وملابس جاهزة وأحذية وغيرها من الصناعات الاستهلاكية .

التقسيم الثانى : من حيث كيفية إنتاجها :

ينقسم الهيكل الصناعى إلى قسمين هما :

(١)ـ **الصناعات الاستخراجية** : **وهى الصناعات التى تعمل على إستخراج المنتجات المعدنية وقوى الطاقة من مصادرها الطبيعية مثل صناعة إستخراج الحديد والنحاس والنيكل والبترول والفحم والفوسفات .... الخ .....**

(٢)**الصناعات التحويلية** : وهى الصناعات التى تقوم بتحويل المواد الاولية **وتحويرها لإظهار منافعها التى أودعها الله فيها ، كالصناعات الغذائية والكيمائية والكسائية .**

٣] **الصناعات الاستهلاكية** : مثل الصناعات الغذائية كالأطعمة والمشروبات والتبغ ، والصناعات الكسائية من غزل ونسيج وملابس جاهزة وأحذية وغيرها من الصناعات الاستهلاكية .

التقسيم الثانى : من حيث كيفية إنتاجها :

ينقسم الهيكل الصناعى إلى قسمين هما :

١] **الصناعات الاستخراجية** : وهى الصناعات التى تعمل على إستخراج المنتجات المعدنية وقوى الطاقة من مصادرها الطبيعية ، مثل صناعة إستخراج الحديد والنحاس والنيكل والبترول والفحم والفوسفات .... الخ .

٢] **الصناعات التحويلية** : وهى الصناعات التى تقوم بتحويل المواد الأولية وتحويرها لإظهار منافعها التى أودعها الله فيها ، كالصناعات الغذائية والمعدنية والكيميائية والكسائية .

المطلب الثالث

المـــــوارد الصناعية

الصناعة كأى نشاط إقتصادى تحتاج إلى موارد بشرية وموارد مادية ، وتتمثل الموارد البشرية فى القوى العاملة المدربة على العمل الصناعى ، أما الموارد المادية فهى متنوعة ومتعددة ويعبر عنها إقتصادياً برأس المال العينى من آلات ومبانى ، وما يلزمها من مواد خام يتناولها النشاط الصناعى بالتحويل والتحوير لإظهار منافعها .

ونركز هنا على جانب من تلك الموارد الصناعية التى يتولى النشاط الصناعى تصنيعها وهى المواد الخام ، وتشمل المواد الخام الزراعية التى تستخدم فى الصناعة كالخيوط والألياف وهذه سبق الاشارة إليها مع النشاط الزراعى كما تتضمن الموارد المعدنية وما يلزمها من طاقة أو قوى تحركها فضلاً عن الألياف الصناعية وهى ما سنتناولها بالتفصيل .

أولاً

الموارد المعدنية

كان إكتشاف المعادن من أهم العوامل التى أدت إلى ظهور وتطور النهضة الصناعية ، وكان الحديد هو أول المعادن إكتشافاً ولذلك سمى عصر إكتشافه بالعصر الحديدى .

وتستقر المعادن فى الطبقة السطحية من قشرة الأرض والتى لا يتجاوز سمكها كيلو متر واحد ، ويعد الألمونيوم أكثر المعادن إنتشاراً فى القشرة الأرضية حيث يشغل مساحة ٨% من وزن القشرة الأرضية ، يليه الحديد بنسبة ٥% ثم باقى المعادن الأخرى ، حيث يعد الذهب والفضة أكثرهم ندرة مما يكسبهما قيمة عاليه ترفع من ثمنهما . وتوجد المعادن فى قشرة الأرض إما

على هيئة عروق وكتل كالحديد والنحاس والرصاص والزنك ، أو على شكل طبقات مثل طبقات الفحم وكتل النترات التى تتكون بين طبقات الصخر أو فى قيعان البحيرات ، أو على هيئة رواسب نهرية ، كما فى رواسب القصدير فى ماليزيا ورواسب الذهب فى غانا .

خصائص الموارد المعدنية :

التعدين صناعة حديثة نسبياً إذ لا يتجاوز عمر إكتشافه اكثر من ١٥٠ سنة ، لذلك فإن الموارد المعدنية تتميز بخصائص معينة تميزها عن بقية الموارد الإقتصادية الأخرى أهمهما :

١] إختفاؤها فى القشرة الأرضية :

فالمعادن ليست كالموارد الأخرى التى توجد بشكل ظاهر على سطح الأرض ، ولكنها تتواجد عادة فى باطن القشرة الأرضية ، لذلك فإن عملية التنقيب والبحث عنها وكذا إستخراجها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وتكنولوجيا متقدمة ، وهى التى يملكها الشركات المتخصصة فى ذلك المملوكة للدول المتقدمة .

٢] عدم إرتباطها بنوعية التربة أو بأحوال المناخ :

فلا يشترط لتكوين المعادن توافر عوامل معينة مثل نوعية التربة أو حالة المناخ ، إذ تتواجد المعادن فى أراض مختلفة جبلية وصحراوية ، خصبة وبور، كما تتوافر فى كل ظروف المناخ فى المناطق الحارة والباردة والقطبية والمدارية . ولكن لا يعنى ذلك توافرها بكميات كبيرة فى كل مناطق العالم، إذ أنها تتوزع بشكل مبعثر فى أماكن محدودة من العالم كالنفط فى الدول الخليجية والنيكل فى سد برى بكندا .

٣] قابليتها لإعادة الإستخدام :

يخفف من خاصية قابلية المعادن للنفاذ ، أنها يمكن إعادة إستخدامها مرة أخرى على هيئة خردة Scrap بصهرها وإعادة تشكيلها .

٤] عدم تجددها وقابلتها للنفاذ :

ما يستخرج من المعادن يصعب تعويضه إلا باعادة إستعماله ، وبالتالى فإنها موارد غير قابلة للصيانة أو التنمية كالموارد الأخرى ، فآبارها ومناجمها إذا ما نضبت أو جفت نفدت معادنها ولا أمل فى إعادة تكوينها للمعادن ، لذا يهجرها الإنسان وينقب عن غيرها فى أماكن أخرى ، ومن هنا يوصف التعدين بأنه صناعة غير مستقرة .

٥] قابليتها للتخزين :

فالمعادن تتميز عن غيرها من الموارد الإقتصادية فى أنها قابلة للتخزين في آبارها أو مناجمها أو أماكن تواجدها الطبيعية دون أى تكلف ودون أن تتعرض للتلف ، لذلك تتوقف عملية إنتاج المعدن على حجم الاحتياطى أى المخزون أو الرصيد المتواجد منه فى البئر أو المنجم ، مما يجعل بعضاً من الدول تبقى على بعض مصادر هذه المعادن دون إستغلال لحين حاجتها إليها لبرامج التنمية أو للحروب مثلاً ، أو لحين إرتفاع أثمانها ، كما تفعل منظمة الأوبك فى تخفيضها أو رفعها لانتاج النفط وفقاً لمستويات اسعاره .

العوامل الإقتصادية المؤثرة فى الإنتاج المعدنى :

يؤثر فى حجم الإنتاج المعدنى عوامل اقتصادية أهمها:

(أ) – عنصر النفقة والربح :

فكلما إنخفضت نفقة إستخراج المعدن وتصنيعه وزادت أرباحه ، كلما أقبلت الحكومات والشركات على إنتاجه . ويؤثر فى نفقة إنتاج المعدن عدة عوامل هى :

١ـ حجم الرواسب المعدنية ونوعها : فالمعدن الذي يترسب فى موقعه بالقشرة الأرضية بكميات كبيرة ، يعنى أن عمر إستغلاله وإنتاجه سيكون طويلا ، لذلك تقبل المشروعات التعدينية على استخراجه أكثر من المعادن صغيرة الحجم .

ومن ناحية أخرى فانه يزداد الاقبال على انتاج المعادن التى تزداد نسبة

تركيزها فى المادة الخام وتنخفض نسبة ما بها من شوائب . فمثلا الحد الادنى لتركيز الألمونيوم والحديد يقدر بنسبة ٢٥% من حجم المادة الخام ، والمنجنيز ١٥% والنيكل ١% والنحاس ٥% والفضة ٠،٠١% والذهب ٠،٠٠٨%

٢ـ **سهولة إستخراجه** : فتنخفض نفقات إستخراج المعدن كلما كان قريبا من سطح الارض . وكذلك بتوافر مظاهر جيولوجية معينة مثل سمك الطبقة الخام وحجم عروقه ودرجة وجود الفوالق .

٣ـ **موقعة** : فكلما كان المعدن قريبا من مناطق إستخراجه وأسواق تصريفه كلما انخفضت نفقات نقله .

٤ـ **مستوى أسعاره** : فعدم إستقرار أسعار المعدن وتعرضه للهبوط المستمر يؤثر على مستقبل إنتاجه ، ويؤدى إلى توقفها رغم عدم نفاده . وأبرز مثال على ذلك هو صناعة القصدير فى كورنول جنوب غرب بريطانيا ، التى أدى إنخفاض أسعارها إلى إغلاق مناجمها عام ١٩٩١ .

(ب) – العنصر الفنى :

فالتغيرات الفنية ومدى تقدمها وإكتشافاتها المتجددة ، تلعب دورا هاما فى زيادة وخفض الأهمية النسبية للمعدن ، ويؤثر على حجم وعمر إنتاجه ، ومن أهمها :

١ـ **التوسع فى إستخدام المعدن** : فمن المعادن ما زادت أهميتها الإقتصادية بإكتشاف العلم لإستخدامات جديدة لها كالألمنيوم مثلاً ، كذلك توصل العلم إلى مواد بديلة فى الإستخدام للمعدن مما يقلل من أهميته النسبية، فمثلا إكتشاف المواد البلاستيكية المعالجة أدى إلى ادخالها فى صناعة السيارات لتخفض من الطلب على الحديد فيها . كما أدى علاج العلم للخامات الأقل جوده إلى التوسع فى استعمالها فى الصناعة .

٢ـ **إعادة إستخدام الخردة** : فقد خففت هذه الخاصية من الطلب المتزايد على بعض المعادن كالحديد .

٣ـ **إستخدام الماكينات والآلات الحديثة** : فاختراع الآلات الحديثة وتطويرها سهل من عمليات إكتشاف مواقع جديدة للمعادن ، كما وفر الوقت والجهد المبذول فى إستخراجه . بل إن إقامة المصانع اللازمة لاستخلاص المعادن من مواقع إنتاجها أدى إلى زيادة جودتها ونقائها من الشوائب .

٤ـ **التقدم التكنولوجى فى وسائل النقل** : فهذا التقدم التكنولوجى فى وسائل النقل كان له أثره الايجابى على إنتاج المعادن ، إذ أدى إلى التواصل الجغرافى بين مناطق إنتاجها وأسواق تصريفها .

أنواع الموارد المعدنية :

الموارد المعدنية كثيرة فى أنواعها حيث تتسع لتشمل الحديد والزنك والنحاس والرصاص والالمونيوم والبوكسيت والذهب والفضة .. الخ .. وهى تتباين فيما بينها فى أهميتها الصناعية وفقا لاستخداماتها ومدى توافرها وندرتها ، وكذلك من أثره على حجم إنتاجها وموقعها بين المعادن الأخرى فى التجارة الدولية .

ومن المعادن ما يندرج تحت مصطلح المعادن الاستراتيجية ، وهى التى تزداد أهميتها الإقتصادية وتدخل فى الصناعات العسكرية والمدنية . وتختلف الأهمية الإستراتيجية للمعدن من دولة لأخرى بحسب الصناعات التى تعتمد عليه لديها ، وكذلك وفقا لمدى ندرته وسهولة إستخراجه .

ثانيا
الألياف الصناعية

الألياف أو الخيوط الصناعية من أهم المواد التى تعتمد عليها صناعة المنسوجات ، وقد ظهرت كمنافس قوى للألياف الطبيعية فى ثلاثيات القرن العشرين الميلادى . وإذا كانت الألياف الطبيعية تصنع من مواد طبيعية هى القطن والحرير والصوف ، فإن الألياف الصناعية تصنع من مواد كيماوية مشتقة من الفحم وزيت البترول والغاز الطبيعى وغيرها من المواد .

مزاياهــا :

تتميز الألياف الصناعية عن الألياف الطبيعية بعدة مزايا ، أهمها أنه يمكن التحكم فى أطوالها ودرجة نعومتها ومتانتها ومرونتها ، كما تتميز مقوماتها على التحمل ومقاومتها للأحماض المخففة والقلويات واحتفاظها بألوانها . فضلاً عن تميزها بسرعة جفافها وعدم حاجاتها إلى الكى .

عيوبهــا :

ولكن تلك المزايا لم ترفعها إلى درجة الألياف الطبيعية إذ مازالت تفتقر إلى الكثير من مزاياها . فضلا عن أنها أثبت استعمالها أنها يعاب عليها توليدها الكهرباء الإستاتيكيه خاصة التليون مما يجعلها تجذب الغبار والتلوث . كذلك يؤخذ عليها إنخفاض درجة امتصاصها للرطوبة والعرق ، وأن بعض أنواعها تصيب الإنسان ببعض الأمراض الجلدية . ومع ذلك فان التقدم العلمى يحاول بصفة مستمرة تلافى هذه العيوب بل ان ارتفاع تكاليف إستيراد الألياف الطبيعية جعلت اللجوء إلى إستخدام الألياف الصناعية فى صناعة المنسوجات أمر لابد منه ، حتى أصبح من النادر صناعه منسوجات من ألياف طبيعية مائه فى المائة بسبب إرتفاع تكاليف إنتاجها وأثر ذلك على أسواق تصريفها .

أنواعهــا :

تعددت الألياف الصناعية فى أنواعها الآن ، ويمكن تصنيفها فى مجموعتين رئيسيتين هما :-

(أ) – ألياف السيلوزيه : Celluicsie Fibres

وأهم أنواعها الرايون Rayon وتعد أقدم أنواع الألياف الصناعية إكتشافا ، وتنتج من مواد من أصل طبيعى مثل لب الخشب ، أو لب المواد الأخرى المخمرة ، وزيوت الاشجار وقد إنخفضت صناعة هذه الأنواع بسبب رداءتها ولإكتشاف الأنواع التالية :

(ب) - الألياف التخليقية الحقيقية : True Synthetics

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هى :

١ـ **ألياف البولوميد** : The Polyamidcs وأهم أنواعها ألياف التا بلون بكافة أنواعها .

٢ـ **ألياف البوليستر** : The Polysters وأهم أنواعها التربين والدا كرون والترجال والتيتورون وغيرها :

٣ـ**ألياف الأكرليك** : The Acrylics ومنه يصنع الأولون والاكريلين والكلورتيل وغيرها .

وما زالت إكتشافات الألياف الصناعية تتوالى على نحو يصعب من تتبعها بسبب التطور المستمر فى تصنيعها لتلافى عيوبها التى تكتشف بالاستخدام ، والطلب العالمى المتزايد عليها .

زيادة الطلب عليها :

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والطلب على الخيوط الصناعية خاصة الألياف غير السليولوزية ، أخذ فى التزايد على حساب الطلب على الألياف الطبيعية .

وترجع هذه الزيادة فى الطلب على الألياف الصناعية إلى زيادة إستخداماتها ، فلم تعد تقتصر على صناعة الملابس فحسب بل أصبحت تستخدم فى صناعة الأدوات المنزلية وكذا المفروشات المنزلية والسجاد ، إلى جانب التوسع الكبير فى الاستعانة بها فى الأغراض الصناعية ، مثل صناعة مستلزمات السيارات واطاراتها وشباك الصيد وغيرها ، وليس من المغالاة القول بدخولها فى الغالبية العظمى من الصناعات .

كما لعب إنخفاض أسعارها واستقرارها ، ورغبة المنتجين فى الاعتماد على مصادر محلية الإنتاج ونجاح منتجيها فى علاج الكثير من عيوبها . حتى أصبحت تحتوى على مزايا خاصة تفتقر إليها الألياف الطبيعية . وقد لعب كل ذلك دوره فى زيادة الطلب العالمى على الألياف الصناعية .

وقد إنعكس هذا الطلب العالمى المتزايد على الألياف الصناعية ، على حجم إنتاجها ، إذ أخذ فى التزايد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . خاصة مع إضطراد تزايد حجم السكان ومعدلات نموهم فى العالم .

ثالثا

الطـــاقة

منذ الأزل والانسان يعتمد على الطاقة فى نشاطه الإقتصادى ، حيث كانت بدايته مع مصادر الطاقة الحية (Animate) فكان يعتمد على القوة العضلية للإنسان (عمال وعبيد) وكذا الحيوان والاخشاب فى توليد الطاقة اللازمة لممارسة نشاطه فى رفع الاحجار وحمل الاثقال وجرها ، وتعد هذه هى مصادر الطاقة القديمة أو التقليدية .

ولكن ومع التطوير الزراعى والصناعى والخدمى ، وأحتياجها إلى طاقة أكبر تفوق طاقة الإنسان والحيوان ، أخذ الإنسان يستخدم مصادر غير حية للطاقة (Inanimate) وأهمها إستعمال الرياح فى تسيير المراكب

والبواخر وفى إدارة الطواحين ، ورافقها استعماله للمياه الجارية فى إدارة العجلات المائية التى تعمل على رفع المياه وطحن الغلال .

ولكنه لم يتوقف فى إستخدامه لمصادر الطاقة غير الحية عند الرياح والمياه ، بل أخذ يكتشف مصادر حديثة للطاقة وأنواع جديدة من الوقود ، بدأها بالفحم والبخار ثم البترول والغاز الطبيعى والطاقة الشمسية والطاقة الذرية وما زالت إكتشافاته العلمية تتوالى فى هذا الشأن .

وكل يوم تزاد أهميته الطاقة فى الحياة البشرية مع تقدم الأمم وإزدياد إعتماد الإنسان عليها فى مختلف وجوه حياته . فهو يعتمد عليها فى صناعاته فلا تكاد تخلو صناعة من أوجه إستخداماتها للطاقة ، كما أنه يغزو الميكنة الزراعية للنشاط الزراعى والتى أصبحت الطاقة تمثل عنصرا هاما فى الزراعة . إلى جانب إعتماد الإنسان على الطاقة فى ممارسة حياته المنزلية سواء فى رفع المياه وتسخينها أو تبريدها أو تحريك المصاعد والمغاسل وأجهزة التكييف وغيرها من وجوه الاستعمال المنزلية للطاقة التى أصبحت تتعذر للحياه بشكل معتاد بدونها.

وأصبح يقاس تقدم الأمم بقدر إستهلاكها للطاقة ، فالدول المتقدمة والغنية إستهلاكاً للطاقة أكثر من الدول المتخلفة والفقيرة ، بسبب النهضة الصناعية المتقدمة وإرتفاع مستوى المعيشة فى الدول الأولى عنه فى الثانية .

أنواع الطاقة :

الطاقة ما هى إلا قوى تتولد من مصادر حية وغير حية ، وتستخدم فى أغراض متعددة فى جميع أوجه حياة الإنسان وأنشطته المختلفة خاصة نشاطه الصناعى حيث تستعمل فى تحريك الآلات وأدوات النقل .

ومن أهم أنواعها : الطاقة الحية التى تتولد من الإنسان والحيوانات والأشجار (أو الأخشاب) ، والطاقة غير الحية كالطاقة الكهربائية ، والطاقة الشمسية ، والطاقة النووية ، والطاقة الارضية (حرارة الارض) وطاقة البخار.

أنواع مصادر الطاقة :

الطاقة يتم إنتاجها من مواد (أو وقود) يستخرج من مصادر معينة .

أما أنواع الوقود: (أو المواد) التى يتم إنتاج الطاقة منها فتتنوع لتشمل :
الوقود الحفرى من فحم وبترول وغاز طبيعيى ، والوقود الذرى ، والأخشاب والبقايا النباتية ، والخث peat .

وأما تقسيم مصادر الطاقة : وهى المصادر التى تستخرج منها هذه المواد أو الوقود المنتج للطاقة ، فتتعدد تقسيماتها وفقا للزاوية المتطور إليها منها حيث يتم تقسيمها من زاوية عصر إكتشافها إلى مصادر قديمة وأخرى حديثة ، و من حيث أساسها الإقتصادى إلى مصادر تجارية تنتج فائضا يتم تداوله بالأسواق ، ومصادر غير تجارية تنتج لاستهلاك منتجيها وليس للتداول . إلى جانب تقسيمها وفقا لأصلها أو لعمرها الذين تركز عليهما لأهميتهما الإقتصادية على النحو التالى :

(أ) تقسيمها وفقا لأصلها :

تنقسم مصادر الطاقة وفقا لأصلها إلى مصادر حية وغير حية :

١ـ **المصادر الحية:** وتشمل الإنسان،والحيوان والأشجار (بأخشابها وبقايا نباتاتها).

٢ـ **المصادر غير الحية :** ومن أهمها الرياح والمياه سواء كانت مياه الشلالات أو مياه المساقط المائية أو مياه البحار (فى مدها وجذرها) ، والشمس بأشعتها ، والأرض بحرارتها وحفرياتها التى يستخرج منها بعض أنواع الوقود الذي يستخدم فى إنتاج الطاقة .

(ب) تقسيمها وفقا لعمرها :

فتنقسم مصادر الطاقة بالنظر إلى عمرها أو فترة إستهلاكها إلى نوعين هما : مصادر متجددة وغير متجددة .

١- **المصادر المتجددة :** Renewable المصادر المتجددة للطاقة هى التى لا تنفذ ولا تنضب وتضم أربعة أنواع هى :

الأول – المياه : سواء كانت مياه بحار حيث تلعب حركة الامواج والمد والجزر دورها فى توليد الطاقة ، أو لو كانت مياه الانهار بما تتضمنه من شلالات ومساقط مائية وسدود تستخدم فى إنتاج الطاقة.

الثانى – الشمس : إذا جمعنا بين الإستخدام المباشر وغير المباشر لأشعة الشمس نجد أن معظم أشكال الطاقة التى يستعملها الإنسان ذات أصل شمسى .

فمن آثارها غير المباشرة فى تكوين القوى المنتجة للطاقة ، نجد أن أشعة الشمس تسهم فى عملية التمثيل الضوئى الذي يتحول عن طريق التحلل العضوى إلى وقود حفرى من فحم ونفط وغاز طبيعى . كما أن طاقة الشمس تساعد فى إنتاج النباتات والأشجار التى تمد الإنسان والحيوان بالغذاء أى بالطاقة الحية ، والتى كذلك تعد مصدراً لأنواع أخرى من الطاقة غير الحية .

ولكن الإستخدام المباشر لأشعة الشمس هو الإكتشاف الحديث الذي ينتج منه نوعاً من الطاقة الكهربية المسماة بالطاقة الشمسية Solar Energy التى تعد الأمل كبديل لأنواع الطاقة الأخرى غير المتجددة بسبب وفرة أشعة الشمس وعدم تلويثها للبيئة كغيرها من أنواع الطاقة الأخرى، فضلا عن إنخفاض تكلفة إنتاجها . وأكثر إستخداماتها الآن هو فى الإستعمالات المنزلية والفندقية لتسخين المياه والهواء والإستعمالات الطبية . وتكثف عدد من المراكز العلمية فى مختلف دول العالم أبحاثها فى محاولة لتوسيع إستخدامها كبديل لأنواع الطاقة الأخرى المرتفعة التكاليف .

الثالث – الرياح :

تعد الرياح من أقدم مصادر الطاقة المتجددة فى تحريك طواحين الهواء ورفع المياه وطحن الغلال ، كما إستخدمها الإنسان فى تحريك السفن ، وفى هذا يقول الله تعالى : (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ) (الشورى: من الآية٣٣)، كما يستعملها الإنسان الآن فى توليد الكهرباء مثل المشروع المقام فى خليج السويس لهذا الغرض .

الرابع – الأرض (بطاقتها الحرارية) : تحتوى بعض الجيوب فى القشرة الارضية القريبة من المناطق البركانية أو خزانات البترول على ماء ساخن وبخار يولد طاقة حرارية تنبعث من الثقوب الموجودة بسطح القشرة الأرضية ، وتستغلها بعض الدول كايطاليا وأيسلندا ونيوزيلندا فى توليد طاقة كهربائية . وهى مختلف فيها إذ يعتبرها البعض من الموارد المتجددة لتعرضها للنفاد .

٢- المصادر غير المتجددة : (مصادر الوقود الحفرى) Fossil Fuel

وهى عبارة عن خزانات طبيعية فى الأرض نتخذ شكل الآبار والمناجم ، وتشتمل على ثلاثة أنواع من الوقود المنتج للطاقة وهى : الفحم والبترول والغاز الطبيعى . والتى نشأت بفعل الاشعاع الشمسى وحبست فى خزانات الطاقة عن طريق عمليات بيولوجية إستغرقت زمنا طويلا ، وتمثل أهم الموارد التى تمد الإنسان بمعظم إحتياجاته من الطاقة . وقد تأرجحت أهميتها النسبية فيما بينهما ، حيث ظل الفحم حتى قيام الحرب العالمية الأولى مصدر الطاقة الأول حيث كان يساهم بحوالى ٧٥% من القوى المولدة فى العالم ، ولكنه تراجع عن هذه المكانة الآن للبترول والغاز الطبيعى .

المطلب الرابع

اقتصاديات النشاط الصناعى

نتعرض لاقتصاديات النشاط الصناعى من ثلاثة وجوه هى :

١- مقومات النشاط الصناعى .

٢- حجم المشروع الصناعى .

٣- حركة المشروعات الصناعية .

أولا

مقومات النشاط الصناعى

يعتمد النشاط الصناعى فى أية دولة على عدة مقومات هى التى يتأسس عليها ، والتى بدونها أو عند الاخلال بها يتعرض النشاط الصناعى للتأخر والإنهيار ، وأهم هذه المقومات هى :

١ـ المواد الخام : والمواد الخام اللازمة للصناعة قد تكون زراعية كالقطن والكتان وغيرها من الألياف الزراعية أو تكون مواد صناعية كالمعادن والألياف الصناعية.

٢ـ مصادر الطاقة : وهى المصادر المولدة للطاقة التى تستخدم فى إدارة الآلات والماكينات الصناعية ، خاصة مصادر الطاقة غير المتجددة التى تنتج الوقود الحفرى من بترول وغاز طبيعى وفحم ، ومصادر الطاقة المتجددة التى تنتج الكهرباء والطاقة النووية والطاقة الشمسية ... الخ .

٣ـ الأيدى العاملة : وهى القوى البشرية المدربة على النتاج الصناعى والتى تستغل مهارتها فى زيادة الإنتاج الصناعى .

٤ـ رأس المال : وعنصر رأس المال ضرورى لقيام الصناعة إذ به تتوفر الآلات والمواد الخام الازمة للصناعة ، فضلا عن تغطية كافة تكاليف الإنتاج الأخرى اللازمة للحصول على الطاقة وتسديد أجور العمال ونفقات النقل ، ويعتبر عدم

توافر رأس المال اللازم للصناعة من أهم العوائق التى تعترض طريق التنمية فى الدول النامية .

٥- **الأسواق** : تعتبر الأسواق من العوامل الهامة التى يعتمد عليها النشاط الصناعى لتصريف منتجاته . إذ يتوقف حجم الصناعة على حجم السوق ، فكما إتسع حجم السوق كلما توسعت الصناعة والعكس ، فإتساع السوق المحلى والخارجى يعنى زيادة الطلب على الإنتاج الصناعى .

٦- **وسائل النقل والموصلات** : فتوافر وسائل النقل الحديثة والمنخفضة التكاليف تؤدى إلى تصريف منتجات المشروع ونقلها وبالتالى تخفض من تكاليف الإنتاج . وكذلك الأمر حيث تتوافر الطرق الرابطة بين المشروع وتلك الأسواق.

٧- **التقدم التكنولوجى** : فالمشروعات الصناعية تتنافس فيما بينهما على كسب مستهلكين جدد ، بتوفير مصنوعات أكثر جودة ، وهو ما يتطلب إختراعات علمية متطورة وحديثة . لذلك فإن الدول المتقدمة تعمل على توفير هذه النهضة العلمية للمشروعات الصناعية ، كما أن هذه المشروعات أقامت مراكز علمية بحثية داخلها حتى لا تتخلف عن ركب المشروعات الكبيرة .

ثانياً

حجم المشروع

تتجه الأبحاث إلي القول بأنه كلما (كبر) حجم المشروع ، كلما كان ذلك أدعـى إلي نجاحه ، ولكن زيادة حجم المشروع عن (الحجم الأمثل) يؤدي إلي نـتائج عكسـية . لذلـك كان لابد من التعرف علي الحجمين (الأكبر والأمثل) للمشروع ، وهما ما نتعرض لهما تباعا .

أولا – الحجم الأكبر للمشروع :

يحقق (المشروع الكبير) مزايا إنتاجية كبيرة ينبغي قبل دراستها تحديد مفهوم المشروع الكبير لتمييزه عن (المشروع الصغير) .

مفهوم المشروع الكبير :

لتميــيز المشروع الكبير عن المشروع الصغير ، فقد طرح الاقتصاديون معياريــن اثنين أحدهما (عددي) والأخر (تنظيمي) ، ونضيف إليهما معيارا ثالثا وهو المعيار (القيمى) .

١- المعيار العددى :

(فصــناعيا) المشــروع الكبــير هــو الذي يستخدم (عددا) من (العمال والآلات) أكــبر مــن قريــنه مــن المشروعات التي تعمل معه فى نفس الفرع الإنتاجــي الواحد . (وزراعيا) فالمشروع الكبير هو الذي يستعمل (أرضا) أكبر مساحة وأكثر خصوبة (وبذورا) أفضل نوعيا، (وطرق زراعة) أحدث تقنيا .

٢- المعيار التنظيمي :

ووفقــا لهــذا المعيار فإن المشروع الكبير هو الذي يفصل تنظيميا بين الأعمــال التنفــيذية والأعمــال الإداريــة وينــتج (للسوق الدولية) بينما يكون المشروع صغيرا إذا لم يفصل بينهما ،وأنتج (للسوق المحلية) .

ولكــن هذيــن المعيارين التنظيمي والعددي نسبيان وليسا قطعيين في تميــيز المشروع الكبير عن غيره . (فتنظيميا) من المشروعات ما ينتج للسوق المحلــية ومــع ذلك فهو كبير . كما لو تواجدت شركة أو أكثر (تحتكر) رصف الطــرق محلــيا داخل دولة من الدول .. (وعدديا) فإن هذه الشركة الكبيرة قد تســتخدم عمــالا أقــل من الشركات الصغيرة التي تعمل في نفس المجال حيث تــتولى صيانة ونظافة هذه الطرق . فضلا عن أن هذين المعيارين لا يصلح أى منهما للتعميم علي كافة المجالات والفروع الإنتاجية . لذلك كان لابد من طرح معيار أعم وأدق وهو المعيار القيمى .

٣- المعيار القيمي :

فالعــبرة فــي تعييــن المشروع الكبير هي (بالقيمة الصافية لناتجة) وعمــا إذا كانت نسبتها كبيرة علي (المستوي المحلي أو الدولي) من عدمه ..

فـإن مثلـت نسـبة كبيرة في الناتج القومي محليا أو في عرضها المحلي كان المشـروع كبـيرا محلـيا .. وإن مثلت نسبة كبيرة من العرض الدولي لنفس السلعة كان المشروع كبيرا دوليا .

عوامل زيادة حجم المشروع :

العوامـل التـي تـزيد حجـم المشروع كثيرة أهمها: (العامل المالي) فالمشروع الكبير يحتاج إلي رأس مال ضخم ، حتى يمكنه أن يستفيد من مزايا الإنـتاج الكبير . (والعامل الإداري) إذ يحتاج المشروع الكبير إلي كفاءة إدارية علـي درجة كبيرة من الخبرة ، حتى تتمكن من إدارته علي أسس علمية دقيقة تتناسـب وحجـم معاملاتـه الضخمة . (العامل الفني) إذ يحتاج في نشأته إلي (آلات) ذات تقنـية عالية وحديثة ، ثم بعد ذلك لنموه وتكبير حجمه فإنه يلزمه (طـريقة إنتاج) سليمة تعمل علي زيادة عناصر الإنتاج بالنسب التي تؤدي إلي الاستفادة من قوانين زيادة الغلة وإطالة مدة عملها ، وتجنب مراحل نقصانها.

وفورات المشروع الكبير:

علـي فـرض ثـبات مستوي الفن الإنتاجي السائد قوميا ، وعدم تأثر المشروع به فإن كبر حجم المشروع يؤدي إلي تحقيق وفورات داخلية وأخري خارجية من شأنها أن تزيد من ناتجة الكلي ، حسبما أشار إلي ذلك مارشال .

(أ) أما الوفورات الداخلية :

فهي التي تتحقق من داخل المشروع وتتنوع بين (الفنية والمالية والربحية) :

١ـ **الوفورات الفنية** : فيمكن للمشروع الكبير أن (ينتج بوفره) لأن ضخامة حجمه ورأسـماله تمكـنه مـن تطبيق أحدث الفنون الإنتاجية ، وشراء أحدث الآلات ، والاسـتعانة بأكفـأ الخبرات . كما أنه يكون أقدر علي (توفير نفقاتـه الإنتاجية) ، نظرا لقله فاقده لمقدرته علي إستخدامها في صنع منـتجات ثانويـة . وكذلك لقدرته علي ربط مراحل إنتاجها ببعضها في مكان واحد موفرا نفقات نقلها .

٢- **الوفـرات المالـية** : فالمشــروع الكبير أقدر من المشروع الصغير علي(زيادة رأســماله) بالقروض أو بالاكتتاب ، نظرا لثقة الجمهور والمصارف فيه . بــل إنـــه أقدر علي التأمين علي مشروعاته مما يقلل من مخاطره ، وكذا علي تخفيض نفقات إنتاجه .

٣- **الوفـورات الربحـية** : فهــو يمكــنه أن (يشــتري) موارده الإنتاجية بأسعار منخفضــة نظرا لمركزة الاحتكاري وقدرته علي الشراء بسعر الجملة . وفـــي المقـــابل يبيع منتجاته بكميات أكبر لقدرته الكبيرة علي الإعلان والتســويق ، ممـــا يجعله يبيع بسعر اقل من غيره ، فيزيد الطلب علي منتجاته .. ولاشك أن ذلك يجعله يحقق ربحا وفيرا .

(ب) أما الوفورات الخارجية :

فهي التي تتحقق بعوامل من خارج المشروع ، وتتمثل في استفادته من (مــزايا التوطــن) . إذ أن تواجده كمشروع كبير في منطقة معينة ، يؤدي إلي توطــن (المشروعات المساعدة أو المماثلة) حوله ، مما يمكن من التعامل معها وتبادل المعلومات معها بسهولة . كما يؤدي ذلك إلي جلب (الخدمات الإنتاجية) مـــن حولــــه ، من شركات تأمين ومصارف ونقل ومكاتب محاسبية وهندسية وقانونـــية ، وأيـــدي عاملة وآلات ومواد أولية رخيصة . وهي بلا شك خدمات توفر (نفقات) الحصول عليها لو كانت بعيدة .

ثانيا – الحجم الأمثل للمشروع :

إذا كان المشروع الكبير يحقق تلك المزايا ، فإنها ليست مزايا بلا حدود ، بل علي العكس من ذلك ، فإن التغالي في زيادة حجم المشروع يؤدي بعد حد معيـــن إلـــي تحويـــل فوائـــده إلي أضرار توقف نموه. ذلك أنه كلما كبر حجم المشروع عن حد معين ، كلما حدث تعارض بين جوانبه: (الإدارية – والفنية – والتسويقية) .

(فإداريـــا) تقـــل قـــدرة إدارته علي السيطرة عليه وقيادته وتوجيهه . ويؤدي ذلك (فنيا) إلي صعوبة التحكم في زيادة عناصر الإنتاج فيه بنسب واحدة ، لينطبق علي الإنتاج فيه قانون تناقص الغله ، فتميل الزيادات في ناتجة الكلي نحو التناقص حتي تتوقف بعد مدة معينة . وهو ما يترجم بميل ناتجه الكلي إلي الانخفاض بزيادة حجمه عن حد معين .

(وتســـويقيا) فإن الإفراط في الإنتاج يجعل مشكلة تسويقها والبحث عن منافذ سوقية لتصريفها أشد تعقيدا . ويحدث التعارض كذلك بين هذه الاعتبارات الـــثلاثة (مـــن ناحية النفقة) . فإذا ما قلت نفقة الإنتاج المتوسطة فنيا تجاوزها إرتفاع نفقاته التسويقية .

لذلـــك كـــان لابـــد مـــن وجود (حجم أمثل للمشروع) لا يتجاوز ليزيل التعارض بين نواحيه (الإدارية والفنية والتسويقية) حتى يتم تفادي تلك المضار المـــتوقعة مـــن تضخم حجم المشروع . والمعيار المناسب لتحديد الحجم الأمثل للمشروع هو معيار (النفقة المتوسطة) .

فـــالحجم الأمـــثل للمشـــروع هو الحجم الأمثل (فنيا وإداريا وتسويقيا) والذي يحقق عنده المشروع أقصي (إيراد) ممكن بأقل (نفقه ممكنة) . والعبرة في ذلك (بالنفقة المتوسطة) لإنتاجه . وتعرف بقسمة النفقة الكلية لإنتاجه علي عـــدد الوحـــدات التـــي أنتجها ، بحيث إذا زاد أو قل حجم المشروع عن الحجم الأمثل، زادت تلك النفقة الإنتاجية .

دل ما تقدم علي ما يتميز به المشروع الكبير اقتصاديا ، وعلي أن العبرة ليست بالاستمرار في زيادة حجم المشروع ، ولكن بمدي وصوله إلي الحجم الأمثل الذي يحقق عنده أقصي ربح ممكن ، وظاهرة زيادة حجم المشروع تسمي بظاهرة التركز ، التي تدل الأبحاث علي اتجاه المشروعات في ظل النظم الحرة نحوها ، ونحو غيرها من الظواهر الأخرى التي تلقي الضوء علي حركة المشروعات نحوها من خلال السطور التالية .

ثالثا
حركة المشروعات

تتجنب المشروعات الناجحة السكون بلا تطور ، وتجنح إلي الحركة والنمو ، لتدعيم مركزها الاقتصادي . وتحركاتها قد تكون (داخلية) : باتجاهها نحو (التخصص) نوعيا ،(والتركز) حجما ، كما قد تكون (خارجية) باتجاهها نحو (التوطن) مكانيا ، و(التكتل) إتفاقيا . ونظرا لما قد ادت إليه هذه التحركات من تقدم المشروعات إنتاجيا وتخفيض نفقة الإنتاج فيها ، لذلك فسنحاول أن نلقي الضوء عليها تباعا .

أولا- التحرك الداخلي للمشروعات :

التحرك الداخلي للمشروعات يكون في اتجاهين هما (التخصص والتركز)

(أ) التخصص :

تتجه المشروعات نحو التخصص في (نوع) معين من الإنتاج، بغية الدقة الفنية والوفرة الكمية . ويتخذ التخصص أحد اتجاهين :

(أولهما – أفقي:) وذلك بتخصص المشروع في إنتاج (سلعة واحدة) بكل مـــراحلها ولا يمنع هذا من تقسيم العمل في إنتاجها داخليا إلي مراحل، وتوزيع العمال والآلات داخل المصنع علي هذه المراحل. كتخصص مشروع في صناعة ملابس قطنية ، والقيام بكل عملياته أو مراحله الإنتاجية ، بداية من حلج القطن ثم غزله فصباغتة ونسجه وصولا إلي تفصيله .

(والآخر – رأسي:) بإنـــتاج (مـــرحلة واحـــدة) أو عملية واحدة من تلك العمليات كتخصص المشروع في حلج القطن (وهو ما تقوم به محالج القطن) ، أو غزلـــه (وتـــتولاه شركات الغزل) ، أو في صباغته (وتتخصص فيه شركات الصباغة والتجهيز) ، أو في نسجه (بمعرفة شركات النسج) أو تفصيله (متخذا شكل مصنع تفصيل) .. وهكذا ..

ويحقق التخصص (وفورات داخلية) ، بما يؤدي إليه من زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروع ، وتخفيض نفقاته الإنتاجية . إ لا أنه له مخاطره كذلك ، ففي التخصص الأفقي إذا ما تعرضت السلعة المنتجة إلي أزمة سواء في إنتاجها أو تسويقها ، فإنها تؤدي إلي خسارة المشروع كله ، كذلك في التخصص الرأسي فلأنه ينتج سلعة وسيطة فإن إنتاجها يتوقف علي مدي طلب غيره من منتجي السلعة النهائية عليها ، إذ قد يتجهون إلي التخصص الأفقي لتوفير نفقة شرائها منه.

لذلك تتجه بعض المشروعات ، لتفادي هذه المخاطر ، اتجاها عكسيا نحو (التنوع) أي بتنويع مجالات إنتاجها ، بحيث إذا ما خسر المشروع في أحد المجالات غطتها أرباح باقي المجالات الأخرى .

(ب) – التركز :

يعني التركز زيادة حجم المشروع حتى يقوم بالإنتاج الكبير محققا وفوراته الداخلية والخارجية السالف ذكرها في المبحث السابق .. وقد عد هذا نتيجة للنمو الداخلي للمشروع ، كما قد يقع لأسباب خارجية تتمثل في الاحتكار . إذ أنه حتى تواجه المشروعات الصغيرة هيمنة المشروعات الكبيرة علي الأسواق ، فإنها تلجأ إلي الاندماج في مشروع واحد حتى لا تلتهمها المشروعات الكبيرة وتخرجها من حلبة المنافسة . وهو ما قد أشارت إليه الماركسية بأن المشروعات الرأسمالية تميل باحتكاراتها دون توقف نحو التركز.

ولا ينبغي الخلط بين (التركز في الإنتاج) بمفهومه هذا ، وبين (التركز في الثروة) الذي دعت إليه النظرية التقليدية ، والذي يعني تركز الملكية في يد عدد قليل من الأفراد . فالتركز في الإنتاج قد لا يصاحبه تركز في الثروة ، وذلك إذا ما كان المشروع الكبير مملوكا لعدد كبير من المساهمين .

(وتقـــاس) درجة التركز بذلك (المعيار القيمى) السابق ذكره ، فإذا كانت القـــيمة الصـــافية لما ينتجه المشروع كبيرة ، بالنسبة للإنتاج الكلي للسلعة أو للـــناتج القومي المحلي أو للعرض الكلي للسلعة دوليا ، كان المشروع كبيرا ، ودل ذلك علي زيادة درجة تركزه .

(ثانيا) التحرك الخارجي للمشروعات :

تـــتحرك المشـــروعات خارجيا نحو (التوطن) في الإقليم الذي تقيم فيه قريـــناتها من المشروعات المتخصصة في نفس إنتاجها . أو قد تكتفي بأن تقيم معهـــا علاقـــات معيـــنة ، بحيث تشكل نوعا من (التكتل) المقيد لها احتكاريا . ونوضح هذين التحركين(التوطني والتكتلي) تباعا :

(أ)- التـوطن :

يعني التوطن اتجاه المشروعات المتقاربة في نوعية إنتاجها إلي الإقامة في إقليم معين أو دولة معينة ، للاستفادة من (مميزاته الإنتاجية والتسويقية) . (فإنتاجيا) تفضل المشروعات التوطن بالقرب من مصادر الحصول علي الموارد الإنتاجـــية والطاقـــة حـــتى فأخذها بسهولة أكثر وبنفقة أقل .(وتسويقيا) ترجح المشروعات التوطن بالقرب من السوق لتصريف منتجاتها .

وتلعـــب (نفقة النقل) دورها الهام في اختيار الموطن . فإن كانت نفقات نقـــل المـــواد الأولية والطاقة أكبر من نفقات نقل المنتجات إلي السوق ، فضل المشـــروع التوطن بجوار مصادر المواد الأولية والطاقة .. والعكس بالعكس . ومـــع ذلـــك فقد تفضل المشروعات التوطن لأسباب أخري (كالظروف الجوية) كتوطـــن صـــناعة غـــزل القطـــن في الأماكن الرطبة أو (خصوبة التربة) ، أو (لأسباب سياسية) حيث الاستقرار والمعاونة الحكومية .

ويؤخـــذ علـــي التوطـــن أنـــه (اقتصاديا) يعرض الحياة الإقتصادية في المنطقة إلي الانهيار إذا ما أصابها أزمة إنتاج ، ومع ذلك فإنه حينما تقع أزمة فإنهـــا لا تقتصر علي الصناعات المتوطنة فحسب بل تتعداها لتصيب كل فروع

الإنــتاج . (واجتماعــيا) فقــد أخــذ على التوطن بأنه يؤدي إلي أزمة مساكن وارتفاع الأسعار في منطقة التوطن . وهو ما تعمل النقابات العمالية في مناطق التوطــن علــي التخفيف من آثاره بالمطالبة المستمرة بحقوق سكانها العمالية ورفع مستواهم الاجتماعي ، مما يتفادى وقوعها أو يخفف من آثارها .

(ب) – التكتل :

تجــري المشــروعات مــع بعضــها (اتفاقات) تتكتل بمقتضاها لتحقيق أوضــاع احــتكارية أو شــبه احتكارية بهدف رفع أرباحها .. كما قد تفعل ذلك لمواجهــه (الأزمــات الإنتاجــية) حتى تقلل من خسائرها . وقد لاقت التكتلات مقاومة في مهد ظهورها من الحكومات ، إلا أنها ما لبثت – بعد ظهور فوائدها – من العمل على تنظيمها وتقويمها وتشجيعها.

وقــد يــتجه عــدد مــن المشروعات للوحدة الكاملة بينها فيما يسمي (بالترست) ، أو في مجال واحد (تجاري) فيما يعرف (بالكارتل) وبينهما تباعا :

١ـ الاندماج الكامل في (الترست) :

(ويعني الترست) من الناحية الإقتصادية ، اندماج عدد من المشروعات فــي(مشروع كبير) أو تحت (إدارة موحدة) ، بهدف تكوين جبهة احتكارية (أو شــبه احــتكارية) ، أو لتحقيق مزايا الإنتاج الكبير ويشمل هذا الاندماج جميع النواحــي الإنتاجية والمالية والتجارية . وقد نشأ الترست في الولايات المتحدة الأمريكــية ، فــي أواخــر القــرن التاسع عشر . ومن أمثلته (ترست البترول الأمريكــي) الــذي تمكن من توفير نفقات نقل منتجاته ، حين ربط أماكن إنتاج البترول بأماكن توزيعه واستهلاكه بخط أنابيب.

ويتخذ هذا الاندماج شكلين : (الأول) شكل (المشروع الواحد) الكبير ، حيث تذوب فيه الشخصية القانونية والاقتصادية للمشروعات المنضمة إليه . وهــو مــا يــتم عــن طــريق (الابتلاع) بابتلاع مشروع لآخر، أو عن طريق (الانحلال) ، بانحلال عدد من المشروعات وتكوينها لشركة جديدة . (والثاني) ،

شكل (ا لإدارة الموحدة) وتتمثل في(شركة قابضة) تقبض أو تستولي علي أسهم شـــركات قائمـــة وتـــتولى إدارتهـــا . وحتى أن احتفظت هذه الشركات ظاهريا بشخصيتها القانونية ، إلا أنها واقعيا تفقد استقلالها الاقتصادي .

٢- الاتحاد التجاري في (الكارتل) :

يقصـــد (بالكـــارتل) اتفـــاق عدد من المشروعات التي تنتمي إلي فرع إنتاجي واحد علي إقامة اتحاد تجاري بينها ، يحتفظ فيه كل مشروع بشخصيته المســتقلة ، علـــي أن يتولي الكارتل تحديد حصص إنتاج كل مشروع ، ومنافذ تصريف منتجاته ، ثم يقوم الكارتل بتوزيع أرباح هذه المشروعات وفقا للنسب المتفق عليها .

وينشـــأ الكـــارتل بهـــدف تحقـــيق وضع أحتكارى (أو شبه أحتكارى) للمشـــروعات المنضمة إليه أو تحد من المنافسة بينها . وأول ما نشأ الكارتل كان فى ألمانيا فى نهاية القرن التاسع عشر ، وبدأ (بكارتل الحديد الأبيض) .

وقـــد يـــتخذ الكـــارتل شكل (كارتل شراء) يتولي تنظيم شراء الموارد الإنتاجـــية لأعضـــائه . أو شـــكل (كارتل بيع) يقوم بتنظيم عملية بيع منتجات أعضائه . كما قد يكون الكارتل (وطنيا) يزاول نشاطه داخل إقليم دولة معينة ، كما قد يكون (دوليا) يمارس نشاطه في أسواق دول متعددة .

وقـــد نشـــأ الكارتل (بسيطا) أي بلا جهاز يتولي الإشراف علي تنفيذه ، كمـــا قـــد يصـــير (مركـــبا) يقيم (جهازاً مركزيا) يعمل علي تنفيذه، محددا في (توصياته) له نسبة فى كل مشروع في الإنتاج والأرباح بحسب قدرته الإنتاجية ، وليتوب عنهم في تصريف هذه المنتجات ثم توزيع أرباحها عليهم .

وبحصر هذه التحركات الداخلية والخارجية للمشروعات الإنتاجية ، تكون قد اكتملت معالم المشروعات الإنتاجية بمختلف (انواعها واحجامها وحركاتها) .

وبقي أن يتم التعرف علي العناصر التي تقوم بالإنتاج فيها وهو ما قد تم افراد المبحث التالي لدراسته .

المبحث الثالث
النشـــاط التجـــارى

لا يستطيع فرد أو جماعة مهما أوتيت من قوة أو إمكانيات أن تحقق الإكتفاء الذاتى الكامل بانتاج كل ما تحتاجة من سلع وخدمات . إذ عادة ما تنتج الجماعة سلعات تفيض عن حاجاتها ، وتتبادل فائضها السلعى مع الجماعات الأخرى ، لتحصل منها على ما تحتاجه من سلع لم تتمكن من إنتاجها أو من إنتاج الكمية الكافية لاشباع حاجاتها .

وعلى ذلك فان النشاط التجارى يدور حول تبادل الموارد الإقتصادية (من سلع وخدمات) بين الوحدات الإقتصادية . هذا التبادل له أنواع ، كما يترتب عليه آثار تؤثر فى إستغلال الموارد ، وتنظيمه لسياسات وقيم قياسية بمعدلات ، تتعرف عليها جميعاً من خلال أربعة مطالب على النحو التالى.

المطلب الأول – أنواع النشاط التجارى .

المطلب الثانى – النشاط التجارى واستغلال الموارد .

المطلب الثالث – السياسة التجارية .

المطلب الرابع – معدل التبادل التجارى الدولى .

المطلب الأول

أنواع النشاط التجارى

يدور النشاط التجارى حول تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والجامعات سواء (بشكل عينى) ، أو سلعة بسلعة أو سلع أخرى ، فيما كان يعرف بنظام المقايضة ، أو لو تم التبادل (بشكل نقدى) بأن تدخل النقود كوسيط فى التبادل وهذه هى الصورة الغالبة على معظم النشاط التجارى الآن .

ولكن النشاط التجارى من حيث نطاقة قد يتم داخل حدود الدولة فيما يسمى بالتجارة الداخلية ، أو عبر حدودها فيما يعرف بالتجارة الدولية ، ونوضح هذين النوعين وما بينهما من فروق .

أولا – التجارة المحلية (أو الداخلية) :

تدور التجارة المحلية حول عمليات تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والجماعات والوحدات الإقتصادية داخل حدود المجتمع الواحد أو الدولة الواحدة.

وعادة ما تتم التجارة الداخلية بهدف إشباع حاجات الفريقين المتبادلين ، سواء تم هذا الإشباع مباشرة من السلعة أو الخدمة نفسها حين يقع من جانب المستهلكين ، أو لو تم بشكل غير مباشر أى عن طريق الدخل المستحق من عملية التبادل وهو الثمن الذي يمثل فى حقيقته حافز المنتج أو التاجر على الإنتاج فى ظل إقتصاد رأسمالى .

ثانيا – التجارة الدولية (أو الخارجية) :

تتعلق التجارة الدولية بعمليات تبادل السلع والخدمات بين الوحدات الإقتصادية عبر حدود الدول . ويجرى التبادل الدولى بهدف إشباع الحاجات الجماعية . فتباين توزيع الموارد الطبيعية ، والاقتصادية بين الدول واختلاف

مستويات نموها الإقتصادى ومستويات إنتاجها وإنتاجيتها ، هو الذي يؤدى إلى قيام كل منها باستيراد ما تحتاجه من سلع وخدمات من الدول الأخرى ، وتصدير ما يفيض عليها منها إلى الدول الأخرى .

ثالثا – فرق ما بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية :

وليس نطاق ممارسة النشاطين التجاريين المحلى والدولى هو العنصر الوحيد فى التفرقة بينهما ، إذ توجد عوامل تباين أخرى بينهما أهمها الاتى :

١- مدى قدرة عناصر الإنتاج على التنقل :

فعناصر الإنتاج من عمل وموارد اقتصادية (رأس المال والأرض والتنظيم) . وتكون أكثر قدرة على التنقل بين أقاليم الدولة الواحدة جريا وراء تحقيق الدخل المرتفع (من أجور وأرباح وخلافه) . وتمتعها بهذه الحرية على التنقل تجعلها تتسم بالمرونة التى تؤدى إلى ميل دخولها إلى التساوى.

أما على مستوى التجارة الخارجية فانها تكون أقل حرية فى التنقل بين الدول ، بسبب القيود والحواجز القانونية والاقتصادية والطبيعية التى تعترض طريق تنقلها. لذلك فان عناصر الإنتاج تتسم بالجمود النسبى على المستوى الدولى مما يؤدى إلى تفاوت عوائدها وبالتالى أثمان منتجاتها من دولة إلى أخرى . ولكن يلاحظ أنه مع ظهور النظام العالمى الجديد المعروف باسم العولمة Globalization وإعتناقه لمبدأ حرية التجارة الدولية التى تبنتها إتفاقيات الجات زادت قدرة هذه العوامل على التنقل بين الدول .

٢- اختلاف أسلوب تسوية المدفوعات:

تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجارى داخل الدولة تتم دون أية مشاكل ، حيث يستخدم فيها عادة عملة واحدة هى العملة الوطنية للدولة أما فى تطاق التجارة الدولية فإن الأمر يختلف إذ غالبا ما ينتمى طرفا التبادل الدولى إلى دولة مختلفة فى نظمها النقدية وعملاتها النقدية ، مما يقتضى الاتفاق بين المتعاملين دوليا على نظام معين تسوى به معاملاتهم التجارية ،

وهو ما يستلزم وجود سوق إئتمانية تديرها المصارف (أو البنوك) تتولى توفير الثقة والائتمان بين طرفى التعامل فى التجارة الدولية. ومثل هذه السوق الائتمانية دورها ضرورى فى التجارة الخارجية ، بينما غالبا ما تجرى عمليات التبادل الداخلى دون حاجة إلى تدخل مصرفى.

٣- اختلاف طبيعة الأسواق:

فطبيعة السوق المحلى عادة ما تكون واحدة فى خصائصها ونطاقها وأطراف التعامل فيها . أما على المستوى الدولى فأسواقها متعددة بتعدد المتعاملين فيها . وأنماط واستهلاك الطالبين فيها وأذواقهم وميولهم مختلفة والمنافسة بين العارضين فيها أكبر وأشد . مما يجعل مرونة الطلب ومرونة العرض فيها أكبر عما هو فى السوق الداخلى . فضلا عن ارتفاع تكلفة التنقل فى السوق الدولية ، وازدياد الإجراءات والحواجز التى تعترض طريق نقلها عنها فى السوق الداخلية.

٤- اختلاف النظم والسياسات التى تنظمها:

فالتبادل المحلى يتعامل مع نظم قانونية واجتماعية واقتصادية وسياسية واحدة تصوغها سياسة إقتصادية وتجارية واحدة تتمشى مع توجهاتها ، اما فى نطاق التبادل الدولى فإن المتعاملين فيها يواجهون نظما وسياسات متنوعة ومختلفة فيما بينها ، مما يقتضى إجراء ترتيبات قانونية أو تنظيمية أكبر للتغلب على المشكلات التى قد تترتب على هذا التباين . وهو إختلاف يؤثر على معدل التجارة الدولية بالايجاب أو بالسلب بحسب حجمه ، ووفقا لما إذا كانت هذه النظم والسياسات تشجع حرية التجارة الدولية وانسيابها أمم تعرقلها.

المطلب الثاني

النشاط التجارى واستغلال الموارد

أهم ما يدل على ازدهار النشاط التجارى للدولة ، هو أن يؤدى إلى إستغلال الدولة مواردها الطبيعية أفضل إستغلال يترتب عليه زيادة دخلها القومى وارتفاع مستوى معيشة أفرداها .

وهناك عدة عوامل إقتصادية تعمل على تحقيق ذلك أهمها:

١ـ زيادة الموارد الطبيعية:

فكلما زادت الموارد الطبيعية للدولة وزاد معدل نموها وانتاجها ، كلما كان ذلك أدعى إلى إتساع حجم نشاطها التجارى . ولا تعنى بالموارد الطبيعية تلك الموارد المادية فقط ، ولكن تقصدها بمعناها المتسع الذي يشمل كذلك الموارد البشرية . فكم من الدول التى ليست بالغنية فى مواردها الطبيعية كاليابان ولكنها بمواردها البشرية الماهرة والمدربة وتفوقها العلمى وتفوقها التكنولوجى إستطاعت أن تزيد من إنتاجها وأن توسع من تجارتها وأن تحقق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادى.

٢ـ اتساع السوق:

إتساع السوق أمام النشاط التجارى يؤدى إلى زيادته والى إستغلال موارد الدولة الى أقصى حد ممكن . وعلى ذلك فإن الدولة التى تفتح أسواق دولية جديدة أمام تصريف منتجاتها ، تكون أوسع فى نشاطها التجارى واستغلالها لمواردها من الدولة التى تقتصر على توجيه كل إنتاجها أو معظم إنتاجها للسوق المحلى فقط. وعلى ذلك فالسوق الدولية هى مفتاح التوسع فى النشاط التجارى واستغلال الموارد.

٣ـ التخصص :

التفاوت الطبيعى فى توزيع الموارد الطبيعية بين الدول يعد أحد العوامل الرئيسية التى دعت إلى أن تتخصص كل دولة فى إنتاج السلع

والخدمات التى تميزت نسبيا عن الدول الأخرى فيها ، سواء لوفرة مواردها وظروفها الطبيعة (مثل خصوبة أرضها أو ملاءمة مناخها) ، أو بتميزها فى ظروفها المكتسبة كمهارة عمالها وإتقانهم للعمل . فتخصص كل دولة فى إنتاج ما تميزت فيه يعنى إنتاجها بنفقات منخفضة وبكميات وفيرة ، تساعد على أن تتبادل كل دولة مع غيرها ما فاض عليها ، مما يؤدى إلى إزدهار التجارة الدولية.

وفكرة التخصص وتقسيم العمل الدولى التى نادى بها أدم سميث ، وعن الميزة المطلقة التى طورها ريكاردو بفكرة الميزة النسبية ، هى التى ساعدت فى القرنين التاسع عشر والعشرين على التوسع فى التجارة الدولية .

ولكن كانت لهما إنعكاسات إلى حد كبير سلبية على الدول النامية . إذ أدى تبنى الدول النامية لها إلى أن تتخصص فى إنتاج الموارد الأولية الزراعية أو الاستخراجية ، بينما تخصصت الدول الاوربية وكذا الولايات المتحدة الامريكية فى النشاط الصناعى ، فأخذت تحقق تقدماً علمياً عجزت عن تحقيقه الدول النامية ، ولم تتمكن من اللحاق به رغم التنمية الصناعية التى خاضتها فى النصف الثانى من القرن العشرين وفشلت فيها وأدت إلى استدانتها!

وعلى الرغم من أن الدول النامية قد توسعت فى إستغلال مواردها الطبيعية فى النشاط الأولى الزراعى والإستخراجى تطبيقا لدعوى التخصص ، إلا أنها لم تحقق الدخل القومى الكافى لتوفير مستوى معيشيا مناسباً لشعوبها! واتسعت حدة التفاوت فى توزيع الدخول بينها وبين الدول النامية فإزدادت الدول الأخيرة فقراً وأغرقتها الديون للدول الأولى ، بسبب إنخفاض أثمان صادراتها من المنتجات الاولية ، فى الوقت الذي ارتفعت أسعار وارداتها من المنتجات الصناعية ، حتى وصلت نسبة التفاوت فى توزيع الدخول بينهما فى تقرير برنامج الأمم المتحدة لعام ١٩٩٩ إلى (١:٧٤) .

المطلب الثالث

السياسة التجارية

Commercial Policy

ونتناول السياسة التجارية من حيث مفهومها ، وأدواتها ، وأهدافها ، وأنواعها:

مفهوم السياسة التجارية:

لكل دولة سياسة أى طريقة تختارها لتسير فيها نشاطها التجارى ، وتحدد هذه الطريقة مجموعة من الإجراءات . لذلك عرفت السياسة عموماً بأنها فن الاختيار بين البدائل المطروحة والممكنة ، وبالتالى عرفت السياسة التجارية بأنها مجموعة الإجراءات التى تتخذها السلطات ذات السيادة فى الدولة لتنظيم نشاطها التجارى على الوجه الذي يحقق أهدافها.

والسياسة التجارية تنظم كلا من النشاطين التجاريين الداخلى والخارجى بمجموعة من الإجراءات . فعلى النطاق الداخلى تحدد الدولة الإطار الذي ينظم سير وأداء النشاط التجارى محليا . فتنظم ممارسة التجارة وتضع ضوابط التعامل التجارى فى الأسواق مثل تسعير السلع والخدمات سواء من الدولة أو بمعرفة التجار بحسب وجهتها السياسية وعما إذا كانت تدخلية أم مجرد تنظيمية ، والإعلان عن هذه الأسعار وضوابط حماية المنتج وكذا المستهلك وما يتطلبه من رقابة تموينية حكومية أو شعبية.

أما على نطاق الدولة فإن إجراءات السياسة التجارية الدولية تختلف ، وفقا لاختيار الدولة فى علاقاتها التجارية مع الخارج وعما إذا كانت ستختار طريق حرية التجارة أم طريق الحماية وما يتطلبه ذلك من إجراءات تعمل على ضبط الواردات والصادرات بالقدر الذي يحقق هذه السياسة.

وعادة ما تتبع النظم الإقتصادية الرأسمالية سياسة حرية التجارة بينما تتبع النظم الإقتصادية الاشتراكية سياسة تقييد التجارة وما يتطلبه ذلك من قيود وإجراءات حمائية .

أدوات السياسة التجارية :

وفى سبيل تحقيق الدولة لسياستها التجارية الخارجية فإنها تستخدم أدوات معينة ، تؤثر فى انسياب حركة التجارة الدولية سواء بتيسيرها أو بتقييدها وفقا للسياسة المتبعة ، ومن أهم أدواتها : (الأدوات القيمية) من ضرائب جمركية وإعانات التجارة ، وسياسة الإغراق ، والرقابة على الصرف ، كذلك (الأدوات الكمية) مثل نظام الحصص ونظام أذون الإستيراد . فضلا عن (أدوتها التنظيمية)-التى تحدد الإطار الإدارى والتنظيمى للعلاقات الإقتصادية الخارجية ، مثل المعاهدات والاتفاقيات التجارية ، والاتحادات الجمركية والمناطق الحرة ، واجراءات الحماية الادارية كالتى تتعلق بالتفتيش على البضائع وشحنها وتفريغها وتخزينها بالموانى وكذلك الشروط الصحية والاجراءات القنصلية ..الخ ..

أهداف السياسة التجارية :

السياسة التجارية أيا كان نوعها سواء كانت داخلية أم خارجية ، فانها تهدف إلى تحقيق السياسة الإقتصادية للمجتمع بتحقيق التنمية الإقتصادية بمعدلات أكبر وأسرع .

ولكن للسياسة التجارية الخارجية أهدافها المتميزة سواء على المستوى الإقتصادى أو الاجتماعى أو الاستراتيجى .

فمن أهم (أهدافها الإقتصادية) : تحقيق موارد مالية للخزانة العامة للدولة تساعدها على تحقيق سياستها التجارية والاقتصادية ، وكذا هدف تحقيق توازن فى ميزان مدفوعاتها لعلاج ما يعتريه من عجز أو فائض ، سواء بالتحكم فى سوق الصرف الاجنبى أو فى كميات الصادرات والواردات . فضلا

عن أهداف حماية الإنتاج المحلى والمشرعات الناشئة أو الوليدة من خطر المنافسة الأجنبية ، وحماية الاقتصاد القومى من خطر الاغراق ومن أخطار التقلبات الإقتصادية الخارجية .

ومن أبرز (أهدافها الاجتماعية) : حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية التى تحتاج إلى ذلك ، مثل فئات العمال أو المزارعين أو المنتجين بسلعة معينة أو الممارسين لنشاط معين . وكذا هدف إعادة وتوزيع الدخل القومى .

أما (أهدافها الإستراتيجية) : فهى المتعلقة بأمن المجتمع سواء أمنه الإقتصادى (أو الغذائى) أو أمنه العسكرى وباتخاذ الإجراءات التى توفر حداً أدنى من السلع الغذائية أو المنتجات الحربية . أو من مواد الطاقة كالبترول والفحم والغاز الطبيعى.

أنواع السياسة التجارية:

السياسة التجارية تنقسم من حيث إتجاهها أو نطاقها إلى سياسة داخلية وسياسة خارجية ، وقد سبق الإشارة إليها عند التعرف على مفهوم السياسة التجارية . أما من حيث أهدافها فهى قد تهدف إلى تقييد النشاط التجارى أو إلى إطلاق حريته ، أى تنقسم إلى نوعين :

(١) سياسة حرية التجارة:

وهى من أقدم السياسات التجارية وأحدثها فى نفس الوقت ، فهى السياسة التى طالب بالاخذ بها الطبيعيون والتقليديون ، ثم عاد ليطالب بالأخذ بها الآن النظام العالمى الجديد المسمى بالعولمة.

وتتطلب هذه السياسة منع التدخل الحكومى فى النشاط التجارى ، وازالة جميع القيود والعقبات التى تضعها الحكومات أمام انسياب حركة التجارة وتدفق السلع والخدمات بين الجماعات خاصة على النطاق الدولى . حتى يصبح العالم كله وكأنه قرية واحدة بلا حدود أو حواجز.

ويسوق أنصار سياسة حرية التجارة عدة حجج نؤيد مذهبهم ، وأهمها: أن حرية التجارة تحقق مزايا التخصص وتقسيم العمل . كما أن ما تكلفه من منافسة حرة تؤدى إلى تطوير المنتجات لتكون أكثر جودة وتخفيض أسعارها ، وتحقق مزايا الإنتاج الكبير بوافوراته الداخلية والخارجية ، إلى جانب تيسير تسوية المدفوعات على المستوى الدولى.

وفى إطار تعضيدهم لسياستهم الحرة يثير أنصارها عدة عيوب تصيب سياسة تقييد التجارة ، ومن أهمها أنها تساعد على قيام الاحتكارات الوطنية بعزلها السوق المحلى عن المنافسة الخارجية . كما أنها تؤدى إلى إفقار الآخرين بما تضعه من عقبات أمام انسياب حركة السلع. فضلا عما تؤدى إليه من شيوع روح العداوة بين أطراف التعامل التجارى . فوضع دولة لقيود أمام التجارة الدولية سيقابل من الدول الأخرى بالمعاملة بالمثل مما يقطع روابط التضامن والتبادل بينهما ! وتزداد درجة العداوة مع ما يترتب عليها من إفقار للغير .

٢ـ سياسة تقييد التجارة:

تتبنى المجتمعات الإشتراكية والنامية عادة سياسة حماية التجارة وهى سياسة تقيد من تدخل الدولة المتزايد فى النشاط التجارى لوضع الإجراءات اللازمة لتنظيمه محلياً ، ولحماية تجارتها الوطنية من هيمنة وإستغلال وغزو تجارة الدول الأخرى لها على المستوى الدولى.

ويحتج أنصار هذه السياسة بحجج لتأييد مذهبهم ، أهمها أنها تساعد على حماية المشروعات الناشئة أو الوليدة من خطر المنافسة الاجنبية غير المتكاملة التى تقضى عليها ، كذلك حمايتها حتى تشب لتحقق مزايا الإنتاج الكبير ، وكذا مزايا التنوع الانتاجى التى تفوق مضار التخصص الإنتاجى ، فخسارة الدولة التى تخصصت فى إنتاج سلعة واحدة أو سلع محدودة تكون

أكبر من خسارة الدولة التى نوعت من إنتاجها ، إذ أن خسارة إحدى سلعها تعوضها الأرباح التجارية التى حققتها من السلع الأخرى .

ومن الحجج التى يسوقها أنصار مبدأ حماية التجارة أنها تؤدى إلى تخفيض معدل البطالة بحمايتها المنتجات المحلية ، إذ يزداد الطلب عليها فتتوسع الصناعة إستجابة لها وتشغل عمالا جدد . كما أنها تحمى السوق المحلى من أخطار سياسات الإغراق الوافدة من الخارج ، فضلا عما تؤدى إليه من جذب لرؤوس الأموال الأجنبية لتقيم مشروعات لها داخلياً لتفادى إجراءات التقييد والحماية . وكذلك زيادتها من الإيرادات العامة للدولة بضرائبها الجمركية على السلع المستوردة.

ومع ما تقدم فإن الأخذ بأى من هاتين السياستين الداعية لحرية التجارة أو المقيدة لها على إطلاقها له عيوبه ومضاره التى تقتضى الأخذ بمزيج منهما يحقق مزايا كل منهما ويتجنب مضارها.

المطلب الرابع

معدل التبادل التجارى الدولى

معــدل التــبادل الدولـــى [1] هو المقياس الذى تحسب به الدولة مدى المــنافع أو الخسائر التى تعود عليها من تجارتها الدولية أو الخارجية ، خلال فترة زمنية معينة .. ويحدث ذلك بالمقارنة بين حجم (أو أثمان) صادراتها مع حجــم (أو أثمـــان) وارداتها من السلع (أو الخدمات) فى وقت معين أو فى فترتين مختلفتين تتخذ إحداهما أساساً للمقارنة .

صـــوره :

تعددت صور معدلات التبادل الدولى ، وأشهرها إستخداماً الأن صورتان [2] هما : معدل التبادل الإجمالى ، الذى يقارن بين حجم صادرات الدولة وحجم وارداتهـــا .. ومعـــدل التـــبادل الصافى ، الذى يقارن بين (أثمان) صادراتها وأثمـــان وارداتها .. وأضبطهما فى الإستعمال المعدل الثانى لأنه معدل (قيمى) يناســب صـــور الإقتصـــاد النقدى الحديثة ، أما الأول فهو معدل (كمى) يلائم اقتصاديات المقايضة ..

---

[1] راجع : - د. أحمد الغندور ، العلاقات الاقتصادية الدولية م س ص ١٢٧
- د. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٧ ص ٨٨
-.حمدى رضوان أقتصاديات التجارة الدولية،القاهرة،مكتبة التجارة والتعاون،بدون عام نشر ص١١١
- د. مصطفى أبو حلوة ، النقود والمصارف والتجارة الدولية ، بدون جهة نشر أو ناشر ص ٢٦٠
- Barre , Raymond : "Economie Politique ", Tom II , Presses Universitaires de France , 1960 p. 528
- Benham , Frederic : "Economics " Sixth edition , sir Issac and sons , LTD , London 1960 p. 483
Dorrance (G.S.) : "The Income Terms of Trade ", The Review of Economics Studies , Vol . xvi , 1943 - 1950 p. 50

[2] من صور معدلات التبادل الدولى : معدل التبادل الحقيقى ، وبه تجرى المقارنة بين النفقة الحقيقية للسلع الوطنية مع السلع الأجنبية بحيث تحسب هذه النفقة بما أنفق فى السلعة من موارد رأسمالية أو عمل .. فإذا عبر عنها بالعمل :

فإن معدل التبادل الحقيقى = عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة من السلع المصدرة / عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج الوحدة من السلع المستوردة

وقد استخدمت نظريات الأستغلال الدولى هذا المعدل فى التعرف على مدى إستغلال دول المراكز المتقدمة لدول الأطراف المتخلفة ، بيد أنه معدل يندر إستعماله لصعوبة الحصول على بياناته .

وتـــتردد طرق إحتساب هذين المعدلين بين طريقتين إحداهما بسيطة ، والأخرى مركبة ... بحيث تمثل الطريقة الأولى خطوة أولية لازمة للتوصل إلى طريقة الحساب الثانية .

أولا – الطريقة البسيطة :

وبهـــذه الطـــريقة يستخدم معدل التبادل التجارى الدولى بنوعيه المذكورين فـــى حســـاب كـــم تساوى الوحدة من السلع الوطنية المصدرة ، من وحدات السلع الأجنبية المستوردة ، سواء من الناحية الكمية أو السعرية ، على النحو التالى :

(أ)- معدل التبادل الإجمالى :

وهـــو مقـــياس عينى (أو كمى) تحسب به كمية الوحدات من السلع المســـتوردة ، الـــتى يمكن (إستبدالها) بوحدة واحدة من السلع المصدرة فى فترة زمنية معينة . ويتم ذلك بالمقارنة بين كمية السلع المصدرة وكمية السلع المستوردة فى تلك الفترة . ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل التبادل الإجمالى} = \frac{\text{كمية الصادرات}}{\text{كمية الواردات}}$$

فمن باب التبسيط نفترض أن كل صادرات مصر تتمثل فى سلعة واحدة هـــى الأرز ، وكـــل وارداتهـــا هى اللحوم تستوردها من بريطانيا ، وأن مصر صـــدرت لإنجلترا فى عام ٢٠٠٠ كمية أرز بلغت (٢٠) مليون طن واستوردت من إنجلترا (٥) مليون طن من اللحوم . فمعنى ذلك أن :

$$\text{معدل التبادل الإجمالى بينهما بلغ} = \frac{٢٠}{٥} = ٤$$

ويعنى ذلك أن كل أربع وحدات من الأرز المصرى ، تستبدل بوحدة واحدة من اللحم الإنجليزى .. أو بعبارة أخرى فإن الوحدة الواحدة من الأرز المصرى تساوى دولياً ربع وحدة من اللحم الإنجليزى .

(ب)- **معدل التبادل الصافى** : *NET BARTER AVERAGE*

معــدل التــبادل الصافى هو مقياس قيمى (أو نقدى) يحسب به عدد الوحــدات الــتى يمكن (شراؤها) من السلع الأجنبية مقابل وحدة واحدة من السلع الوطنية خلال فترة زمنية معينة . ويتم ذلك عن طريق المقارنة بين ثمن الوحــدة من السلع المصدرة ، وثمن الوحدة من السلع المستوردة . ويعبرعنها بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل التبادل الصافى} = \frac{\text{ثمن الوحدة من الصادرات}}{\text{ثمن الوحدة من الواردات}}$$

ففى المثال السابق لنفترض أن ثمن الكيلو جرام من الأرز المصرى فى السوق الدولى بلغ جنيهاً وأن ثمن الكيلو جرام من اللحم الإنجليزى وصل لأربعة جنيهات فمعنى ذلك أن : معدل التبادل الصافى = $\frac{١}{٤}$

أى أن كل وحدة من الأرز المصرى تستبدل دولياً بربع وحدة من اللحم الإنجليزى . أو كل أربع وحدات من الأرز المصرى تستبدل فى السوق العالمى بوحــدة واحــدة مــن اللحــم الإنجليزى . ويلاحظ هنا معدل التبادل الصافى قد تساوى مع معدل التبادل الإجمالى وذلك بسبب أن القيمة الإجمالية للواردات قد تساوت مع القيمة الإجمالية للصادرات .

★فالقيمة الإجمالية للصادرات=٢٠,٠٠٠ كجم أرز × ١جنيه = ٢٠,٠٠٠ جنيه

★والقيمة الإجمالية للواردات=٥,٠٠٠كجم لحم × ٤ جنيه = ٢٠,٠٠٠ جنيه

أما إذا اختلفت قيمة الصادرات مع قيمة الواردات فإن معدل التبادل الصافى سـيختلف مــع معــدل التبادل الإجمالى .. فمثلا لو أن كيلو اللحم الإنجليزى كان يساوى (٢) جنيه بينما ثبت ثمن كيلو الأرز المصرى عند جنيه واحد .
فإن معدل التبادل الصافى = $\frac{١}{٢}$

أى أن كــل وحــدة من الأرز المصرى تستبدل بنصف وحدة من اللحم الإنجليزى ، وهى تخالف معدل التبادل الإجمالى ، إذا كان كل وحدة أرز مصرى

فيه تساوى ربع وحدة من اللحم الإنجليزى . والسبب فى ذلك الاختلاف هو أن القيمة الإجمالية للصادرات قد إختلفت مع القمة الإجمالية للواردات :

★فالقيمة الإجمالية للصادرات = ٢٠,٠٠٠كج أرز × ١جنيه = ٢٠,٠٠٠ج

★ والقيمة الإجمالية للواردات = ٥,٠٠٠كج لحم × ٢جنيه = ١٠,٠٠٠ج

مما يدل على أن معدل التبادل الصافى أضبط من معدل التبادل الإجمالى ، لأنـــه معدل قيمى يوحد بين وحدات السلع المصدرة أو المستوردة فى مقياس حســابها وهــو المقــياس القيمى ، بينما المعدل الثانى معدل كمى يجمع بين وحدات من السلع التى تكون أحيانا غير متجانسة يقدر بعضها بالوزن والبعض الآخر بالكيل والثالث بالعدد والرابع بالقياس وهكذا .

ثانيا – الطريقة المركبة :

فى الطريقة البسيطة تم قياس معدل استبدال وحدة من سلعة وطنية بوحدة من سلعة أجنبية عدديا وسعريا .. ففيها تم الإقتصار على سلعة واحدة تتمثل فيها صادرات أو واردات الدولة .. وكان ذلك من باب التبسيط فى العرض ..

فصادرات أو واردات أية دولة تتكون من سلع كثيرة ومتعددة ، والجمع بينهما فى القياس أمر صعب التحقيق ، مما إقتضى إجراء متوسط لها سواء (فى حجمها) مع معدل التبادل الإجمالى ، أو متوسط لها (فى أثمانها) مع معدل التــبادل الصــافى . هذا المتوسط يسمى (بالرقم القياسى) وعلى ذلك فالرقم القياسى يعبر عن متوسط (أسعار أو كميات) الصادرات أو الواردات، فى فترة زمنية معينة .

كما أن دقة التحليل تقتضى أن يستخدم معدل التبادل للتعرف على التغير النســبى الذى حدث فى أسعار أو كميات الصادرات والواردات ، مما ينبغى معه أن يــتم حســابه فى صورة مئوية بأن يضرب المعدل ×١٠٠ من ناحية ، وأن تــتخذ نتــيجة معدل فترة (سنة مثلاً) كأساس يجرى قياس معدل فترة أخرى

(سنة) عليه من ناحية أخرى ، للتوصل إلى هذا التغيير الذى وقع فى أسعار او كميات الصادرات والواردات :

ومن هنا فإنه فى الطريقة المركبة يستخدم معدل التبادل الدولى بنوعيه المذكورين لقياس النسبة المئوية للتغير (فى كميات) الصادرات والواردات وذلك مع معدل التبادل الإجمالى ، أو لقياس النسبة المئوية للتغير (فى أسعار) الصادرات والواردات بالنسبة لمعدل التبادل الصافى ، على النحو التالى :-

(أ)- بالنسبة لمعدل التبادل الإجمالى :

فيستخدم معدل التبادل الإجمالى وفقاً للطريقة المركبة ، للدلالة على النسبة المئوية للتغير فى كمية صادرات الدولة إلى كمية وارداتها .. وبالتالى يأخذ الصورة التالية :

$$\text{معدل التبادل الإجمالى} = \frac{\text{الرقم القياسى لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لكمية الواردات}} \times ١٠٠$$

فعلى فرض أن الرقم القياسى لصادرات مصر عام١٩٩٠ = ١١٠ ووارداتها = ١١٠ . فإن معدل التبادل الإجمالى : لعام ١٩٩٠ = $\frac{١١٠}{١١٠}$ × ١٠٠ =١٠٠%

وعلى فرض أنه فى عام ٢٠٠٠ ثبتت صادرات مصر عن ١١٠ ، بينما انخفضت وارداتها إلى ١٠٠ فإن معدل التبادل الإجمالى : لعام ٢٠٠٠ = $\frac{١١٠}{١٠٠}$× ١٠٠ = ١١٠ %

وبمقارنة معدل التبادل الإجمالى للعاملين يتضح أنه فى عام ٢٠٠٠ زاد بنسبة ١٠% عن سنة الأساس وهى عام ١٩٩٠ ، مما يدل على أن معدل التبادل الدولى الإجمالى لمصر ساء فى عام ٢٠٠٠ عما كان عليه عام ٩٠ بنسبة ١٠% وذلك أن مصر صارت تحصل بنصف كمية صارداتها فى عام ٩٠ على كمية واردات أقل فى عام ٢٠٠٠ .

ويعنى ذلك أن زيادة معدل التبادل الإجمالى عن ١٠٠% تدل على تدهور التجارة الدولية للدولة ، وانخفاض معدل التبادل الإجمالى عن ١٠٠

يشـــير إلـــى تحسن التجارة الدولية للدولة وهو يختلف فى طريقة حسابه عن معـــدل التبادل الصافى ، فمعدل التبادل بين سلعتين هو عكس معدل التبادل بين ثمنين لأن الأول معدل تبادل كمى أما الثانى فمعدل تبادل قيمى .

(ب)- بالنسبة لمعدل التبادل الصافى :

فيســـتعمل معـــدل التبادل الصافى هنا لقياس النسبة المئوية للتغير فى القـــيمة الـــنقدية لصـــادرات الدولة ، مقارنة بالقيمة النقدية لوارداتها فى فترة زمنية معينة. ويتجدد ذلك فى المعادلة التالية :

$$\text{معدل التبادل الصافى} = \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}} \times ١٠٠$$

ونســـتدل لإثبات ذلك بمثال واقعى من بيانات الجهاز المركزى المصرى للتعبئة العامة والإحصاء .

جدول رقم (٦)
للدلالة على الأرقام القياسية لأسعار صادرات وواردات مصر
لعامى ٦٤/٦٥ ، ٦٥/٦٦

الأرقام القياسية	عام ٦٤/٦٥	عام ٦٥/٦٦
لأسعار الصادرات	١١٢,٦	١١١
لأسعار الواردات	١٠٣,٩	٩٩,٥

المصدر : د. مصطفى أبو حلوه ، النقود والمصارف والتجارة الخارجية م.س ص ٢٦٧ نقلاً عن : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، المؤشرات الإحصائية ١٩٦٨/٧/٢٣ .

ومن هذا الجدول يتضح أن :

- معدل التبادل الصافى لعام ٦٤/٦٥ = $\frac{١١٢,٦}{١٠٣,٩} \times ١٠٠ = ١٠٨,٤$ %

- معدل التبادل الصافى لعام ٦٥/٦٦ = $\frac{١١١}{٩٩,٥} \times ١٠٠ = ١١١,٦$ %

ويـــدل ذلـــك على أن معدل التبادل الدولى لمصر قد تحسن خلال هذين العاميـــن ، إذ زاد من ١٠٨,٤% فى العام الأول إلى ١١١,٦% فى العام التالى أى بـــزيادة مقدارهـــا ٣,٢% .. ويعنى ذلك أن قيمة صادرات مصر للخارج قد زادت عـــن قـــيمة وارداتهـــا بهذا المقدار حيث يلاحظ أن معدل التبادل الصافى

يتحسن كلما زادت نسبته عن ١٠٠% إذ أنه يدل على أن الدولة تبيع صادراتها إلـى الخارج بأثمان أعلى نسبياً من أثمان شرائها لوارداتها .. أو بعبارة أخرى فإنها تشترى بكميات صادرات أقل على كميات واردات أكثر .. والعكس صحيح فإنه كلما انخفضت نسبة معدل التبادل الصافى عن ١٠٠% فإن ذلك يعد مؤشراً علـى تدهور هذا المعدل فى غير صالح الدولة . لأنه يدل على أنها تصدر إلى الخـارج سلعاً بأثمان أقل نسبياً من أثمان استيرادها للسلع الأجنبية . أو بعبارة أخـرى فإنه يعنى أن الدولة تشترى بكمية صادرات أكبر على كمية واردات أقل . ولعـل هـذا يؤكـد على أن مؤشر معدل التبادل الصافى عكس معدل التبادل الإجمالى على ما سبق ذكره . [٣]

بذلك تكون نظريات وسياسات التبادل الدولى قد تبلورت فى شكل معدل ملموس ، يمكن به قياس مدى تحسن أو تدهور التجارة الخارجية للدولة .. مما من شأنه أن يمهد التعرف على السجل المحاسبى الذى تسجل فيه المعاملات الاقتصادية للدولة مع الخارج المسمى بميزان المدفوعات وذلك من خلال الفصل التالى .

[3] راجـع إشارة اختلاف دالة هذين المعدلين لدى د.أحمد جامع فى العلاقات الاقتصادية الدولية م.س ص ٩٠ .. مع ملاحظة أنه يمكن توحيد دلالتيهما لتدل على تحسنيهما مع زيادة معدليهما عن ١٠٠% وتدهورهما مع انخفاض معدليهما عن ١٠٠% وذلك إذا تم قلب معادلة معدل التبادل الإجمالى

– لتكون على النحو التالى = ١٠٠ X

المبحث الرابع
النشاط الخدمـــى السياحى

من أنواع النشاط الإقتصادى نشاط الخدمات ، ويتمثل فى النشاط المعنوى للإنسان الذي ينتج به مجموعة من الخدمات التى تحقق منافع تكون لها قيمة تبادلية فى الأسواق أى تستحق التقدير بالمال (الثمن) ومن أمثلتها خدمات المعلم والمحامى والمحاسب والطبيب والمرشد السياحى.

والتعرض لكل أنواع الخدمات يخرج عن نطاق هذا البحث ، لذا سيقتصر الحديث على نوع واحد منها وهو المتعلق بالنشاط السياحى نظرا لأهميته التى أدخلته ضمن الموارد الإقتصادية الهامة . ونتعرض له فى موارده ومنتجاته وأنماطها واقتصادياته[٤]

المطلب الأول – الموارد السياحية .
المطلب الثانى – المنتجات السياحية .
المطلب الثالث – أنماط السياحة .
المطلب الرابع – إقتصاديات السياحة .

٤) تم الاعتماد هنا على د أمال اسماعيل شاور، الموارد الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،٢٠٠٠ ص ٣٩٦ وما بعدها

المطلب الأول

الموارد السياحية

السياحة أصبحت تمثل أحد الموارد الإقتصادية التى تدر دخلا أصبح يمثل جانبا هاما من إجمالى الدخل القومى فى كثير من البلاد ، بل إن من البلاد ما تعد السياحة هى نشاطها الرئيسى ، وتؤدى إلى ازدهار النشاط السياحى بها، وأهم هذه الموارد هى قسمان :

(أ)- الموارد المادية:

وتركز على أهمها وهى:

١-المناخ: *Climate*

عادة ما يكون إعتدال مناخ الدولة سببا فى جذب السيأح إليها كمناخ مصر ودول شمال افريقيا وكينيا . والدول ذات المناطق الجبلية ، حيث تنخفض درجة الحرارة بها فى الصيف . وكالمناطق الدفيئة فى الشتاء مثل الريفيرا فى بريطانيا وولاية فلوريدا فى الولايات المتحدة وأسوان فى مصر .

ولكن إعتدال المناخ ليس هو العامل الوحيد لتشجيع السياحة إليها إذ قد يكون جليد دولة أكثر جذبا للسياح إليها. خاصة سياحة التزحلق على الجليد.

٢- وسائل الراحة والترفيه والمواصلات:

فالسائحون الذين يسعون إلى الراحة والاستجمام خلال فترات إجازاتهم عادة ما يبحثون عن الأماكن السياحية التى تتوافر بها وسائل الراحة فى اقامتها حيث تتمتع بالفنادق الفاخرة والوفيرة مثلا. كذلك المناطق السياحية التى تزخر بوسائل التسلية والترفيه من حدائق وغابات وملاهى وغيرها ، ويعد توافر وسائل المواصلات من والى المناطق السياحية وراحتها من أهم العوامل التى تؤدى إلى تنمية السياحة .

٣- الشواطئ الرملية المشمسة:

بالشواطئ التى تتمتع برمالها ومياهها النظيفة وشمسها المشرقة تجذب السياح إليها ، مثل شواطئ مصر خاصة شواطئ شرم الشيخ والغردقة ، وكذا شواطئ دول شمال إفريقيا .

٤- الأماكن ذات المناظر الخلابه:

فالمناطق التى تتمتع بوجود مناظر طبيعية خلابة بها يتدافع السياح عليها أكثر من غيرها ، مثل المناطق الجبلية والساحلية والغابات والمحميات الطبيعية والشلالات والمساقط المائية ، ومن أشهرها غابات إفريقيا وجبال الألب وينابيع المياه الحارة والمعدنية فى أيسلنده ، ولا يقتصر الأمر على المناظر الطبيعية فحسب بل يتسع ليشمل المناظر الصناعية العظيمة مثل برج إيفل بفرنسا وبرج بيزا المائل .

٥- المناطق الأثرية:

مثل هذه المناطق التاريخية تحتوى على معالم أثرية تحكى تاريخ الإنسانية منذ الأزل ، وهى تعد أكثر العوامل جذبا للسياح ، ومن أمثلها آثار مصر الفرعونية كالأهرامات وأبى الهول ومعابد الأقصر وأسوان والمتاحف التى تحتوى على أشياء نادرة كالمتحف المصري ومتحف لندن ومتحف بغداد الذي تعرض للنهب على أيدى الجنود الامريكان عند غزوهم للعراق .

٦- المقدسات الدينية:

وتشمل الأماكن الدينية التى يقصدها أتباع الأديان لزيارتها أو لتأدية بعض المناسك والشعائر الدينية بها . كالمساجد الاسلامية الكبار : المسجد الحرام والمسجد النبوى والمسجد الأقصى التى قال فيها النبى ﷺ :"لا تشد الرال إلا لأحد ثلاث مساجد هى : المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدى هذا". (الحديث) وكذلك دور العبادة الأخرى من كنائس وأديرة وغيرها من الأماكن الدينية.

(ب) – **المورد البشرى:**

فالمورد البشرى عنصر هام فى جذب الساحة، فالدول التى تتمتع شعوبها بثقافة سياحية عالية ، بإجادة عدة لغات ، والتحلى بأخلاق عالية تجعلهم يحسنون إلى السياح ويحسنون ضيافتهم ويحوزون وسائل نقل وفنادق إيواء آمنة ومريحة ، مثل هذه الدول تتمتع بسمعة سياحية طيبه تجذب الوفود السياحية إليها.

المطلب الثانى

المنتجعات السياحية

المنتجع فى اللغة من النجع وهو المكان أتاه القوم ونزلوا به ، ومنه إنتجع فلانا أى قصده بطلب معروفه ، والمنجع الموضع بقصد لما فيه من كلأ وماء ، ويقال فلان منجع الطالبين . (المعجم الوجيز فى ٦٠٣) .

وبالتالى فلقد اصطلح على وصف الأماكن السياحية بلفظ المنتجعات ، باعتبارها أماكن إيواء السائحين ومقصدهم لما فيها من عوامل جذب سياحية . والمنتجعات السياحية متنوعة ومن أهمها الآتى :

(١) **المنتجعات البحرية:**

وهى القرى السياحية التى تقع على شواطئ البحار مثل قرى الساحل الشمالى بمصر والقرى المنتشرة على ساحل البحر الأحمر .

(٢) **المنتجعات المائية:**

وتشمل الأماكن السياحية التى تقام حيث ينابيع المياه المعدنية والدافئة مثل العين السخنة وعيون حلوان بمصر.

(٣) **المنتجعات الأثرية :**

وتضم الأماكن الأثرية والمتاحف وغيرها من المنتجعات ذات الأهمية التاريخية والحضارية ، كما فى المراكز السياحية بالاقصر وأسوان بمصر.

(٤) المنتجعات الرياضية:

وهى المنتجعات التى تمارس فيها أنواع الرياضة المائية ، وفى فصلى الصيف والشتاء . ففى الصيف تمارس بالمنتجعات الصيفية رياضات السباحة والغطس والتجديف ، وفى المنتجعات الشتوية تمارس رياضة التزحلق على الجليد وهى منتشرة فى عدد من الدول الاوربية كإيطاليا وألمانيا وفرنسا وسويسرا.

المطلب الثالث

أنمـــــاط السياحة

أنماط السياحة وأشكالها متعددة ، وإذا كانت قد اجتهد البعض بوضعها فى تصنيفات وتقسيمات معينه ، فإن ذلك لا يعنى أنه يمكن فصلها عن بعضها إذ أنها تتداخل فيما بينها، بيد أن أكثر التقسيمات شيوعا هى التقسيمات التى تصنفها فى أنماط خمسة بحسب وجهتها أو مدتها . أو موسمها أو أهدافها أو تمويلها على النحو التالى :

(اولا) – وفقا لوجهتها:

تنقسم السياحة بحسب الوجهة التى يقصدها السائح إلى نوعين:

١ـ **السياحة الداخلية:** وهى الرحلات التى يأتيها الأفراد داخل حدود دولتهم بقصد السياحة ، كالسياحة الداخلية فى مصر إلى الشواطئ والمتاحف والأماكن الأثرية بالأقصر وأسوان .

٢ـ **السياحة الخارجية:** وتتم إذا قصد الأفراد القيام برحلات سياحية خارج حدود دولتهم لفترة مؤقتة .

(ثانيا) وفقا لمدتها:

أما وفقا للمدة التى ينوى السائح أن يمكثها بالمنطقة السياحية فتنقسم السياحة إلى ثلاث أنماط هى :

١- **سياحة التنقل** : وهى السياحة التى يقوم فيها السائح بالتنقل من مكان سياحى لاخر دون أن يقيم فيه إلا لمدة قصيرة تقدر عادة بخمس ليال . وينطبق هذا على نمط السياحة الذي تتم عادة فى فصلى الربيع والخريف .

٢- **سياحة الإقامة** : وتلك هى السياحة التى يعزم السائح فيها على الإقامة فى المكان السياحى لمدة أطول تحسب سياحيا بشهر.

٣- **السياحة الموسمية**: وبمقتضاها يقيم السائح فى المنطقة السياحية لمدة أطول بما لا تتجاوز شهرين ، وتعد هذه من السياحات التقليدية التى تقع فى فصل الصيف.

(ثالثا) – وفقا لموسمها:

من أنماط السياحة ما يؤدى فى مواسم معينة أو فى مناسبات معينة دون غيرها ، مما يجعل الإقبال عليها شديدا ولذلك توصف مواسمها السياحية بمواسم الذروة .

ومن أهمها الآتى :

١- **السياحة الصيفية**: وهى التى ترتبط عادة بموعد العطلات السنوية فى شهرى يوليو وأغسطس ، وتتوجه عاده نحو الشواطئ للإستجمام أونحو الجبال لممارسة هواية تسلقها .

٢- **السياحة الشتوية** : وتتوجه هذه السياحة نحو الأماكن الثلجية فى لممارسة هواية التزحلق على الجليد ، ونحو الأماكن المشمسة للتمتع بأشعتها ودفئها .

٣- **سياحة المناسبات** : وتتعلق هذه السياحة بالمناسبات الدينية أو الفنية أو الرياضية .

(رابعا) – وفقا لأهدافها:

فبحسب الغرض من السياحة تنقسم إلى عدة أنواع هى :

١- **السياحة السياسية**: وهى التى تتعلق بمناسبات سياسية كالمؤتمرات السياسية والأعياد القومية ومناسبة تتويج الملك فى البلاد ذات الحكم الملكى .

٢ـ السياحة الإقتصادية: وترتبط بممارسة السائح لنشاط إقتصادى ، مثل السياحة المهنية بهدف عقد صفقات تجارية، أو السياحة المتعلقة بالمشاركة فى المعارض الدولية.

٣ـ السياحة الاجتماعية : وهى التى تؤدى بهدف زيادة الروابط الاجتماعية ، مثل عودة العاملين بالخارج لزيارة الأهل والأصدقاء والأقارب ، ورحلات شهر العسل للأزواج حديثى الزواج .

٤ـ السياحة الثقافية: وتعد من السياحات المعرفية التى تجرى لاكتساب معلومات جديدة مثل سياحة زيارة أماكن الأثرية والتاريخية .

٥ـ السياحة الرياضية: وهى التى تتم بقصد ممارسة رياضة معينه، مثل رياضة السباحة والتجديف ، والتزحلق على الماء أو الجليد ، ورحلات صيد الأسماك والطيور.

٦ـ سياحة الاستجمام: وهى السياحة التى يجربها الأفراد لنيل قسط من الراحة والاستجمام من عناء العمل ، فى الأماكن السياحية الهادئة ، أو ذات المناظر الطبيعية الخلابة ، أو التى تحتوى على أدوات التسلية والترقية.

(خامسا) – وفقا لجهة تمويلها :

وتنقسم السياحة إلى الأنماط التالية :

١ـ السياحة الممولة ذاتيا: وهى التى يجريها السائح برغبته وعلى نفقته الخاصة .

٢ـ السياحة المدعمة إجتماعيا: وهى السياحة التى تتلقى دعماً أو تسهيلات من الحكومة أو من جهات العمل لعمالها أو قطاع من الفئات الاجتماعية التى لا تمكنهم إمكانيتهم المادية من القيام بتلك الأنماط السياحية . كما قد يوجه ذلك الدعم السياحى لفئة الشباب بين طلاب المدارس مثلا للقيام برحلات علميه أو ثقافية لتعريفهم بتاريخ بلادهم حيث توجه إلى المتاحف والآثار ، وكذا الرحلات الترفيهية للملاهى والحدائق العامة . وهى تعمل على تنشيط طلب هذه الفئات على السياحة حيث لا تتحمل مستويات دخولهم نفقات هذه الرحلات دون دعم ، ولذلك تسمى بسياحة الشباب .

المطلب الرابع

اقتصاديات السياحة

أصبح النشاط السياحى صناعة لها أصحابها اللذين إحترفوا القيام بها من شركات سياحية ومرشدين سياحيين وهيئات سياحية وحكومات ، وتزداد أهمية السياحة بعد أن أصبحت تشكل أحد الموارد الإقتصادية للدول الجاذبة للسياحة ، والتعرض للجوانب الإقتصادية للسياحة يقتضى ابراز كونها خدمة اقتصادية ، وجوانبها التنموية ، وآثارها الإقتصادية على النحو التالى :

(أولا) – السياحة خدمة إقتصادية:

بعد أن صارت السياحة تمثل إحدى الصناعات القومية الهامة ، إكتسبت الخدمة السياحية الصفة الإقتصادية ، إذ أصبح لها ثمن يدفع مقابل الحصول عليها كأى خدمة أو سلعة أخرى ، ويتحدد هذا الثمن وفقا لظروف الطلب والعرض.

(فالطلب على السياحة) يتم من جانب السياح سواء كانوا وطنيين أم أجانب ، وتختلف درجة مرونته بحسب نوع الخدمة السياحية وهما إذا كانت ضرورية من عدمه ، فمثلا سياحة دينيه كالحج تعد سياحة ضرورية بالنسبة للمسلم الذي لم يسبق له أداء فريضة الحج وتقدم به العمر لأنها ركن من أركان الدين يجب عليه إتيانه وإلا أثم ، لذا فإنه يسعى جاهزا لتوفير ثمن خدمة الحج مهما كان حجمه ، وبالتالى يكون الطلب عليها جامدا . أما السياحة الترفيهية بالاستجمام على الشواطئ فإن الطلب عليها يكون مرنا ، لأن السائح لا يكون مضطراً إليها ولن يصيبه ضرر من عدم أدائها .

أما **(عرض السياحة)** فيقع من جانب الحكومات والشركات والأفراد الذين يملكون أماكن سياحية أو يحترفون ممارسة مهنة السياحة ، سواء بتكوين أفواج السياح وتوفير وسائل المواصلات وأماكن الإقامة لهم ، وإستخدام المرشدين السياحيين لخدمتهم . كما يدخل فى تكوين هذا العرض أصحاب

الفنادق والملاهى والمطاعم والمشروعات التى يتوقف نشاطها على حجم الحركة السياحية ، وتتوقف مرونة عرض السياحة على حجم الطلب السياحى .

وبالتقاء الطلب على السياحة مع عرضها يتحدد ثمن الخدمة السياحية ، فيلاحظ أنه فى أوقات الذروة السياحية ، فى مواسمها حيث العطلات السنوية فى شهرى يوليو وأغسطس يزداد الطلب على السياحة الصيفية بالنزول فى المصايف والفنادق على الشواطئ الساحلية ، لذا فان ثمن الخدمة السياحية يرتفع خلال هذه الفترة الموسمية من غيرها.

ويحكم عمل جهاز السوق السياحى قانون العرض والطلب ،إذ يزيد العرض بزيادة ثمن الخدمة السياحية وينخفض بانخفاضه . كما يزيد الطلب السياحى بانخفاض ثمن الخدمة السياحية وينخفض بارتفاعها.

التنمية السياحية:

التنمية السياحية تعد جزءا من التنمية الإقتصادية المترتب عليها من آثار تنموية واقتصادية هامة وتنقسم الدول بالنسبة للتنمية السياحية إلى قسمين هما:

١- الدول المولدة للسياحة:

وهى الدول المصدرة للسياح المتجهين إلى المناطق السياحية فى الدول الأخرى ، والذين ينفقون من أموالهم لإشباع رغباتهم السياحية بزيارة الأماكن السياحية فى العالم والتنقل بينهما تحقيقا لأهدافهم السياحية والثقافية أو الإقتصادية أو الإجتماعية أو للإستجمام على النحو السالف ذكره .

وتعد اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوروبية خاصة بريطانيا وفرنسا وهولندا وألمانيا من أكثر دول العالم المولدة فى السياحة . فيقدر عدد السائحين للخارج من الولايات المتحدة الامريكية مثلا بأربعين مليون سائح سنوياً ومن اليابان بحوالى ١٥ مليون سائح سنويا.

٢- الدول الجاذبة للسياحة:

وهى الدول التى تعمل جاهزة على جذب وفود السياح إليها لزيارة أماكنها السياحية ، والنزول بمنتجعاتها السياحية ، سواء بتهيئته هذا الأماكن لإستقبال السياح أو بإعداد الكوادر السياحية اللازمة لذلك ، أو بتوفير وسائل النقل المريحة والإتصالات الحديثة لهم لتيسير وصولهم إلى الأماكن السياحية دون عناء وكذا اتصالاتهم بذويهم فى بلادهم أثناء مدة سياحتهم . ومن أبرز الدول الجاذبة للسياحة فى العالم إسبانيا إذ يزورها أكثر من مائة مليون سائح سنويا.

وتأتى الدول الاوروبية فى مقدمة الدول المولدة للسياحة إذ تصل نسبة إنفاقها على السياحة ٥٠% من مجموع الإنفاق السياحى العالمى ، كما تعد فى نفس الوقت من الدول الجاذبة للسياحة إذ تحصل على ٦٠% من العائد السياحى العالمى .

الآثار الإقتصادية للنمو السياحى:

ويأتى إهتمام الدول الآن بالسياحة وبخلق مناطق سياحية جديدة ، إلى ما للنشاط السياحى الجاذب للسياح من آثار إقتصادية ومالية هامة من أهمها:

(١) – زيادة الدخل القومى :

فعادة ما يكون السواح الأجانب من أصحاب الدخول المرتفعة القادرة على التنقل والسفر إلى الخارج حيث المناطق السياحية . ويترتب على نشاطهم السياحى زيادة نفقاتهم السياحية ، مما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى فى الدول الجاذبة للسياحة.

(٢) – علاج العجز فى ميزان المدفوعات :

عادة ما تتم نفقات السياح بالعملات الأجنبية ، وهو ما يفيد فى جانب الدائن فى ميزان مدفوعات الدولة المضيفة للسياح بما من شانه أن يعالج العجز فى ميزان مدفوعات.

(٣) – المساهمة فى حل مشكلة البطالة:

فانتعاش الحركة السياحية من شأنه أن يؤدى إلى توفير فرص عمل جديدة بالمناطق السياحية ، سواء فى العمل فى نشاط الارشاد السياحى ، أو نشاط الخدمات السياحية ، من فنادق ومطاعم وملاهى وغيرها من المشروعات الخادمة للسياحة ، كما يساعد النمو السياحى على نمو صناعات محلية لم تتح لها فرصة التسويق من قبل كالصناعات اليدوية.

(٣) – التوسع فى الاستثمار:

فزيادة الطلب على السياحة وإنتعاش الحركة السياحية ، يعمل على جذب رووس الأموال للإستثمار فى مجال النشاط السياحى . مثل مشروعات نقل السياح أو إيوائهم أو إرشادهم أو ترفيههم ..الخ..

مــراجع مختارة

- د.**ابراهيم قنديل** ، د.السيد فؤاد ، الموارد الإقتصادية والتطور الإقتصادى ، طنطا ، العشرى للطباعة والكمبيوتر ، ٢٠٠٤

- د.**السيد عبد الحميد الوالى** ، العناصر الحيوية لمشكلة السكان فى مصر ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ .

- د.**العشرى حسين درويش** ، الموارد الإقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة ، الغربية ١٩٧٩

- د. **آمال اسماعيل شاور** ، المــوارد الإقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ٢٠٠٠

- د.**رمزى زكى** ، المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ٨٤ ، ربيع الأول ١٤٠٥هـ ، ديسمبر ١٩٨٤ .

- د. **صبرى عبد العزيز** ، مبادئ الاقتصاد الدولى ، المحلة الكبرى دار الصفا ٢٠٠٢

- د. **صلاح الدين فهمى محمود** ، المــوارد الإقتصادية ، القاهرة ، دار أبو المجد للطباعة ، ١٩٨٧

- د.**صلاح الدين نامق** ، إقتصاديات السكان فى ظل التضخم السكانى ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

- د. **محمد صفى الدين وأخرون** ، المــوارد الإقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧٥

- د. **محمد عبد العزيز عجمية** ، مدحت محمد العقاد ، الموارد الإقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٠

- د. **محمد متولى وأخرون** ، المــوارد الإقتصادية ، القاهــرة ، مكتبة إلا نجلو المصرية ١٩٦٧.

الفهـــرس

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة
	٩١

